



**آراء المازني
في المقنطد للجرجاني
جمعاً ودراسة**

تأليف

دكتور / محمد مصطفى المرسي الطيب

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق ، وسيِّد المرسلين ، سيدنا محمد بن عبدالله ، أعذب الخلق بلاغةً ، وأجلهم قدرًا ومنزلةً، أبلغ من شدا بالأدب، وأفصح من نطق بالضاد، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَغْلَامِ الْإِسْلَامِ وَأَصْحَابِهِ مَصَابِيحِ الظَّلامِ ، الأَخْيَارِ الرَّاشِدِينَ ، ومن تبعهم باحثًا عن الحقِّ المبين ، وعلينا معهم برحمتك يا رب العالمين،
وبعد ،

فلقد فضَّل اللهُ اللغة العربية على سائر اللغات ، واختارها من بين اللغات لغةً لأفضل الأديان ، ولخير إنسانٍ، وزادها تكريمًا فأنزل بها القرآن . ولا بقاء لأمةٍ ولا ازدهار إلاَّ بأخذها بسنن السابقين ، والاطِّلاع على ما خلَّفوا من تراثٍ ثقافيٍّ والبناء عليه ..

وقد كتب الأقدمون في كل علوم اللغة وأبدعوا ، وستبقى كتبهم نافذةً يُطلُّ منها أبناء هذا العصر على ماضي أمتهم الزاهر .

ولقد ارتفع صرُخُ اللغة على أيدي العلماء الأجلاء الذين تركوا لنا تراثًا ضخمًا ، يحتاج إلى مواصلة البحث والدرس حتى تُصانَ اللغة، وتنمو وتزدهر.

ومن هؤلاء الإمام عبدالقاهر الجرجاني، الذي ألَّف المؤلفات المفيدة القيمة، عرفها العالمون والمتعلمون ، وقَدَّروها حقَّ قدرها ، ومن بين مؤلفاته هذا السفر العظيم الذي سمَّاه (المقتصد) شرح به إيضاح الفارسي وتكلمته ، حيث عرض آراء سابقيه من النحويين واللغويين ،



فَنَاقِشُ وَرَجَّحُ وَضَعَّفُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقِيمَ دَرَاةً مِنْ خَلَالِ هَذَا السَّفَرِ الْعَظِيمِ ،
فَوْقَ اخْتِيَارِي عَلَى مَوْضُوعٍ بَعْنَوَانٍ :

آراء المازني في المقتصد للجرجاني جمعاً ودراسةً

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي :

١ - مكانة المازني بين علماء النحو، فهو إمام العربية في زمانه ،
كما أنه أحد الأئمة المجتهدين ، أصحاب الآراء المستقلة .

٢ - أن المازني من الأئمة الأعلام الذين خلفوا لنا ثراءً لغويًا ضخماً
يستحق الشكر والتمجيد ، أفاد منه جُلٌّ من أتى بعده ، حيث إنَّ آراءه
شَرِّقَتْ وَغَرَّبَتْ ، وسار بها الركبان ، وهي جديرة بالبحث والمناقشة .

٣ - المكانة العلمية الكبيرة لكتاب المقتصد ومؤلفه الشيخ عبدالقاهر
الجرجاني، وهو مَنْ هو في الدقة والبيان .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وفصلين :

تحدثت في المقدمة عن سبب اختيار هذا الموضوع وخطة البحث ومنهجي
فيه.

أما التمهيد فخصصته للتعريف بالمازني، والجرجاني، صاحب
المقتصد، وعَرَّجْتُ فيه للحديث عن كتاب المقتصد وطريقة الجرجاني في
شرحه ، ثم كان **الفصل الأول** وخصصته لدراسة آراء المازني النحوية .

أما الفصل الثاني ، فجعلته لدراسة آراء المازني الصرفية ، ثم كانت
الخاتمة، وقد اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وأما عن المنهج الذي اتبعته فهو المنهج الوصفي ، حيث استخرجت الرأي



ووضعتُ له عنواناً ، ثم مهدت للحديث عن هذا الرأي والموضوع الذي يتناوله ،
ثم ذكرتُ رأي المازني وقمتُ بالتعليق عليه ودراسته من خلال الكتب النحوية
والصرفية ، ثم رجّحتُ ما رأيته راجحاً من هذه الآراء .

وبعد ، فهذا جهدي المتواضع ، فإن كنت قد أصبت ووفقت ، فهذا
فضل الله يؤتاه من يشاء ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت وما
قصّرت ،

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

الباحث



التمهيد

المبحث الأول

المازني .. حياته وآثاره

اسمه ونسبه : هو : بكر^(١) بن محمد بن بقية ، وقيل : ابن عدي بن حبيب المازنيّ البصريّ .

كنيته ولقبه : كُنِيَ بأبي عثمان ، وهي كنية اشتهر بها ، حتى رأينا أبا عليّ الفارسي يقتصر عليها فيقول : ذهب أبو عثمان ، قال أبو عثمان...

ولُقِّب بالمازنيّ نسبة إلى مازن بن شيبان، حيث نزل فيهم فَنُسِبَ إليهم. **نشأته** : نشأ أبو عثمان المازني في أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل العصر العباسي الأول ، حيث كانت الحضارة العربية الإسلامية في قمة مجدها، وتحرير المسائل العلمية وتكوين العلوم قائمان على قدمٍ وساقٍ .

شيوخه : أدرك المازنيّ الإمام الأخفش (ت ٢١٠هـ) وقرأ عليه معظم كتاب سيبويه ، وكمّله على الجرميّ (ت ٢٢٥هـ) ، وأخذ الأدب عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، وأبي زيد الأنصاريّ (ت ٢١٤هـ) ،

(١) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢ ، ووفيات الأعيان ٢٨٣/١ ، وشذرات الذهب ٢٥٠/٢ ، وتاريخ بغداد ٩٣/٧ ، وتاريخ ابن كثير ٣٥٢/١٠ ، وطبقات النحويين ص ٨٧ ، ٩٣ ، وأخبار النحويين ص ٧٤ ، وإنباه الرواة ٢٤١/١ ، ونزهة الألباء ص ١٨٢ ، والنجوم الزاهرة ٣٢٩/٢ ، ولسان الميزان ٥٧/٢ ، وبغية الوعاة ٤٦٣/١ ، ومفتاح السعادة ١١٤/١ ، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧ ، وكشف الظنون ص ٤١٢ ، ١١٣٧ ،



والأصمعي (ت ٢١٦هـ) .

تلاميذه : تلمذ لأبي عثمان المازني جماعة من العلماء منهم :
الفضل بن محمد اليزيدي (ت ٢٧٨هـ) ، وأبو عمران موسى بن سهل الجوني
(ت ٢٨٣هـ) ، وعبد الله بن أبي سعد الورّاق (ت ٢٨٤هـ) ، والحارث بن
أبي أسامة (ت ٢٨٦هـ) ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٧هـ) ،
وغيرهم .

صفاته وثناء العلماء عليه : كان أبو عثمان المازني حاذقاً جيّد الفهم،
وكان إمام عصره في النحو ، وقد أثنى عليه العلماء ثناءً كبيراً ، ومن
ذلك: قال أبو العباس المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي
عثمان المازني، وكان إذا ناظر أهل الكلام لم يَسْتَعْن بشيءٍ من النحو،
وإذا ناظر أهل النحو لم يَسْتَعْن بشيءٍ من الكلام .

وقال عنه أبو الطيب عبد الواحد اللغويّ : وكان المازنيّ من فضلاء
الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم ، وقال عنه الدّاجيّ : أبو عثمان
المازني ، كان إمام عصره في النحو والأدب .

ووصفه شيخه أبو عبيدة معمر بن المثنى بالمتدرج النّقّار ، والنقار :
البَحّاث .

وقال السيرافي : كان أبو عثمان مع علمه بالنحو مُتَسَعّاً في الرواية ،
وقال عنه ابن كثير : وكان شبيهاً بالفقهاء ورِعاً زاهداً ثقةً مأموناً .

ومما يدل على ورعه وزهده قصته مع الدّميّ الذي قصده ليقراً عليه
كتاب سيبويه بمائة دينار فأبى غَيْرَةً منه على ما فيه من آيات الذكر



الحكيم وحماية لها ، مع فاقتة (١).

مصنفاته : خَلَف المازني للمكتبة العربية مؤلفاتٍ عِدَّة ، أتى الزمان على معظمها ، ومن هذه المؤلفات :

- ١ - التصريف ، وقد شرحه ابن جني بمعونة أستاذه أبي عليّ الفارسي.
- ٢ - كتاب في علل النحو .
- ٣ - كتاب الألف واللام .
- ٤ - كتاب ما يلحن فيه العامة .
- ٥ - تفسير كتاب سيبويه .
- ٦ - كتاب في العروض والقوافي .
- ٧ - الديباج في جوامع كتاب سيبويه (٢).

ويلاحظ أنّه لم يؤلف كتابًا كبيرًا في النحو ككتاب سيبويه ، الذي أشبعه درسًا وتدريسًا مراتٍ ومرات ، وقد ذكر المازني السبب في ذلك حيث قال : من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح .

وفاته : وبعد رحلة علمية كبيرة توفى المازني ، وقد اختلف في سنة وفاته ، فقيل : سنة تسع وأربعين ومائتين ، وقيل : سنة ثمانٍ وأربعين ، وقيل : سنة سبعٍ وأربعين ، وقيل غير ذلك . وأرجح هذه الآراء أنّه تُوفّي سنة سبعٍ وأربعين ومائتين (٢٤٧ هـ) ، وهي السنة التي قتل فيها الخليفة المتوكل ، رحمه الله رحمة واسعة ، زهاء ما قدّم للعلم والعلماء .

(١) راجع بغية الوعاة ١/٦٤٤ ، وما بعدها .

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٤٦٥ .



عبد القاهر الجرجاني .. حياته وآثاره

اسمه ونسبه : هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني^(١).

كنيته ولقبه : كُنِيَ بأبي بكر ، ولُقِّب بالجرجاني نسبة إلى جرجان ، وهي إحدى مدن إقليم استراباذ في بلاد فارس ، وقضى فيها طفولته ، ولم يغادرها حتى وفاته .

نشأته : يبدو أن الجرجاني نشأ في ظل عائلة فقيرة ، حيث لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ونشأته ، شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء الذين لم يهتم بهم أصحاب التراجم إلا بعد شهرتهم وتفتق مواهبهم ، وشيوع ذكركم .

شيوخه : أجمع الذين ترجموا لعبد القاهر على أنه أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث بن أخت أبي عليّ الفارسي ، وأخذ أبو الحسين هذا عن خاله علم العربية^(٢).

وذكر ياقوت أنه أخذ عن عليّ بن عبد العزيز بن الحسن بن عليّ بن

(١) انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي ٣٣٢/١٠ ، ونزهة الألباء ص ٣٦٣ ، وإنباه الرواة ١٨٨/٢ ، وإشارة التعيين ص ١٨٨ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٤٩/٥ ، وشذرات الذهب ٣٠٨/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨ ، والعبر في تاريخ من غير ٢٧٧/٣ ، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ ، ونزهة الألباء ص ٢٦٤ ، وطبقات المفسرين للدواودي ٣٣٦/١ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ ، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ ، وكشف الظنون ص ٨٣ ، وهديّة العارفين ٦٠٦/١ ، والأعلام ٤٨/٤ .

(٢) انظر نزهة الألباء ص ٣٦٣ ، وإنباه الرواة ١٨٨/٢ ، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ .



إسماعيل الجرجاني المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة^(١)، قال ياقوت : وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني مذ قرأ عليه واغترف من بحره ، كان إذا ذكره في مجلسٍ تبخبخ به ، وشمخ بأنفه بالانتماء إليه^(٢).

تلاميذه : ذكرنا سابقاً أن عبد القاهر الجرجاني لم يغادر جرجان حتى وفاته ، وربما انعكس هذا عليه بأن قل شيوخه فلم نعرف له غير شيخين ، وقلّ تلاميذه فلم نعرف منهم غير أربعة ، هم :

- أبو الحسن عليّ بن أبي زيد بن محمد بن عليّ المعروف بالفصحي الاسترابادي^(٣)، سُمّي بالفصحي لكثرة تدريسه فصيح ثعلب ، وهو من الواردين إلى العراق ، سكن بغداد ، ودرّس بالنظامية ، وقد تخرّج به جماعة من العلماء ، واستفادوا منه ما استفاده من عبد القاهر ، توفى سنة (٥١٠ هـ) ، وقيل سنة (٥١٦ هـ) .

- أبو المظفر محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد الأبيوردي^(٤)، قارئٌ أديبٌ لغوي شاعر ومؤرخ، نسابة ليس له مثل ، كان حسن السيرة ؛ جميل المنظر ، من مؤلفاته : المختلف والمؤتلف ، وكتاب (نَهْزَةُ الحافظ) ، توفى سنة (٥٠٧ هـ) .

(١) انظر معجم الأدباء ١٨٦/١٨ ، وبغية الوعاة ٩٤/١ .

(٢) معجم الأدباء ١٦/١٤ .

(٣) ترجمته في : إنباه الرواة ١٨٩/٢ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٥٠ ، تح/ محمد المصري ، ط/ جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت ، ط أولى سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م .

(٤) ترجمته في معجم الأدباء ٩٢/١٧ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ٦٥/٢ .



- الإمام اللغوي الخطيب أبو زكريا يحيى بن عليّ بن الحسن التبريزي^(١)، أديبٌ نحويّ ولغويّ ، وعروضي، نشأ ببغداد ورحل إلى الشام ومصر، قرأ الأدب على الشيخ عبد القاهر الجرجاني وأبي العلاء المعري وغيرهما > من مؤلفاته : شرح اللمع ، شرح الحماسة ، شرح سقط الزند ، والكافي في العروض والقوافي ، توفي (٥٠٢ هـ) .

- أبو النصر أحمد بن إبراهيم بن محمد السجزي^(٢)، من العلماء المشهورين المبرزين في اللغة بعامة والنحو بخاصة، له مصنفات كثيرة ، والفضل لعبد القاهر فيما عُرف عنه من علم ، فقد رحل إليه السّجزي وأخذ عنه العلم الكثير، وقرأ عليه وضبط له اللغة وحصل منه علمًا وافراً ، وجاء في إحدى نسخ المقتصد حكاية عن عبد القاهر : قرأ عليّ الأخ الفقيه أبو النصر أحمد بن محمد بن إبراهيم السجزي هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبطٍ وتحصيل .

مصنفاته : ترك الإمام عبد القاهر الجرجاني تراثاً علمياً كبيراً في ميادين النحو والصرف والبلاغة ، ومن هذه المؤلفات :

- العوامل المائة ، وهو كتاب صغير مطبوع ومتداول ومنه نسخ خطية في أنحاء العالم .

- الجُمَل ، ويُسمى الجرجانية ، وهو شرح لكتاب العوامل المائة ، طبع أول مرة سنة ١٨٠٣م .

(١) ترجمته في : معجم الأدياء ٢٠/٢٥ ، ووفيات الأعيان ٦/١٩١ ، ومعجم

المؤلفين ١٣/٢١٤ ، والبلغة ص ٨٧ .

(٢) ترجمته في معجم الأدياء ٢/١٣٥ - ١٣٦ .



- المفتاح ، وهو كتاب في الصرف ، يقع في مجلد واحد .
- العمدة في التصريف ، وقد طبعته دار المعارف المصرية سنة ١٩٨٧ م .
- المغنى في شرح الإيضاح في النحو لأبي عليّ الفارسي ، ويقع في نحو ثلاثين مجلداً .
- المقتصد ، وهو مختصر كتاب المغني السابق - وسوف نفرده له حديثاً خاصاً .
- الرسالة الشافية ، وهو مطبوع متداول ، نشر ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني) .
- أسرار البلاغة ، في علم البيان ، طبع عدة مرات أولها سنة ١٣٠٩ هـ .
- دلائل الإعجاز ، في علم المعاني ، قال عنه القزويني : هو في غاية الحسن، ما سبقه أحدٌ في ذلك الأسلوب ، من لم يطالع ذلك الكتاب لا يعرف قدره ودقة نظره ولطافة طبعه ، وإطلاعه على معجزات القرآن >^(١) .
- المدخل في دلائل الإعجاز ، وهو مقدمة كتاب (دلائل الإعجاز) وقد أفردها المؤلف بالتأليف .
- المسائل المشكّلة ، وذكره عبد القاهر البغدادي في خزنة الأدب ، وذكر أنّه انتصر فيه لمذهب الأخفش^(٢) .

(١) انظر آثار البلاد للقزويني ص ٢٩٥ .

(٢) انظر خزنة الأدب للبغدادي ١/٢٧٧ .



- العروض ، وهو من الكتب المفقودة .

وفاته :

اختلف المترجمون في تاريخ وفاة الإمام عبد القاهر الجرجاني ، فنكر بعضهم^(١) أنه توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ، وذهب آخرون^(٢) إلى أنه توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة، والأول هو الأقرب والأرجح، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

(١) انظر إنباه الرواة ١٨٩/٢ ، وإشارة التعيين ص ١٨٩ ، ومرآة الجنان

١٠١/٣ ، والأعلام ١٧٤/٤ .

(٢) انظر هدية العارفين ص ٦٠٦ ، وبغية الوعاة ١٠٦/٢ ، وطبقات المفسرين

لداوودي ٣٣٧/١ .



المبحث الثاني

كتاب المقتصد وطريقة الجرجاني في شرحه

المقتصد كتاب مهم في علم العربية ، بذل فيه مؤلفه عبد القاهر الجرجاني جهداً كبيراً، ف جاء ذا قيمة علمية كبيرة ، وتأتي قيمة الكتاب وأهميته من ناحيتين : الأولى : أنه شَرَحَ لكتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسي ، هذا السفر العظيم الذي أعجب به العلماء في عصر أبي عليّ وبعده ، واهتموا به شرحاً وتعليقاً وشرح أبيات الخ ، وكان لعبد القاهر الجرجاني نصيبٌ من ذلك ؛ حيث شرح الإيضاح بقسميه (النحو والصرف) شرحاً جيّداً له قيمة علمية كبيرة .

والناحية الثانية : أن مؤلفه عبد القاهر الجرجاني يُعَدُّ من علماء النحو والصرف والبلاغة المبرزين ، فقد كان ذا مكانة رفيعة في هذه الفنون ؛ نظراً لثقافته الواسعة ، وقد انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه ، فتصدّر في جرجان، وشدّت إليه الرحال ، وقصّده طلاب العلم ينهلون من علمه الواسع الغزير.

وتتمثل طريقته في الشرح في النقاط التالية :

أولاً : يُصَدِّرُ كلام الفارسي بقوله : قال الشيخ أبو علي^(١) ، أو : قال صاحب الكتاب^(٢) ، ثم يتبعه بالشرح ويصدّر كلامه بقوله : قال الشيخ أبو

(١) انظر المقتصد ٨٢/١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ .

(٢) السابق ٣٧٢/١ ، ٣٩١ ، ٤١٧ .



بكر^(١)، أو قال المفسّر^(٢).

ثانياً : يورد جُزءًا من المتن ثم يقوم بشرحه والتعليق عليه ، كما فعل في نداء ما فيه (أل) ، حيث قال : (قال الشيخ أبو عليّ : وتقول : يا أيها الرجلُ ، ويا أيها الناسُ ، فلا يجوز في الناس والرجل إلا الرفعُ ، وليس هذا بمنزلة يا زيد الظريف ؛ لأن الرجل هاهنا هو المقصود بالنداء)^(٣).

قال الشيخ أبو بكر : اعلم أنهم لمّا قصدوا نداء ما فيه الألف واللام ، وكرهوا الجمع بين (يا) والألف واللام نحو : يا الرجل ، أتوا بأيّ وجعلوه وصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام ، من حيث جعلوا (أيّاً) منادى مفردًا، كقولك : يا أيّ ، كما تقول : يا عمرو ، وجعلوا الرجل صفة له فسرى فيه معنى النداء^(٤).

ثالثاً : يُضَمِّن الشرح- أحياناً - عباراتٍ من المتن ويُصَرِّح بذلك ملتزمًا بالنص كما ورد في المتن أحياناً ، ومتصرفاً فيه أحياناً أخرى^(٥).

رابعاً : أحياناً يورد نصّاً طويلاً من المتن ، ثم يشرح منه ما يراه جديرًا بالشرح فقط ، وهذا مطرد كثير في أبواب الكتاب^(٦).

(١) انظر المقتصد ١/١٨١، ٢٤٩، ٤٠٨ .

(٢) السابق ١/٢٢٥، ٢٣٢، ٣٧٦، ٤٨٤ .

(٣) انظر المقتصد ٢/٧٧٧ .

(٤) انظر المقتصد ٢/٧٧٧ - ٧٧٨ .

(٥) انظر على سبيل المثال المقتصد ١/٤٤١، ٤٨٥، ٦١٩ .

(٦) انظر على سبيل المثال المقتصد ١/٥١٧، ٥٣٧، ٧٤٢/٢ .



خامساً : الإطناب في الشرح عندما يتطلب الأمر ذلك ، كما فعل عند الحديث عن كلمتي (شعوب) ^(١)، و(الجون) ^(٢).

سادساً : كثرة الاستطرادات ، حيث يخرج عن الموضوع المراد شرحه إلى موضوع آخر للتوضيح، وبطيل النفس في ذلك ، كما فعل في الحديث عن كلمة (ملك) وكما في الحديث عن مخارج الحروف وصفاتها ^(٣).

سابعاً : الإكثار من ذكر الاحتمالات العقلية ، وهي افتراض إشكال والردّ عليه ، كما في قوله : < فإن قلت : فكيف لم يقولوا : عن الرجل فيفتحوا النون اتباعاً لفتحة العين؟ فالجواب أن الأصل الموضوع عليه الباب هو الكسر ، والإتباع جائز غير واجب ، فإذا فعل في موضع لم يجب في كل شيء ، لأن ذلك ضربٌ من المشاكلة ، واعتبار المشاكلة لا يجب فعله عليهم ، فليزك متابعتهم فيما يستعملونه فقط > ^(٤).

ثامناً : كثرة التقسيم وذكر الأوجه ، كما في قوله : (واو الجمع بمنزلة واو الضمير ، تقول : هؤلاء مصطفو الله ، وقد وقعت المشابهة بينهما من وجهين ، أحدهما : أن الواو في (مُصْطَفَوْنَ) قد حُذفت قبله لام الفعل ، كما أنه في أَحْشَوْا ولا تَنْسَوْا كذلك ، والثاني : أنه يدل على الجميع ،

(١) انظر المقتصد ١/٨٧٥ .

(٢) السابق ١/٧٩١ .

(٣) انظر المقتصد ٢/١٦٣٨ .

(٤) المقتصد ١/٢٢٣ ، وانظر أيضًا ٢/٣٠٨ .



كما أن واو الضمير في نحو : « وَلَا تَنْسُوا »^(١) كذلك^(٢).

تاسعاً : الاهتمام بتفسير مصطلحات النحاة كما في قوله : (فظاهر قول أبي عليّ : (لم يستحسنوا) يدل على أنّه يجوز على قبح على أنهم كثيراً ما يقولون : لا يَحْسُن ، والمعنى لا يستعمل ، والقياس أن لا يجوز ، فإن كان ، ففي الضرورة)^(٣).

وقوله : (وقالوا : قالت العرب فأخطأت ، ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس)^(٤).

مصادره : تعددت مصادر الجرجاني التي استقى منها مادته العلمية ، حيث أخذ عن معظم العلماء المتقدمين عليه ، فقد نقل عن أبي عمر بن العلاء بعض قراءاته^(٥)، كما نقل عن الخليل بن أحمد عدداً من آرائه الصرفية^(٦)، ونقل كثيراً عن سيبويه^(٧)، وأفاد منه إفادة عظيمة ، وكان دائم الاعتداد بآرائه ، بل يعده المثل الأعلى في النقل والتحري ، كما نقل

(١) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة .

(٢) المقتصد ٢٢٩/١ - ٢٣٧ .

(٣) السابق ٩٩٤/٢ .

(٤) السابق ١٤٦/٢ .

(٥) السابق ٢١١/١ ، ٢٦٦ ، ٣٤٤ .

(٦) المقتصد ١٨٧/١ ، ٢٠٤ ، ٥١٤ .

(٧) السابق ٢٢١/١ ، ٣٤٢ ، ٣٨٦ .



عن يونس^(١) بن حبيب، والأخفش^(٢)، وأبي زيد^(٣) الأنصاري ، والمازني^(٤)،
والمازني^(٤)، وغيرهم .

وكان يُصَرِّح بأسماء الكتب التي أخذ منها أحياناً ، فقد أشار إلى كتاب
اللغات لأبي زيد^(٥)، وحاشية على هذا الكتاب^(٦).

(١) السابق ١/٢٧٣ ، ٣١٢ ، ٤٢٦ .

(٢) المقتصد ، ٧٧٨/٢ ، ٩٧٩ .

(٣) السابق ١/٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٣٨٣ ، ٥١١ .

(٤) السابق ١/٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٥٦١ .

(٥) المقتصد ١/٣٨٠ ، ٣٨٢ .

(٦) السابق ، الموضوع ذاته .



الفصل الأول

آراء المازني النحويّة

الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان)

تدخل كان على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسمًا لها ، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، والشروط المعتمدة في المبتدأ والخبر مقررّة في اسم (كان) وخبرها^(١) ، فإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فأيهما يُجعل اسمًا لكان ، وأيها يكون خبرًا ؟

للنحويين في ذلك مذهبان :

الأول : ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة ، فالذي يُجعل اسم كان المعرفة ، إذ لا يجوز الابتداء بما فيه لبس وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسانٌ حليمًا كنت تُلبس ، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس^(٢).

يقول سيبويه في سياق حديثه عن (كان) وأخواتها : " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تُشغَل به (كان) المعرفة ؛ لأنه حدُّ الكلام، لأنهما شيء واحدٌ ، وليس بمنزلة قولك ضرب رجلٌ زيدًا ؛ لأنهما شيان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء إذا قلت : عبد

(١) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ١٥٣ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٨٨ ، وشرح المفصل ٦ / ٩١ .



الله منطلقاً ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً ، وكان حليماً زيدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخرت " (١) .

وهذا أيضاً ما نصّ عليه الجرجاني ووضحه حيث قال : " اعلم أن " كان " إذا دخلت على المبتدأ والخبر وجب أن يكون حكمها حكم الابتداء المحض ، فكما أنك لا تجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً كقولك : منطلق زيدٌ ، كذلك لا يجوز أن تجعل اسم كان نكرة وخبره معرفة ، فتقول : كان منطلقٌ زيداً ، بل الواجب أن تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر فتقول : كان زيدٌ منطلقاً " (٢) .

وقد علّل ابن يعيش لهذا بأن الخبر موضوعٌ للفائدة ، فإذا قلت : كان عبد الله فقد ذكرت للمخاطب اسماً يعرفه ، فهو يتوقع الفائدة فيما تُخبر به عنه ، ولذلك لو قرّبت النكرة من المعرفة بالأوصاف لجاز أن تُخبر عنها ، لأن فيها فائدة ، وذلك نحو قولك : كان رجلاً من بني تميم عندي ؛ لأنه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة (٣) .

وقد جاء الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الشعر ، وهو عند سيبويه والجمهور محمول على الضرورة ولا يجوز في سعة الكلام (٤) .

وهذا ما يوضحه ابن يعيش بقوله : " ورُبّما اضطرَّ شاعرٌ فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة ، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم

(١) الكتاب ١ / ٤٧ .

(٢) المقتصد ١ / ٤٠٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦ / ٩١ .

(٤) انظر الهمع ١ / ١١٩ .



والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيهما عرفت تعرف الآخر^(١) .

ومما ورد من ذلك قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَبِينَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسِي - يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٢)

بنصب (مزاجها) على أنه الخبر ، ورفع (عسلٌ وماءٌ) على أنه الاسم ، ولعل الذي سهّل ذلك أن الضمير في مزاجها يعود إلى النكرة ، كما أن الخبر (عسلٌ وماءٌ) اسم جنس^(٣) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أُسْكِرَانُ كَانَ ابْنَ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا - تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمِّ مَتَاكِرُ^(٤)

(١) شرح المفصل ٦ / ٩١ .

(٢) البيت من الوافر لحسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ص ٢٧١ والكتاب ١ / ٤٩ ، والمقتضب ٤ / ٩٢ ، والمحتسب ١ / ٢٧٩ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٤٠٤ ، وابن يعيش ٧ / ٩٣ ، والكامل للمبرد ٢ / ٢٩٠ ، والروض الأنف ٤ / ١٠٧ ، وشرح الجمل ١ / ٤٠٥ ، والحل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٤٦ ، والمغني ٢ / ٤٥٣ ، والهمع ١ / ١١٩ ، والخزانة ٤ / ٤٠ .

والسبيئة : الخمر ، وسميت بذلك لأنها تُسببُ أي تشتري ، ويروي كأن سبلافة بدلاً من سبيئة ، وبيت رأس : موضع بالشام ، وخبر كأن في البيت بعده :

على أنيابها أو طعم غَضٍ - من التفاح هصره اجتناءً

والشاهد في البيت قوله (يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ) بنصب مزاجها على أنه الخبر ، وهذا محمول على الضرورة عند سيبويه والجمهور .

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٤ .

(٤) البيت من الطويل ، للفرزدق ، كما في ديوانه ص ٤٨١ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٩ ، والمقتضب ٤ / ٩٣ ، والخصائص ٢ / ٣٧٧ ، وشرح أبيات

==



في رواية من رَفَع (سكران) ونصب (ابن المراغة) (١) .

الثاني : ذهب ابن مالك إلى جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الاختيار، في بابي (كان وإن) بشرط حصول الفائدة وكون النكرة غير محضة ، ووجَّه ذلك بأن " لَمَّا كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، جاز أن يُغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ، واحتج بقول حسان السابق : **كأن سلافة من بيت رأس** البيت ،

وقول القطامي :

تفى قبل التفرق يا ضباعا - ولايك موقف منك الوداعا (٢)

==

الكتاب للنحاس ص ٣٨ ، والهمع / ٦٧ ، والخزانة / ٤ / ٦٥ .
وابن المراغة : يقصد به جرير الخطفي ، والمراغة : الأتان التي لا تمتنع من الفحول ، بجوف الشام : يعني بداخلها ، ويروي : بطن الشام ، والمعنى أنه يسخر من جرير لما هجا تميماً ويقول إنه كان سكراناً أو متساکراً لأنه نسي أنه ابن المراغة .

والشاهد قوله : (أسكرانُ كان ابن المراغة) حيث رفع سكران على أنه اسم كان وهو نكرة ، ونصب ابن المراغة على أنه خبرها ، وهو معرفة فيكون قد أخبر بالمعرفة عن النكرة ، وهو محمول على الضرورة عند سيبويه والجمهور .
(١) أنشد بعضهم هذا البيت بنصب (سكران) ورفع ابن المراغة ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٢) البيت من الوافر للقطامي واسمه عمير بن شبيب ، وهو من شواهد ابن يعيش ٩١/٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٥٦ ، والكتاب ٢ / ٢٤٣ ، والهمع ١ / ١١٩ ،

==



في رواية من رفع (موقفٌ) حيث جعله اسم كان ، ونصب (الوداع) على أنه الخبر ، قال ابن مالك : " وليس بمضطر^(١) لتمكنه من أن يقول: ولا يكُ موقفي منك الوداعا، أو لا يكُ موقفنا الوداعا ، والمحسّن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول به " (٢) .

ومن وروده عنده في باب (إنَّ) للسبب السابق قول الفرزدق :

وإنَّ حراماً أن أسبَّ مجاشعاً . : بآبائي الشمِّ الكرامِ الخضارمِ^(٣)

==

والخزانة ٣٩١/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٤٥ /٦ .
وضباعا : ترخيم ضباعة : اسم امرأة ، وهي ضباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي ، وقوله : ولا يكُ موقف يحتمل أن يكون على الطلب والرغبة ، أي : لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك ، وأن يكون على الدعاء كأنه قال : لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع .
والشاهد قوله : (ولايكُ موقف منك الوداعا) حيث رفع موقف وهو نكرة ونصب (الوداع) وهو معرفة ، وحسّن ذلك أنه وصف الموقف بالجار والمجرور ، وهو جائز في الاختيار عند ابن مالك ، وعند سيبويه والجمهور ضرورة .
(١) هذا على مذهبه في الضرورة وأنها ما اضطر إليه الشاعر ، وهو مخالف للجمهور في هذا أيضاً .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦ /١ .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق التميمي ، وهو موجود في ديوانه ص ٨٤٤ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٦ ، وارتشاف الضرب ٩٢ / ٢ ، والهمع ١ / ١١٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧ /١ .

والخضارم : جمع خِضْرِم بكسر الخاء والراء ، وهو الجواد الكثير العطاء .

==



والرأي الراجح عندي هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ؛ لأن وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح ، وما جاء منه فهو شاذ أو يُحمل على الضرورة، ولعلّ الذي سوَّغ ذلك أنهم قالوا : إنّ نكرة اسم الجنس تفيد ما تفيد معرفته ، فلا فرق بين قولك شربتُ ماءً وعسلاً ، أو شربتُ الماء والعسل ، إذا أريد بهما الجنس (١) .

وإن كان الجرجاني قد ردَّ هذا القول ، وعلله بقوله : " ولو كان مجراها واحداً لوجب أن يستويا في الوصف فيوصف كل واحد منهما بالنكرة ، فلما لم يكن ذلك علمت أن (العسل) له حَظٌّ من التعريف ، ليس لـ (عسل) وإذا كان كذلك لم يكن بين قوله : يكون مزاجها عسلاً ، وبين قولك : يكون زيذاً منطلق كبير فرق ، فالصحيح أنه للضرورة " (٢) .

ثم ذكر روايةً لبنت حسان السابق ذكرها شيخه عن أبي (٣) عثمان المازني ، حيث قال : " وروى شيخنا رحمه الله عن أبي عثمان :

يكون مزاجها عسلاً وماءً

على إضمار ، كأنه قال : وهناك ماءٌ " (٤) .

==
والشاهد قوله : (وإن حراماً أن أسبَّ) حيث أخبر عن المعرفة بالنكرة في باب إنَّ ، وهو جائز في الاختيار عند ابن مالك .

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٧٩ ، والمقتصد ١ / ٤٠٤ .

(٢) المقتصد ١ / ٤٠٤ .

(٣) انظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٤ .

(٤) السابق نفسه .



وقد أشار ابن يعيش إلى رواية المازني هذه ، وذكر أن رفع (ماء) على هذه الرواية حملٌ على المعنى ، حيث قال بعد أن ساق البيت : " وقد رواه أبو عثمان المازني :

يكون مزاجها عسلاً وماءً

برفع المزاج على أنه اسم (يكون) وهو معرفة ، و (عسلاً) الخبر ، وهو نكرة على شرط الباب ، (وماءً) مرفوعٌ حملاً على المعنى ؛ لأنَّ كلَّ شيء ما زج شيئاً فقد مزجه الآخر ، فصار التقدير : ومزجه ماءً ، أي : خالطه^(١).

وهو توجيه رائع لرواية المازني برفع (ماءً) ونصب (عسلاً) ، ويفهم من كلام الجرجاني وتوجيه ابن يعيش أن رأي المازني في هذه المسألة هو رأي سيبويه والجمهور من أنه إذا اجتمع في باب (كان) معرفة ونكرة ، فالمعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر ، وأن ما ورد مخالفاً لذلك يُحمل على الضرورة ، ومن هنا فقد روى البيت على شرط هذا الباب من رفع المعرفة (مزاجها) على أنها الاسم ، ونصب النكرة (عسلاً) على أنها الخبر ، وإن كان قد روى البيت برفع (ماءً) على أنه ليس معطوفاً ، على (عسلاً) ، وإنما يقدر له رافع ويكون التقدير كما قال الجرجاني (وهناك ماءً) ، أو كما ذكر ابن يعيش : (ومزجه ماءً) ، وهو ما أرجحه وأميل إليه ،

والله أعلم

(١) شرح ابن يعيش ٦ / ٩٤ .



مجيء خبر (كان) عين الاسم (في الظاهر)

الخبر هو الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ ، والخبر حكم والمبتدأ محكوم عليه ، وهذا يقتضي - في الغالب - أن يكون المبتدأ معلوماً للمتكلم والسامع معاً قبل الكلام ؛ ليقع الحكم على شيء معلوم ، إذ الحكم على المجهول لا يفيد ، وأن يكون الخبر مجهولاً للسامع لا يعرفه إلا بعد النطق به ، ومن شرط الخبر ألا يكون معلوماً من المبتدأ ، فلا يصح أن يكون الخبر مطابقاً للمبتدأ في اللفظ والمعنى ، فلا يقال مثلاً : زيدٌ زيدٌ ، ولا : القائم القائم^(١) .

وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وإلا لو كان عين الخبر لكان تكريراً لا فائدة من ورائه ،

يقول الجرجاني : " اعلم أن من حقِّ كُلِّ واحدٍ من جزئي الجملة أن يختصَّ بفائدة ؛ إذ لو لم يتضمن إلا ما يتضمنه صاحبه لكان تكريراً ، والتكرير يجري مجرى ما لم يُذكر ، والجزء الواحد لا يتم منه كلام "^(٢) .

وقد يأتي في الكلام ما يكون في الظاهر تكراراً غير مفيد ، نحو قولهم : أنت أنت ، فهذا تكرير لاسمٍ واحدٍ في الظاهر ، ولا يتصور أن يكون المخبر عنه والخبر شيئاً واحداً ، وإنما المعنى : أنت كما عرفتك من المنزلة والطبيعة مثلاً ، فالتكرير ليس على ظاهره ، وإنما فيه إفادة متضمنة لما

(١) انظر شرح المفصل ١ / ٩٨ ، والتصريح ٢ / ١٨٦ ، وحاشية يس على

التصريح ، الموضوع ذاته ، ومنهج السالك لأبي حيان ١ / ١٣٢ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤٥٩ .



ليس في الجزء الأول^(١).

ومن هنا فقد تأول النحاة ما ورد مما يوهم أن الخبر هو نفس المبتدأ لفظاً ومعنى، فأولوه على أن في الخبر زيادة فائدة عن المبتدأ ، وأن القرينة تدل على هذه الزيادة .

يقول سيبويه : " وتقول : جَرَّبْتُكَ فوجدتك أنت أنت ، فأنت الأول مبتدأ، والثانية مبنية عليها ، كأنك قلت : فوجدتُك وجْهك طليقٌ ، والمعنى أنك أردت أن تقول : فوجدتك أنت الذي أعرف ، كما تقول : الناسُ الناسُ ، أي : الناسُ بكلِّ زمانٍ وعلى كُلِّ حالٍ كما تعرف "^(٢).

كما أشار ابن جني إلى أنه يستفاد من الجزء الثاني (الخبر) ما ليس مستفاداً من الجزء الأول (المبتدأ) ولذلك لم يجيزوا ناكح الجارية واطئها ، ولا : رَبِّ الجارية مالكها ؛ لأن الجزء الأول مستوفٍ لما انطوى عليه الثاني^(٣).

وأوضح أن هذا يختلف عما ورد في قول الشاعر :

أنا أبو النجم وشعري شعري^(٤)

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٠٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٥٩ (بتصرف) .

(٣) انظر الخصائص ٣ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي ، وهو من شواهد الخصائص ٣ / ٣٤٠ ، والمغني ٢ / ٦٥٨ ، والمقتصد ١ / ٣٠٧ ، وابن يعيش ١ / ٩٨ ، والهمع ١ / ٦٠ . والمعنى أنه يفخر بنفسه وشعره ، أي : وشعري لم يتغير عن حالته من الفصاحة والبيان .

==



وقول الآخر :

بلادُ بها كُنَّا وكُنَّا من أهلها .: إذ الناسُ ناسٌ والبلادُ بلادٌ^(١)

وأمثاله كثير ، قال : " وهذا كله وغيره مما هو جارٍ مجراه محمولٌ عندنا على معناه دون لفظه ، ألا ترى أن المعنى : وشعري مُتناهٍ في الجودة على ما تعرفه وكما بلغك ، وقوله : إذ الناسُ ناسٌ أي : إذ الناسُ أحرارٌ والبلادُ أحرارٌ "^(٢).

وما ينطبق على المبتدأ والخبر ، ينطبق أيضاً على اسم (كان) وخبرها ، لأنه كما قال الجرجاني : " اعلم أنه إذا دخل (كان) على المبتدأ والخبر وجب أن يكون حكمها حكم الابتداء المحض "^(٣).

وقال الكيشي : " والشروط المعتبرة في المبتدأ والخبر مقررة في اسم

==

والشاهد قوله (وشعري شعري) حيث جاء الخبر بلفظ المبتدأ ، وإنما جاز هذا لأن في الخبر فائدة ليست في المبتدأ ، أي : وشعري لم يتغير عن حالته من الفصاحة والبيان .

(^١) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، وموجود في الخصائص ٣ / ٣٤٠ ، والمغني ٢ / ٦٥٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٢٠ .

ويروى (نُحلها) بدلاً من (أهلها) ، والزمان زمان ، بدلاً من (والبلاد بلادٌ) . والشاهد قوله : الناسُ ناسٌ والبلاد بلادٌ ، حيث جاء الخبر بلفظ المبتدأ ، وهو محمول على المعنى ، والتقدير : إذ الناسُ أحرارٌ والبلادُ خصبة .

(^٢) الخصائص ٣ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

(^٣) المقتصد ١ / ٤٠٣ .



كان وخبرها" (١).

فلا يصح أن يكون الخبر هو عين الاسم دون إضافة فائدة ليست في الاسم،

وما ورد مما ظاهره ذلك فإنه محمول على المعنى ، يقول أبو عليّ الفارسي : "رأي المازني وإنما جاء في التنزيل « فَإِنْ كَانَتْما اثْنَتَيْنِ » (٢) لأنه يفيد العدد متجردًا من الصغر والكبر (٣) " .

وقد علّق الشيخ عبد القاهر الجرجاني على هذا النص بقوله : " اعلم أن قوله : (فإن كانتا) الألف فيه ضمير الاثنتين ، والتاء علامة التانيث ففيه دليلٌ على التثنية التي تستفاد من قوله : (اثْنَتَيْنِ) فهو في الظاهر بمنزلة قولك : إنّ الذاهبة جاريته صاحبها ، في أنّ الخبر لا يتضمّن إلّا ما يتضمّن الاسم ، إلّا أنّ في الآية حكماً وهي أنه كان يحتمل إذا قيل : (فإن كانتا) أن يراد الكبر أو الصغر ، نحو أن يقال : فإن كانتا كبيرتين ، أو كانتا صغيرتين ، فلما جاء لفظ التثنية وقيل (فإن كانتا اثنتين) علم أن الصغر والكبر لا اعتبار بهما ، وأن الاعتبار بالعدد فقط . وهذا قول أبي عثمان ، وقد يكون الشيء بمنزلة التكرير في اللفظ ومتضمناً للإفادة في المعنى ، ألا ترى إلى ما تقدم من قوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري (٤)

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ١٥٣ .

(٢) من الآية (١٧٦) من سورة النساء .

(٣) الإيضاح بشرح الجرجاني ١ / ٤٦٠ .

(٤) سبق تخريجه ص



فقوله : شعري شعري تكرر في اللفظ ، إلا أنه حسنٌ من حيث كان المعنى: وشعري على ما عرفته ، فكذلك اثنتين ، وإن كان يُفيد في الظاهر ما يفيد الألف في (كانتا) ، فإن الفائدة حصلت بغرض مخصوص وهو التسوية بين الصغير والكبير ، وذكر أبو عثمان أنه سأل أبا الحسن^(١) عنها فلم يأت بمقنع ، وذلك أنه قال : إنَّ المعنى : فإن كان من ترك اثنتين ، وهذا حملٌ للخاص على العام ، وهو بمنزلة أن يقول للموجود من البيان لم يُوجد ، فالصحيح ما ذكر أبو عثمان ، والذي يقبله القياس حملُ العام على الخاص^(٢).

والقول ما قال عبد القاهر ، من أن الصحيح هو ما ذهب إليه المازني ؛ لأنه وإن دلَّ الاسم (الألف) على التثنية ، وكذلك الخبر (اثنتين) فإن في الخبر فائدة ليست في الاسم وهي أن (اثنتين) دلَّ على أن الكبر أو الصغر غير مرادين ، وإنما المعتبر العدد فقط وهو (اثنتين) .

وقد سلك الزمخشري مسلك أبي الحسن الأخفش من أن التقدير في الآية : فإن كان من يرث بالأخوة اثنتين^(٣) ، أو من ترك اثنتين ، بينما ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري ، وذكر أنه تابع لغيره في هذا التخريج - يشير إلى مذهب أبي الحسن ، كما ردَّ أيضًا مذهب المازني دون تصريح باسمه ، حيث قال : " وهذا الذي قالوه - أي المازني ومن نحا نحوه - ليس بشيء ؛ لأن الألف في الضمير للثنتين ، يدل أيضًا على

(١) يعني الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة .

(٢) المقتصد ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٣) انظر الكشاف ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧ .



الاثنينية من غير اعتبار قيد ، فصار مدلول الألف ومدلول اثنتين سواء ، وصار المعنى : فإن كانتا الاختان اثنتين ، ومعلوم أن الأختين اثنتان ^(١) .

ثم ذكر أبو حيان وجّهين آخرين خرّج عليهما هذه الآية ، وهما : **الأول** : أن الضمير في (كانتا) يعود على الوارثتين ، فيكون هناك صفة محذوفة ، واثنيتين وصفته هو الخبر ؛ ويكون التقدير : فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات فلهما الثلثان مما ترك ، فيفيد حينئذٍ ما لا يفيد الاسم .

والوجه الثاني : أن يكون الضمير عائداً على الأختين كما ذكروا ، وخبر (كان) محذوف لدلالة المعنى عليه ، ويكون (اثنتين) حالاً مؤكدة ، والتقدير: فإن كانت أختان له ، أي للمرء الهالك ، فكأنه قيل فإن كانت أختان له ^(٢) .

وأرى أن ما ذكره أبو حيان فيه تكلف لا داعي له ، ولا طائل من وراءه إلا مخالفة الآخرين ، والراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو عثمان المازني من أن الخبر (اثنتين) فيه من الإفادة ما ليس في الاسم ؛ لأنه وإن دلّ على ما دلّ عليه الاسم (الألف) إلا أن فيه بالإضافة إلى ذلك عدم التقيد بالصغر أو الكبر أو غيرهما من الأوصاف ، وهذا فيه من البلاغة ما فيه ، ويكون الخبر غير الاسم حيث أفاد ما لم يفده الاسم ، وهو ما أرجحه وأميل إليه .

والله أعلم

(١) البحر المحيط ٣ / ٤٠٨ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٤٠٨ .



حذف نون المضاف في الإضافة اللفظية

الإضافة نوعان : معنوية ولفظية .

فالمعنوية هي : إضافة غير الوصف المشبه للفعل المضارع إلى معموله، نحو : عجبْتُ من ضربِ زيدٍ ، وفائدتها ترجع إلى المعنى ، فلذلك سميت إضافةً معنوية، وتسمَّى أيضاً إضافة محضة .

واللفظية هي : إضافة الوصف المشبه للفعل المضارع إلى معموله ، نحو : زيدٌ ضاربٌ عمرو الآنَ أو غداً ، وهذا النوع لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف ، وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت إضافة لفظية أو غير محضة^(١).

والتخفيف إنما يحصل بحذف التنوين أو النون ، نحو : هذا ضاربٌ زيدٍ ، وهذا ضاربا زيدٍ ؛ وإنما حُذِفَ التنوين لأنه يدل على تمام الكلمة ، فلو أثبت في الإضافة لاجتماع دليل التمام وغير التمام ، وهذا غير جائز^(٢).

وهذه الإضافة - أعني اللفظية - على نية الانفصال ، فقولك : هذا ضاربٌ زيدٍ الآن ، على تقدير : هذا ضاربٌ زيداً ، ومعناها متحد ، وإنما أضيف طلباً للخفة^(٣).

والقياس يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف في الإضافة اللفظية أو غير المحضة ، لأن الألف واللام والإضافة لا يجتمعان ، بل

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٣ / ٤٤ - ٤٦ .

(٢) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٤٩ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٤٦ .



هما متعاقبان ، لكن لما كانت الإضافة اللفظية على نية الانفصال اغتفر دخول الألف واللام على المضاف بشرط دخولها على المضاف إليه أيضًا ، نحو : الضاربُ الرَّجُلِ ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه نحو : زيدُ الضاربُ رأس الجاني، فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة ، فلا يجوز نحو : هذا الضاربُ رجلٍ ، ولا هذا الضاربُ زيدٍ .

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر جازت المسألة ، وكفى وجود الألف واللام في المضاف ، فتقول : هذان الضاربا زيدٍ ، وهؤلاء الضاربو زيدٍ ، وتحذف النون للإضافة^(١) .

وهذا ما نصَّ عليه الجرجاني حيث قال : " فإن ثنيت أو جمعت فقلت : الضاربان زيدًا والضاربون زيدًا جازت الإضافة في اللفظ نحو : الضاربا زيد، والضاربو زيدٍ ، وذلك أن هاهنا نونًا تسقط ويعاقبه المضاف إليه فيكون في الإضافة فائدة لفظيةً ، كما كان في قوله : ضاربا زيدٍ وضاربو زيدٍ ، وعلى ذلك قوله تعالى : « وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ »^(٢) وقال الشاعر :

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣١ ، ومنهج السالك لأبي حيان ٣ / ٣٣١ ،

وابن عقيل على الألفية ٣ / ٤٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٤٩ .

(٢) من الآية (٢٢) من سورة الحج .



الفارجي باب الأمير المُبهم (١) = (٢)

فاسم الفاعل إذا كان مقترناً بالألف واللام مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر جازت إضافته ، وتحذف نونه للإضافة ، ويكون المضاف إليه مجروراً بالإضافة .

وقد تحذف النون وينتصب الاسم بعده كقراءة بعضهم : « **والمقيمي الصلاة** »^(٣) ، وقول الشاعر :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف^(٤)

(١) البيت من (الرجز) نسبه سيبويه لرجل من بني ضبة ، ونُسب أيضاً لرؤية بن العجاج ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٨٥ ، والمقتضب ٤ / ١٤٥ ، والمقتصد ١ / ٥٢٨ .
والفارجين جمع فارج وهو الفاتح ، والمبهم : المغلق .
والشاهد قوله : (الفارجي باب) حيث أضيف اسم الفاعل إلى ما بعده وحذفت النون للإضافة .

(٢) المقتصد للجرجاني ١ / ٥٢٨ .

(٣) بالنصب وهي قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ، ورويت عن أبي عمرو ، وحذف النون حينئذ لطول الصلة . انظر المحتسب ٢ / ٨٠ ، وشواذ ابن خالويه ص ٩٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٦٩ .

(٤) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ص ٢٣٨ ، وموجود في الكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٥ ، والمحتسب ٢ / ٨٠ ، والمنصف ص ٩١ ، وإصلاح المنطق ص ٦٣ ، ورسف المبانى ص ٣٤١ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٣٨ ، وخزانة الأدب ٥ / ١٢٢ .

والشاهد قوله : (الحافظ عورة العشيرة) حيث حذف النون ونصب (عورة) ،
==



حيث روى هذا البيت بنصب (عورة) وحذف النون حينئذ ليس للإضافة وإنما لطول الاسم بالصلة ، وهذا ما نصّ عليه سيبويه ووضحه حيث قال بعد أن ساق هذا البيت: " لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين ، حيث طال الكلام ، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر ، وقال الأخطل :

أَبْنِي كَلْبِيبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا سَلَبَا الْمَلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ^(١)

لأنّ معناه : الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم^(٢) " والنصب هنا وإن كان وجهًا جائزًا ، إلا أنه خلاف المشهور ، أو كما قال بعضهم : ليس بالأعرف ، والمشهور حذف النون والجرّ على الإضافة كما هي قراءة الجمهور في (والمقيمي الصلاة) وهو الأكثر في الاستعمال ، والأحسن في القياس ، أو إثباتها مع النصب لأن إثبات النون يمنع الإضافة ، تقول: جاء الضاربان زيدًا والضاربون زيدًا فإن كان اسم الفاعل خاليًا من الألف واللام وحذفت النون تعينت الإضافة نحو : هذان ضاربا زيد ،

==

وحذف النون هنا لطول الصلة وليس للإضافة .

(١) البيت من الكامل ، للأخطل من قصيدة يهجو فيها جريزًا ويفتخر على قيس ، وموجود في ديوان الأخطل ص ٤٤ ، والكتاب ١ / ١٨٦ ، والمنصف ص ٩١ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٣٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٤ ، والتصريح ١ / ١٣٢ . ويُروى (قتل الملوك) بدلاً من (سلبا) ، والأغلال جمع غل وهو طوق من حديد يُوضح في عنق الأسير ،

والشاهد قوله : (اللذا) حيث حذف النون تخفيفًا لطول الصلة بالاسم .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٦ .



وهؤلاء ضاربو زيد ، فلا يجوز في (زيد) ونحوه إلا الجرّ ، أما النصب
فغير جائز، وهو ما ذهب إليه المازني وأبو زيد .

رأي المازني : يقول أبو علي الفارسي في الإيضاح : " فإن حُذِفَ
النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يجز إلا الجرّ ، وكان النصب لحنًا ،
قال أبو عثمان (*) : قال أبو زيد : وكان أبو السمّال يقرأ حرفًا يلحنُ فيه
بعد أن كان فصيحًا ، وهو قوله تعالى : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ
الْأَلِيمِ (١) » (٢) .

قال الجرجاني شارحاً ومعلقاً : " اعلم أن النون إنما حُذِفَ من الضاربا
زيدًا، والضاربو زيدًا ، مع نصب زيدًا على ضعف ، حملًا له على الذي ،
وتشبيهاً به من جهة أنه موصول واسمٌ طويلٌ ، فإذا لم يكن في الاسم ألفٌ
ولامٌ لم يكن طويلًا ولا موصولًا بمعنى الذي ، فإن نصبت وجب إثباتُ
النون، نحو : ضاربان زيدًا ، وضاربون زيدًا ، وإن حذفت النون وجب
الجرّ؛ لأن النون إنما تحذف للإضافة ، ولو قلت : هذان ضاربا زيدًا
وضاربو زيدًا فنصبت ، كان خطأً ، وإنما كان أبو السمّال مقضيًا عليه
باللحن ؛ لأجل أنه نصب (العذاب الأليم) مع حذف النون، وليس في
(ذائقوا) ألفٌ ولا مٌ فيكون كالحافظي عورة العشيّرة ، وقد حكى أبو الحسن

(*) انظر رأيه في الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٣٥١ .

(١) الصافات ، الآية (٣٨) .

(٢) الإيضاح ١ / ٥٣١ .



أنه سَمِعَ أعرابياً يقرأ: « غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ » ^(١) وذلك عندهم لحنٌ ، وجارٍ مجرى الغلط المردود البتّة) ^(٢) .

وأقول : إن اسم الفاعل المعرّي من الألف واللام إذا كان مثنى أو مجموعاً جمعاً سالماً فإما أن تحذف منه النون وإمّا أن لا تحذف، فإن حُذفت منه النون، تَعَيَّنَ الجرُّ من أجل الإضافة ، ولا يجوز النصب ، لأنه ليس فيه الألف واللام فيكون الحذف لطول الصلة كما في قول الشاعر :

أبني كليب إنَّ عَمَى اللذا البيت

قال ابن جنّي بعد أن ساق هذا البيت : " حذف نون (اللذان) تخفيفاً لطول الاسم ، لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السّمّال أنه قرأ: « غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ » بالنصب ، فهذا يكاد يكون لحناً ؛ لأنه ليست مع لام التعريف ا لمشابهة للذي ونحوه ، غير أنه شبّه (معجزي) بالمعجزي ، وسوّغ له ذلك علمه بأن (معجزي) هذه لا تُعرّف بإضافتها إلى اسم الله تعالى " ^(٣) .

والغريب حقاً أن ابن جنّي نسب لأبي زيد أنه حكى عن أبي السّمّال قراءة (غير معجزي الله) بالنصب ، وهذه ليست قراءة أبي السّمّال وإنما عزاها الأَخْفَش ^(٤) - كما سبق - لأعرابي من الأعراب لم يذكر اسمه ، وإنما القراءة المنسوبة لأبي السّمّال هي قراءته قوله تعالى : « إِنَّكُمُ

(١) التوبة من الآيتين (٢ ، ٣) .

(٢) المقتصد شرح الإيضاح ١ / ٥٣١ .

(٣) المحتسب ١ / ٨٠ (بتصرف) .

(٤) راجع نص الجرجاني المتقدم وقارن بكلام ابن جنّي .



لَدَائِمُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» بنصب العذاب ، وهي ما لحته فيها أبو عثمان المازني وأبو زيد .

يقول الألويسي : " وقرأ أبو السمّال وأبان رواية عن عاصم : « إِنَّكُمْ لَدَائِمُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » بالنصب على أنه حذف النون للتخفيف ، كما حذف التنوين لذلك في قول أبي الأسود :

فألفيته غير مستمتب ولا ذاكر الله إنا قليلاً^(١)

بجرّ ذاك بلا تنوين ، ونصب الاسم الجليل ، وهذا الحذف قليل في غير ما كان صلة لأل ، أما فيما كان صلة لها فكثير الورود لاستطالة الصلة الداعية للتخفيف"^(٢).

إذاً فحذف النون والنصب هنا شاذٌّ ويُعدُّ لحناً كما ذكر المازني وأبو زيد ، يقول الكيشي : " ولم تحذف النون من المعرّي عنها - يعني عن الألف واللام - لعدم الطول ، ولذلك خطأً المازنيُّ أبا السمّال في قراءته : « إِنَّكُمْ لَدَائِمُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ »"^(٣).

(١) البيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي ، وموجود في ديوانه ص ٥٤ ، والكتاب ١٦٩/١ ، والمقتضب ٣١٣/٢ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ٣٤/٦ ، ومنهج السالك ٢٨٣/٣ ، وخزانة الأدب ٣٧٤/١١ .
والشاهد فيه (ولا ذاكر الله) حيث حذف التنوين من اسم الفاعل دون إضافة وهذا قليل .

(٢) روح المعاني ٣٠١/١٥ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٥١ .



غير أن أبا حيان بعد أن ذكر شذوذ قراءة أبي السَّمَل قال مدافعاً عنه :
" قال أبو زيد : لحن أبو السَّمَل في هذا الحرف بعد أن كان فصيحاً . ولا
ينبغي أن يُحمل على اللحن لأن غيره قرأ : (غير معجزى الله) بنصب
الجلالة ، وقرأ الأعمش : « وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ » (١) ،
وقال سويد :

ومساميحٌ بمما ضنُّ به . : حابسو الأنفسَ عن سوء الطمع (٢)

وقال آخر :

يقولون ارتحل تَتَلَّ قريشاً وهم مُتَكَنَّفُوا البيت الحرام (٣)

فالأنفس والبيت رُويَا نصباً (٤).

فأبو حيان يدافع عن أبي السَّمَل في اتهامه باللحن ، مع اعترافه
بشذوذ قراءته ، وأنها لا تجوز في فصيح الكلام ، بل لا تجوز إلا في

(١) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(٢) البيت من بحر الرمل ، لسويد بن أبي كاهل ، وموجود في المحتسب ٨٠ / ٢ ،
ومنهج السالك ٣ / ٣٢٧ ، والتذييل والتكميل ٨٢٢ / ٤ .
والشاهد قوله : (حابسو الأنفس) حيث حذف نون الجمع شذوذاً مع عمله
النصب فيما بعده .

(٣) البيت من الوافر ، مجهول القائل ، وموجود في التذييل والتكميل ٨٢٢ / ٤ ،
ومنهج السالك ٣ / ٣٢٧ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٦٣ .
والشاهد قوله (متكنَّفُوا البيت) حيث حذف النون ونصب معمول اسم الفاعل
وهذا على سبيل الشذوذ .

(٤) منهج السالك ٣ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .



شذوذ ، وأنا مع أبي حيّان في هذا ، فإن الرجلَ عربيٌّ يُحتجُّ بكلامه ،
وصاحب قراءة ، وإن كانت غير متواترة ، فلا يجوز رميه باللحن خصوصاً
وأن غيره قد قرأ بهذا الوجه ، وكذا وروده في بعض الأبيات الشعرية كما
تقدم ، غاية ما هنالك أن قراءته هذه شاذة عن القياس، إلا أن لها ما
يدعمها من قراءة الأعمش ، وما رواه أبو حيّان من البيتين الواردين عن
العرب .

والله أعلم



(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية

(ما) في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارةً اسمًا وتارةً حرفًا وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عَوْدِهِ ، وقرينة الكلام^(١).

ولها عِدَّة استعمالات ، فتكون نافية وموصولة ومصدرية وزائدة ، وحديثنا هنا عن المصدرية ، فأقول :

تستعمل (ما) في الكلام العربي مصدرية أحياناً ، ومعنى كونها مصدرية أنها تُصَيِّرُ الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه ، وتدخل على الجملة الفعلية غالباً^(٢) ، كقولك : أعجبتني ما صنعت ، أي : صنَعْتُكَ ، وسَرَّني ما عَمَلْتِ ، أي : عمَلْتُكَ ، وعجبتُ مما فعلت ، أي : من فعلِكَ ، ومنه قوله تعالى : « وَصَافَتْ عَلَيْنُكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ »^(٣) وقوله : « وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ »^(٤).

ويجوز وقوع الاسمية بعدها قليلاً ، نحو قول الشاعر :

أَعْلَاقَتُهُ أَمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا . : أُنْفَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْخُطْسِ^(٥)

(١) رصف المباني ص ٣١٠ .

(٢) السابق ، الموضع ذاته .

(٣) من الآية (٢٥) من سورة التوبة .

(٤) من الآية (٤٥) من سورة العنكبوت .

(٥) البيت من (الكامل) للمرار بن منفذ الأسيدي ، وموجود في الكتاب ١ / ١١٦ ،

ورصف المباني ص ٣١٤ ، والأمامي الشجرية ٢ / ٢٤٢ ، والمقرب ص ١٩٤ ،

والأزهية ص ٨٩ ، والمغني ١ / ٣١١ ، والخزانة ٤ / ٤٩٣ ، وشرح الشافية ١ / ٢٧٣ .

والعلاقة: الحَبُّ ، والثَّغَامُ: شجر إذا يبس صار أبيض ، والمخلص من النبات :

==



وتقع هي وصلتها موقع ظرف الزمان ، كقولك : جُد ما دُمْتَ واجدًا ، أي: مُدَّة دوامك ^(١) واجدًا ، قال المالقي : " واعلم أنه قد يُتسامح في المصدرية فتعرب ظرفًا ؛ لإقامتها مقام الظرف ، نحو قولك : لا أكلمك ما طلعت الشمسُ وما غاب القمرُ ، وما قام الليل والنهار ، والتقدير : زمان طلوع الشمس ، ومُدَّة مغيب القمر ، ومُدَّة دوام الليل والنهار ، قال الله تعالى: « مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ » ^(٢) ، أي : مدة استطاعتهم السَّمْع ، ومُدَّة كونهم مبصرين ^(٣) .

وقد اختلف النحويون في (ما) المصدرية ، هل هي اسم أم حرف ؟ فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها حرف ، مثلها مثل (أن) ، فلا يعود عليها ضميرٌ من صلتها .

وذهب الأخفش وابن السَّرَّاج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم ، فتفتقر إلى ضمير يعود عليها ، فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ، فتقديره عن سيبويه : يعجبني صنُّك ، وعند الأخفش ومن معه : يعجبني الصنُّ

==

المختلط رطبه بيابسه.

والشاهد فيه (بعدما أفنان) حيث وقعت الجملة الاسمية بعد (ما) المصدرية وهذا قليل .

^(١) انظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢ / ٧٥٨ ، والجنى الداني ص ٣٣٠ ، والمغني ١ / ٣٠٤ .

^(٢) من الآية (٥٠) من سورة هود .

^(٣) رصف المباني ص ٣١٤ .



الذي صنَعته ، والهَاء عائدة على (ما) ^(١) ، وما ذكره الأَخْفَش من معه فيه تكلف لا ضرورة تدعو إليه ، كما ذكر المالقي ^(٢) .

وقد أشار ناظر الجيش إلى هذا الخلاف حيث قال : " مذهب الجمهور أنها حرفٌ ، ومذهب الأَخْفَش وابن السَّرَّاج ، قيل وجماعة من الكوفيين أنها اسم ، فإذا قلت : أعجبنى ما قُمْتُ فتقديره عند سيبويه والجمهور : قيامك ، ويقدره ومن وافقه : القيام الذي قمته ، ويدعون حذف العائد ، وقد رُدَّ عليهم بوصل (ما) بـ (ليس) في قوله :

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُور بِأَنْتَمَا . : بِمَا لُسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالغَدْرِ ^(٣)

قالوا : فلا يَسُوغُ تقدير (ما) بالذي ؛ لعدم الربط ^(٤) .

كما ذكر ابن يعيش أن قوله تعالى : « وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ » فيه دليل على حرفية (ما) لأنه ليس في صلتها عائدٌ ، والفعل

(١) انظر الجنى الداني ص ٣٢٢ ، ورفص المباني ص ٣١٥ ، وشرح ابن يعيش ١٤٣ / ٨ .

(٢) انظر رصف المباني ص ٣١٥ .

(٣) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، وموجود في تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢ / ٧٦١ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٣٣٢ ، والمغني ١ / ٣٠٦ ، وشرح شواهد ص ٧١٧ .

والشاهد فيه (بما لستما) حيث وصل (ما) بفعل جامد ، والجامد لا يتحمل الضمير ، فدل ذلك على حرفيتها وتأولها مع ما بعدها بمصدر .

(٤) تمهيد القواعد ٢ / ٧٦٠ - ٧٦١ .



لازم لا يتعدى ، ولا يصح تقدير إلحاق الضمير به^(١).

وقد اختار شيخنا المازني مذهب الجمهور في حرفية (ما) المصدرية ،
يَبْدُو هذا جلياً فيما نقله عنه الجرجاني حيث قال في سياق حديثه عن
(ما) في قوله تعالى : « يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ
الصَّابِرِينَ »^(٢).

"فإن جعلنا (ما) بمعنى المصدر بمنزلة (أن) كان قولك : افعل
أمرک، ويكون المصدر مضافاً إلى المفعول المرفوع في المعنى ، كما تقول
: عجبت من ضربك ، تريدُ : عجبتُ من أن تضرب ، ولا يُحتاج في هذا
الوجه إلى تقدير ذكر^(٣)؛ لأجل أن (ما) إذا كان بمعنى المصدر كان حرفاً
، والحرف مما لا يصحَّ عَوْدُ الضمير إليه ؛ لأن الضمير يعود إلى ما
يُحَدَّثُ عنه... وكذا ما أنشده شيخنا أبو الحسن - رحمه الله - عن أبي
عثمان :

يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ الليالي . . . وكان ذهابُهنَ له ذهاباً^(٤)

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٣ .

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة الصافات .

(٣) يعني تقدير ضمير يعود على (ما) .

(٤) البيت من الوافر ، قائله مجهول ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك

١ / ٢٢٥ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٧٥٨ ، والمقرب ص ٧٧ ، وابن يعيش ٨ /

١٤٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٢١ ، والجنى الداني ص ٣٣١ ،

والتصريح ١ / ١٦٢ ، والهمع ١ / ٨١ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٣٧ .

والشاهد قوله : (ما ذهب الليالي) حيث وقعت (ما) مصدرية ، فهي مؤولة مع ما

بعدها بمصدر يُعرب فاعلاً للفعل يَسُرُّ ، والتقدير : يَسُرُّ ذهابُ الليالي المرء .



أراد: يَسُرُّ المرءَ ذَهَابُ الليالي ، ولو حَاوَلَتْ في قوله : (ما ذهب الليالي) تقدير ذكرٍ لم يُمكن كما يُمكن في قوله تعالى : (افعل ما تُؤمر)؛ لأن (ما) هاهنا لا يحتمل غير المصدرية ؛ إذ لو قُلْتُ : يَسُرُّ المرءَ الذي له ذهب الليالي مثلاً لم يُفد ، ولم يكن ملائماً للمقصود حتى لو أثبتت بشيءٍ آخر فقلت : يَسُرُّ المرءَ الذي ذهب له الليالي ، لم يكن صحيحاً من جهة المعنى ؛ لأن الغرض أن انقضاءها يَسُرُّه^(١) ، بدلالة قوله : وكان ذهابُهُنَّ له ذَهَاباً ، وهكذا حُكم : (فاصدع بما تُؤمر) إمَّا أن يكون التقدير : فاصدع بالذي تُؤمره ، أو : فاصدع بأمرِك فاعرفه^(٢) .

هذا نصُّ الجرجاني ، ومن خلاله يتَّضح أن المازني قد ارتضى مذهب سيبويه والجمهور في أن (ما) المصدرية حرف وليس اسماً ، حيث نصَّ الجرجاني على أن (ما) إذا كانت بمعنى المصدر فهي حرف ، ثم دَلَّ على صحة هذا بما رواه المازني من قول الشاعر :

يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي . : وكان ذهابُهُنَّ له ذَهَاباً

ثم ذكر أنه لا يجوز تقدير ضمير في (ذهب) يعود على (ما) لفساد ذلك من جهة المعنى ، حيث إنه لا يكون ملائماً لمقصود الشاعر ، لأن انقضاء الليالي يَسُرُّه .

ومما يؤكد صحة هذا الرأي أيضاً أن الفعل لازمٌ فلا يجوز تقدير الضمير فيه، وهو ما وضَّحه ابن يعيش حيث قال معلقاً على هذا البيت : " فالشاهد

(١) المراد أن انقضاء الليالي يَسُرُّه إمَّا ليتناول وظيفته ، وإما رجاء أن يتبدل

حاله، وكُلُّه في الحقيقة من عمره . راجع شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٣ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦١٩ .



فيه قوله : (ما ذهب الليالي) وذلك أنه جعل (ما) مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل ، ولا عائد في اللفظ ولا مقدر؛ لأنَّ الفعل لازم^(١) .

وما ذهب إليه المازني من اختيار مذهب الجمهور هو الصواب وهو ما أرجحه وأميل إليه ، لأن (ما) المصدرية لا يعود عليها ضمير من صلتها ، وبهذا يفرَّق بينها وبين الموصولة .

أما ما ذهب إليه الأخفش ومن معه فمردود كما سبق بقول الشاعر :

بما لستما أهل الخيانة والغدر

قال ابن هشام : " وبهذا البيت رُجِحَ القولُ بحرفيتها ، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير"^(٢) .

أي أنه يتعيَّن جعل (ما) مصدرية ، حيث وصلت بفعل جامد هو (ليس) والفعل الجامد لا يتحمل ضميراً يعود على (ما) ، وهذا يدل على حرفيتها وتأويلها مع ما بعدها بمصدر ، ولا يجوز تقديرها بمعنى الذي لعدم الربط.

والله أعلم

(١) شرح المفصل ٨ / ١٤٣ .

(٢) المغني ١ / ٣٠٦ .



التعدي والـلـزوم

الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بين القياس والسماع

التعدي لغة التجاوز ، يقال عدا فلانٌ طوره ، أي : جاوزه .

وفي اصطلاح النحويين : تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعولٍ به ، فإن تجاوز الفاعل إلى غير مفعولٍ به من مصدرٍ أو ظرفٍ أو غير ذلك ولم يتجاوزهُ إلى مفعولٍ به لا يُسمَى متعديًا (١).

والأفعال من حيث التعدي ثلاثة أقسام :

١- قسم يتعدى إلى مفعول واحدٍ نحو : قرأ وسمع ، تقول : قرأت القرآنَ وسمعتُهُ .

٢- وقسم يتعدى إلى مفعولين ، وهو نوعان ، أولهما : ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو (ظن) وأخواتها ، نحو : ظننتُ الصدقَ منجياً ، وثانيهما : ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهو أعطى وكسا ، نحو : أعطيتُ المريضَ الدواءَ .

٣- وقسم يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو (أعلم وأرى) (٢) ، نحو : أعلمتُ زيداً أخاه ناجحاً .

وقد اتفق جميع النحاة على تعدية (أعلم وأرى) اللذين كان أصلهما

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٩ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٤٨ .



قبل دخول الهمزة عليهما (عَلِمَ ورَأَى) المتعدّيان لاثنتين ، تقول : أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً ، وأريتُ عليّاً الصدق منجياً ، والأصل : علم زيدٌ عمراً فاضلاً، ورأى عليّ الصدقَ منجياً .

ثم اختلفوا في القياس على (أعلم وأرى) ، وجاء خلافهم على النحو التالي:

أولاً : ذهب جمهور النحويين إلى الاقتصار في هذا الباب على (أعلم ورأى) ، وقوفاً مع السماع ، ومنعوا أن يُقاس عليهما باقي أخواتهما ، فلا يقال : أظننتُ زيداً عمراً قائماً ؛ لأنه لم يُنقل عن العرب^(١) .

ثانياً : ذهب الأخفش وابن السّراج إلى جواز قياس باقي أفعال القلوب على (عَلِمَ ورَأَى) ، فأجازوا أن تُعدّى بالهمزة إلى ثلاثة أيضاً ، طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ ، فيجوز عندهما: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك وأخلتُك وأزعمتُك وأوجدتك^(٢) .

قال الرضيّ معترضاً على هذا الرأي : " ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب ، نحو : أكسوتُ زيداً جبّةً ، وأجعلتُك زيداً قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب وغيرها ، ولم يَجُزْ اتفاقاً ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعدّيتها ولازمها بالتضعيف والهمزة ، نحو : أنصرتُ زيداً عمراً ، وذَهَبْتُ خالداً ، فثبت أن هذا موكولٌ إلى السماع، أعني

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٦٤ ، والهمع ١ / ١٥٩ .

(٢) المرجعان السابقان ، وانظر أيضاً شرح الكافية للرضي ٤ / ١٤٢ .



النقل من الثلاثي إلى بعض الأبواب لمتشعبة^(١).

ثالثاً : ألحق بعض النحويين بـ (أعلم وأرى) بعض الأفعال نحو : أخبر وخبر وحدث ، إضافة إلى ما ألحقه سيبويه والفرسي من نَبأً وأنبأ ، يقول سيبويه : " وذلك قولك : نُبِئتُ زيداً أبا فلان ، لمّا كان الفاعل يتعدّى إلى ثلاثة تعدّى المفعول إلى اثنين ، وتقول : أرى عبد الله أبا فلان ؛ لأنك لو أدخلت في هذا الفعلِ الفاعلَ ، وبنيته له لتعدّاه فِعْله إلى ثلاثة مفعولين"^(٢).

وأما أبو علي الفارسي فبعد أن تحدّث عن (أعلم وأرى) ذكر أن أنبأً ونبأً يتعديان إلى ثلاثة ، وعلّل ذلك بقوله : " وإنما تعدّى أنبأً ونبأً إلى ثلاثة مفعولين ؛ لأن النبأ الخبر ، والإخبار إعلامٌ ، وأجرى مجرى أعلمتُ في التعدّي"^(٣) .

وقد زاد ابن يعيش الأمر وضوحاً حيث قال في سياق حديثه عن هذه الأفعال الملحقة بأعلم وأرى : " وأمّا ما كان في معنى العلم ، وهي خمسة أفعال (أخبرو أنبأً وخبرٌ ونبأً وحدث) فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث ، والإخبار إعلامٌ ، فلمّا كانت في معنى الإعلام تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل ، كما يتعدّى (أعلم) فتقول : أخبرتُ زيداً عمراً ذا مالٍ ، وأنبأتُ محمداً جعفرًا مقيماً ، ونبأتُ أباك أخاك منطلقاً ، وخبرتُ زيداً الأمير

(١) شرح الكافية ٤ / ١٤٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣ .

(٣) الإيضاح ١ / ٦٢١ .



كريمًا ، وَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا أَخَاهُ عَالِمًا^(١) .

رأي المازني

وقد اختار المازني رأي الجمهور في عدم القياس على (أعلم وأرى) ،
نلاحظ ذلك من خلال ما نقله عنه الفارسي والجرجاني ، يقول أبو علي
الفارسي في سياق حديثه عن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة : " قال أبو
عثمان : لا يجوز أن يُنقل من هذه الأفعال غير ما استعمل ، ولم يُجزر :
أظننتُ زيدًا عمرًا منطلقًا "^(٢) .

وقال الجرجاني شارحًا وموضحًا : " اعلم أن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة
مفعولين في الاستعمال أربعة : أعلمتُ وأريتُ وأنبأتُ ونبأتُ ، ولم يُجوز
أبو عثمان أن يقاس على أعلمت فيقال : أظننتُ زيدًا عمرًا منطلقًا ، كما
يُقال : أعلمتُ ، وجوزهُ أبو الحسن ، تقول : أحسبتُ زيدًا عمرًا منطلقًا ،
وقوله قياسٌ "^(٣) .

فلم يُجز المازني القياس على (أعلم وأرى) ، وإنما يكتفى بالمسموع
منه فقط ، وهو الرأي الراجح عندي وبه أقول ؛ لأنه كما قال الرضي إذا
جاز القياس في هذا الباب لجاز في غيره من الأفعال نحو : أجمعتُك زيدًا
قائمًا ، وأنصرتُ زيدًا عمرًا ، ولجاز بالتضعيف أيضًا في أفعال القلوب
وغيرها ، نحو : علمتُك زيدًا منطلقًا ... الخ .

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ٨ / ٦٦ .

(٢) الإيضاح للفارسي ١ / ٦٢٩ .

(٣) المقتصد شرح الإيضاح ١ / ٦٢٩ .



أما وإنه لم يَجُزْ ذلك فينبغي الإقتصار على المسموع .

أما عن الأفعال التي ألحقها بعض العلماء بـ (أعلم وأرى) ، وهي (نبأ)
وأنبأ وأخبر وخبر وحدث) فحقيقة تعديها ليس بالهمزة والتضعيف ، وإنما
بإسقاط حرف الجر ، وهذا ما صرَّح به ابن يعيش حيث قال :

" وحقيقة تعدي هذه الأفعال بتقدير حرف الجرّ ، فإذا قلت : أنبأت زيداً
خالداً مقيماً ، فالتقدير : عن خالدٍ ؛ لأن أنبأت في معنى أخبرت ، والخبر
يقتضي (عن) في المعنى ، فهو بمنزلة أمرئك الخير ، والمراد بالخبر ؛
لأن الفعل في كل واحدٍ منهما لا يتعدى إلا بحرف جرّ ، فإذا ظهر حرف
الجرّ كان الأصل ، وإذا لم يُذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به ؛ لأن
المعنى عليه ، واللفظ محوَجٌ إليه " (١).

وأما ما أجازَه الأَخفش - مخالفاً المازني والجمهور - من جواز أن
يقاس على (أعلم وأرى) باقي أخواتهما من باب (ظنّ) فقد ردّه ابن
عصفور بقوله: " وذلك غيرُ جائزٍ عندنا ؛ لأنه لم يوجد من الأفعال
المتعدية إلى مفعولين ما نُقِلَ بالهمزة لا من هذا الباب - أعني ما لا يجوز
فيه الإقتصار - عليه ولا من غيره إلا (أعلم وأرى) ، ولفظان لا ينبغي أن
يُقاسَ عليهما " (٢).

ورَدّه ابن مالك أيضاً بقوله : < وَرَدَّ مذهب الأَخفش بأن قيل : حَقُّ همزة
التعدية أن تُلْحَقَ بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحدٍ بنفسه ، وما يتعدى
إلى واحدٍ بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس في الكلام ما يتعدى إلى

(١) شرح المفصل ٦٧ / ٨ ، وقارن بما في شرح التسهيل لابن مالك ١٠١ / ٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤ / ١ .



ثلاثة فيلحق بها متعدّد إلى اثنين ، لعدم أصل ملحق به ، لكن سُمع تعدي (أعلم وأرى) إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبّل ، ولم يُلحق بـ (علم ورأى) شيء من أخواتهما ؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يُقاسُ عليه .^(١)

والأمر كما ذكر العالمان الجليلان ، فما سُمع من هذا الباب لفظان فقط ، ولفظان لا يُقاسُ عليهما ، إضافةً إلى أن هذا المسموع مخالف للقياس كما ذكر ابن مالك ، لعدم وجود أصل ملحق به .

فترجّح ما ذهب إليه المازني والجمهور من عدم القياس على (أعلم وأرى) وإنما يُكتفى بما سُمع منه فقط ،

والله أعلم

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٠٠ .



- مجئ (أل) عوضاً عن الهمزة

من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية (أل) ^(١) ، فتكون اسماً بمعنى الذي، وذلك إذا دخلت على أحد المشتقات ، نحو : الضارب والمضروب ، فد (أل) هنا اسم بمعنى الذي ، وفي المشتق ضميرٌ يعود عليها ^(٢) .

وتكون حرفاً في غير ذلك ، وهي إما حرف تعريف ، وإما زائدة ، وإما عوضٌ عن حرف محذوف .

فتكون حرف تعريف نحو : الرجل والغلام .

وتكون زائدة كما في الذي والتي والآن واللات والعزى ، وكما في قول الشاعر :

باعدَ أمَّ العَمْرِ من أسيرها . : حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورها ^(٣)

(١) اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته أصلية ، عبّر عنه بـ (أل) ، وهذا هو مذهب الخليل ، ولا يحسن على هذا أن تقول (الألف واللام) كما لا يقال في (قد) القاف والذال ، ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام كما فعل المتأخرون ، ومن جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته همزة وصل فله أن يقول (أل) ، وأن يقول : الألف واللام ، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين ، والأول أقيس .

انظر الجنى الداني ص ١٩٣ .

(٢) انظر رصف المباني ص ٧٤ - ٧٥ ، والجنى الداني ص ١٩٢ ، والمغني ص ٤٩ .

(٣) رجز لأبي النجم العجلي، وموجود في المقتصد ٢ / ٧٥٦ ، والمقتضب ٤ / ٤٩ ،

==



وتكون عوضاً عن محذوف ، وهي الموجودة في لفظ الجلالة (الله) ، وفي كلمة (الناس) .

لفظ الجلالة (الله) الألف واللام فيه عوض من الهمزة ؛ لأن أصله (إلاه) كما هو مذهب سيبويه ، فحذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة تخفيفاً ، فصار (لاه) ثم عَوِّضَ عن المحذوف بالألف واللام فصارت (الله) .

يقول سيبويه : " وكأَنَّ الاسم - والله أعلم - إلهٌ ، فلَمَّا أُدْخِلَ فِيهِ الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف خلقاً منها ، فهذا أيضاً مما يُقَوِّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف" (١) .

وأما كلمة (الناس) فإن أصلها (أناس) بوزن (فُعَال) ، ثم حذفت منه الهمزة فصار (ناس) بوزن (عال) ، وعَوِّضَ منها الألف واللام فصار الناس .

يقول المرادي : " ونظَّرَ سيبويه - هذا الاسم الشريف (الله) بالناس ، قال: ومثله (الناس) أصله أناس . وظاهر هذا أن الألف واللام في (الناس) عوضٌ من الهمزة" (٢) .

==

وابن يعيش ١ / ٤٥ ، والمغني ١ / ٥٢ ، ورتف المباني ص ٧٧ ، والجنى الداني ص ١٩٨ ، والدرر ١ / ٥٣ ، والهمع ١ / ٨٠ . والشاهد فيه (أم العمرو) حيث زيدت (أل) على عمرو ، ولم تُضَفْ إليه تعريفاً .

(١) الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٢) الجنى الداني ص ١٩٩ - ٢٠٠ .



وإلى الرأي نفسه ذهب العكبري حيث قال : " والأصل في (ناس) عند سيبويه (أناس) فُعال من الإنس ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فوزن ناس على هذا (عال) ولا تكاد تُستعمل إلا بالألف واللام ، كأنهما عَوْضٌ عن المحذوف " (١) .

وذهب بعض النحويين إلى أن أصله (ناس) من ناسٍ يئوس نَوْسًا إذا تحرك واضطرب ، ثم زيدت الهمزة ،

يقول ابن يعيش بعد أن ذكر الرأي الأول : " وقيل : أصله (ناس) ووزنه (فَعَل) في الأصل ، من (ناسٍ يئوس) إذا اضطرب ، والهمزة في (أناس) زائدة ، دلّ على ذلك قولهم في التصغير نويس " (٢) .

رأي المازني :

قال الجرجاني في سياق حديثه عن الألف واللام في لفظ الجلالة (الله) : "وذلك أن صاحب الكتاب (٣) قال إنّ الألف واللام في اسم الله عزَّ وجلَّ عَوْضٌ من الهمزة المحذوفة التي هي فاء الفعل في (إله) على وَزْن (فِعال)، بدلالة أنه لا يُجمع بين الألف واللام والهمزة في حال الاختيار ، فلا يأتي (الإله) إلا في الشعر كقوله :

معاذ الإله أن تكونَ كظبيّةٍ . : ولا دُميّةٍ ولا عقيلةٍ ربّرب (٤)

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٦٣ .

(٢) شرح الملوكي ص ٣٦٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٤) البيت من (الطويل) للبعيث بن حريث، وموجود في ديوان الحماسة ١ / ١٠٥ ،



وكذا الألف واللام في (الناس) عوضٌ من الهمزة في (أناس) ؛ لأنه لا يُقَالُ (الأُنَاسُ) إلَّا في ضرورة ، كما أنشد أبو عثمان^(١) فيما حكى شيخنا أبو الحسين - رحمه الله - :

إِنَّ الْمَنِيَا يَطَّلِعُ . : — عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينِيَا^(٢) (٣)

ويُستنبط من هذا أن المازني أخذ برأي سيبويه في أن الألف واللام في (الناس) عوضٌ من الهمزة المحذوفة ، وأن أصله (أناس) ، وأن اجتماع الهمزة والألف واللام غير جائز إلَّا في ضرورة الشعر ، بدليل هذا البيت الذي رواه .

يقول ابن جني في سياق من حديثه عن كلمة (الناس) : " ولا تكاد الهمزة تستعمل مع لام التعريف ، غير أن أبا عثمان أنشد :

==
وشرحها للمرزوقي ١ / ٣٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٢ ، والخزانة ١ / ٣٥٠ .

والشاهد فيه (الإله) حيث جمع بين (أل) والهمزة ، وهو جمع بين المعوِّض والعوض منه ، وهذا جائز في الضرورة .

(١) انظر رأيه في الخصائص ٣ / ١٥٣ ، والجنى الداني ص ٢٠٠ .

(٢) البيت من (السريع) لذي جَدَن الحميري ، وموجود في الخصائص ٣ / ١٥٣ ، وابن يعيش ٩ / ٢ و ١٢ / ٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٢٤ ، والجنى الداني ص ٢٠٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٢ ، واللسان مادة (أنس) .

والشاهد فيه الجمع بين (أل) والهمزة في (الأناس) ، وهذا غير جائز إلَّا في ضرورة الشعر .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٥٧ - ٧٥٨ .



إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ _____ .: _____ ن عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيْنَا^(١)

وهذا ما نص عليه الرضي أيضًا حيث قال : " وأما الناسُ فإنَّ اللام فيه عوضٌ من الفاء ، وأصله (أناس) ولا يجتمعان إلا في الشعر كقوله :

إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ _____ .: _____ ن عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيْنَا^(٢)

أما ابن يعيش ففي سياق حديثه عن حذف الهمزة من إله قال : < ومثل ذلك (أناس) حذفوا الهمزة وصارت الألف واللام في الناس عوضًا منها ، ولذلك لا يجتمعان ، فأما قولهم :

إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ _____ .: _____ ن عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيْنَا

فمردودٌ لا يُعْرَفُ قائله ، ويجوز أن يكون جمعًا بين العوض والمعوض منه ضرورةً^(٣).

هذا هو المفهوم من رأي المازني من خلال ما رواه ، بيّد أن المرادِي نقل عن المهديّ القول بأن (أَلْ) في كلمة (الناس) ليست عوضًا من الهمزة ، ثم أيّد هذا الرأي وقوّاه فقال : " ويُقَوِّي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان من قول الشاعر :

إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ _____ .: _____ ن عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيْنَا

فلو كان عوضًا لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه^(٤).

(١) الخصائص ٣ / ١٥٣ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٣٨٢ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٩ .

(٤) الجنى الداني ص ٢٠٠ .



ولست مع المرادي فيما ذهب إليه ، فإن الجمع بين (أل) والهمزة هنا في الضرورة ، وهو جائز باتفاق النحاة ، ثم إن هذا يخالف ما فهمه النحويون مما رواه المازني ، ولا أدلّ على صحة هذا من كلام الجرجاني^(١) نفسه ، حيث صرّح بأن الألف واللام في (الناس) عَوْضٌ من الهمزة في (أناس) ، وأنه لا يُجمع بينهما فيقال (الأناس) إلا في الضرورة ، وأيدّ قوله بما أنشده المازني من قول الشاعر .

إِنَّ الْمَنَایَا یَظَلْمُنَّ : : — عَلَى الْأَنْسَاءِ الْأَمْنِیْنَ

وهذا هو الراجح عندي وبه أقول ،

والله أعلم

(١) انظر المقتصد ٢ / ٧٥٨ ، وقد تقدم نصُّ كلامه .



حكم المنادى المقترن بـ (أل)

لا يجوز دخول أداة النداء على ما فيه (أل) ، حتى لا يُجمع بين أداتي تعريف على اسم واحد ، فلماً أرادوا نداء ما فيه (أل) أتوا بـ (أي) وجعلوها وصلة إلى ندائه ، ويقع النداء في الظاهر عليها ، وإنما أتوا بـ (أي) لأنها اسم مبهم غير دالّ على ماهية معيّنة ، ويحتاج إلى ما يزيل إبهامه وهو الاسم الذي بعده^(١) .

يقول ابن مالك : " والكلام الصحيح أنه يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجسيتان بجعله صفة لـ (أي) متلوّة بهاء التنبيه ، نحو : " يا أيّها الرجل" ^(٢) .

فـ (أي) هنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، وما بعدها صفة لها وهو المنادى في الحقيقة ؛ لذا أوجب الجمهور فيه الرفع ، فتقول : يا أيّها الرجل ، برفع الرجل ، وعدم جواز نصبه ، وإن كان القياس جوازه كما في : يا زيد الظريف ، وكأنهم نَبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء ، بخلاف الظريف في : يا زيد الظريف ، فليس الوصف مقصوداً بالنداء ، بل المقصود هو (زيد) ^(٣) .

يقول سيبويه : " باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلّا رفعاً ... وذلك قولك :

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، وابن الناظم على الألفية ص ٥٧٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩ .

(٣) انظر شرح الكافية ١ / ٣٧٥ .



يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها المرأتان ، ف (أي) هاهنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا ، والرجل وصفٌ له ، كما يكون وصفاً لهذا ، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ ، ولا يا أيُّها وتسكت ؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كأنك قلت : يا رجل ^(١) .

وهذا ما أشار إليه المبرد أيضاً حيث قال : " فإذا قلت : يا أيُّها الرجلُ ، لم يصلح في الرجل إلا الرفع ؛ لأنه المنادى في الحقيقة ، و (أي) مبهم فتوصل به إليه ^(٢) " .

وقد علَّل الإمام عبد القاهر الجرجاني وجوب الرفع في المنادى المقرون بالألف واللام الواقع صفةً لأيِّ بقوله : " ... ووجب الرفع فلم يَجْزُ فيه الوجهان كما جاز في : يا زيد الظريفُ لأمرين :

أحدهما : أن الرجل وإن كان في اللفظ صفةً لأيِّ ، كما كان (الظريف) صفةً لزيدٍ ، فإنه المقصود بالنداء ؛ إذ ليس (أي) باسم مقصود قصده ودالٌّ على شيءٍ منفرداً ، كزيدٍ ، وإذا كان كذلك جُعِلَ التزام الرفع في الرجل مع كونه صفةً إيذاناً بأنه المقصود بالنداء ، فيجب أن يكون لفظه موافقاً للفظ المنادى ...

والثاني : أن الصفة كالجزم من الموصوف ، وإذا لزمته قَوِيَّ الاتصال ، فيجري اللام من الرجل في قولك : يا أيُّها الرجلُ مجرى آخر الكلمة ، فكما

(١) الكتاب ٢ / ١٨٨ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢١٦ .



أن آخر الكلمة في نحو : يا جعفرُ يُضْمُ ، كذلك جُعِلَ حركة اللام في قولك :
يا أيها الرجلُ الرفع ليكون مشاكلاً لذلك في اللفظ ، وينفصل مما لا يلزم
نحو : يا زيدُ الظريف ، ألا ترى أنك لو قلت : يا زيدُ ، اسْتَعْنَيْتَ عن
الظريف ، ولو قلت : أي ، لم يَجُزْ ، لأنَّ أيّاً مبهمٌ لا يستقل بنفسه
فاعرفه «(١)» .

رأي المازني :

قال الجرجاني في سياق حديثه عن وجوب الرفع في نحو : يا أيها
الرجلُ : "وقد جَوَّزَ أبو عثمان^(٢) النصب نحو : يا أيها الرجل ، قياساً
على: يا زيدُ الظريفُ ، وقد أنكره أصحابنا ؛ لما أشار إليه الشيخ أبو^(٣)
علي وفَسَّرناه «(٤)» .

فالمازني هنا قد قاس : يا أيها الرجلُ على قولهم : يا زيدُ الظريفُ ،
فأجاز النصب في (الرجل) كما هو الحال في (الظريف) .

وأرى أن رأي المازني هنا مردود لسببين :

الأول : أن كلامه هنا يحتاج إلى سماعٍ ، أما وإنه لم يرد في ذلك

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٧٧ - ٧٧٨ .

(٢) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل

٤ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٢٢٩ .

(٣) قال أبو علي الفارسي : < وتقول : يا أيها الرجل ، ويا أيها الناس ، فلا

يجوز في الرجل والناس إلا الرفع ، وليس هذا بمنزلة : يا زيد الظريف ؛ لأن

الرجل ها هنا هو المقصود بالنداء > المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٧٧ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٧٧٨ .



سماغ، فلا يجوز القول به .

الثاني : أن المقصود بالنداء هنا هو (الرجل) كما ذكر الجمهور ، أما المقصود بالنداء في : يا زيد الظريف فهو (زيد) فوجب التفريق بينهما ، فكما التزام الرفع هنا إشارة إلى أن الواقع بعد (أي) هو المنادى حقيقة ، فكأنه باشره حرف النداء^(١).

فالمازني هنا مخالف لرأي الجمهور دون دليل ، وهذا ما دعا الزجاج للردّ عليه حيث قال : " وأجاز المازني أن تكون صفة (أي) نصبًا ، فأجاز : (يا أيها الرجل أقبل) ، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يُجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده ، فهذا مطروحٌ مردودٌ؛ لمخالفته كلام العرب ، والقرآن ، وسائر الأخبار^(٢) ."

فالراجح في هذه المسألة هو رأي الجمهور من وجوب الرفع في نحو : يا أيها الرجل ، للدلالة على أن المقصود بالنداء في الحقيقة هو ما بعد (أي) ،

والله أعلم

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٢٩ .



(لن) الناصبة للمضارع بين البساطة والتركيب

من الحروف الناصبة للفعل المضارع (لَنْ) ، وإنما عَمِلَتْ لأنها مختصة بالفعل المضارع ، وكان عملها النصب لأنها أشبهت (أَنْ) الناصبة في أنها تُخَلِّص المضارع للاستقبال (١) .

وقد اختلف النحويون هل هي حرف بسيط أو مركب ؟ وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه وجمهور (٢) النحاة إلى أنها حرف بسيط غير مركب ؛ لأنه لا معنى للمصدرية في (لَنْ) كما كانت في (أَنْ) ، وقد وضعته العرب هكذا ، نحو : لَنْ أُضْرِبَ ، وَلَنْ أُخْرَجَ .

ثانياً : ذهب الخليل وتبعه الكسائي إلى أنها حرف مركب من (لا) النافية ، و(أَنْ) الناصبة ، فأصلها (لا أَنْ) ثم خففت بحذف الهمزة ، وتبع ذلك حذف الألف لالتقاء الساكنين (٣) .

ثالثاً : ذهب الفراء إلى أن أصل (لَنْ) هو (لا) النافية ، أُبْدِلَ من ألفها نونٌ ؛ لأن الألف والنون في البدل أخوان ، يبديل كل منهما من الآخر (٤) .

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢ / ٣٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥ ، والجنى الداني ص ٢٧٠ ، ورتف المباني ص ٢٨٥ .

(٣) انظر رصف المباني ص ٢٨٥ ، والمغني ١ / ٢٨٤ ، والجنى الداني ص ٢٧٠ .

(٤) رصف المباني ص ٢٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٦ .



والراجح من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه والجمهور ، لأن سيبويه حكى عن العرب : زيداً لن أضرب ، فجاز تقدم معمول معمولها عليها ، ولو كانت مركبة لم يجز فيها هذا .

وقد اختار هذا الرأي ورجحه جماعة من النحويين منهم المالقي (١) والمرادي (٢) وابن هشام (٣) ، وابن يعيش (٤) .

فالمالقي بعد أن عَرَضَ المذاهب الثلاثة قال : " والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه ؛ لأن التركيب فرغ عن البساطة ، فلا يُدْعَى إِلَّا بدليل قاطع ، ويُردُّ مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدّم معمول معمولها عليها في نحو : زيداً لن أضرب ، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب " (٥) .

أما ابن هشام ففي حديثه عن (لن) قال : " لن حرف نصب ونفى واستقبال ، وليس أصله وأصل لم (لا) فأبدلت الألف نوناً في (لن) وميمًا في (لم) خلافاً للفرء ؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو (لنسفاً) (٦) ، و(ليكوئاً) (٧) ، ولا أصل (لن) : (لا أن) فحذفت

(١) انظر رصف المباني ص ٢٨٦ .

(٢) انظر الجنى الداني ص ٢٧١ .

(٣) انظر المغني ١ / ٢٨٤ .

(٤) انظر شرح المفصل ٧ / ١٦ .

(٥) رصف المباني ص ٢٨٦ .

(٦) من الآية (١٥) من سورة العلق .

(٧) من الآية (٣٢) من سورة يوسف .



الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : زيداً لَنْ أُضْرَبَ" (١) .

كما ردَّ ابن يعيش مذهب الخليل وضعفه حيث قال : " وهو قولٌ يضعف ؛ إذ لا دليل يدل عليه ، والحرف إذا كان مجموعته يدل على معنى ، فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الأفراد ، إذ التركيب على خلاف الأصل" (٢) .

وردَّ أيضاً مذهب الفراء بقوله : " ولا أدري كيف اطَّلَعَ على ذلك ، إذ ذلك شيءٌ لا يُطَّلَع عليه إلا بنص من الواضع" (٣) .

رأي المازني

تحدَّث الجرجاني عن الحروف الناصبة للمضارع وذكر أنها أربعة ، ثم شرع في تفصيل الحديث عنها مضمناً ذلك رأي المازني ، وذلك قوله : " فالأول (لن) في قولك : لن يقوم زيدٌ ، ولن يذهب عمرو ، وهو نقيض السين وسوف ، حيث إن (سوف) للإيجاب في المستقبل ، و(لن) للنفي فيه ، فلا يجوز أن تقول : لن يقوم زيد أمس ، ... وقد ذهب الخليل إلى أن أصل (لن) : (لا أن) ، فحذف الهمزة وسقط الألف لالتقائه مع النون الساكنة ، وصاحب الكتاب^(٤) لا يرى ذلك ويجعله حرفاً على انفراده ، وضَعَفَهُ بأنهم يقولون : أمّا زيداً فلن أُضْرَبَ ، فيقدِّمون ما انتصب بالفعل

(١) المغني ١ / ٢٨٤ .

(٢) شرح المفصل ٧ / ١٦ .

(٣) السابق ، الموضوع ذاته .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٥ .



الواقع بعد (لن) عليه ، ولو كان الأصل فيه (أن) لم يَجُزْ ذلك ، ألا ترى أَنَّهُمْ لا يقولون : زيدًا أنْ أَضْرِبَ خَيْرٌ لك ، تريد : أنْ تضرب زيدًا خيرٌ لك؛ لأنْ تضرب من صلة (أن) ، وما في الصلة لا يصحُّ أنْ يعمل فيما قبل الموصول .

وقال أبو عثمان^(١) : إنَّ ذلك لا يلزم الخليل ، لأجل أن الحروف تتغيَّر أحكامها ومعانيها بالتركيب ، ألا ترى أن (لَوْ) معناه امتناع الشيء لامتناع غيره ، كقولك : لو جِئْتَنِي أُعْطِيكَ ، تريد أن الإِيعَاء امتنع لامتناع المجيء ، ولا يقع بعده الاسم ، لا تقول : لو زيدٌ خارجٌ أعطيتك ، فإذا رَكِبَ مع (لا) صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره ، كقولك : لولا زيدٌ لكان كذا وكذا ، ووقع بعده المبتدأ ، فقد تغيَّر الحكم والمعنى ، فكذلك يجوز أن يكون أصلُ (لن) (لا أن) ، ثم إنَّ الحكم تغير بتركيب (لا) معه، فجاز أن تقول : أمَّا زيدًا فلن أضرب ، فتقدم ما انتصب بالفعل الواقع بعد (لن) عليه ، وإن كان لا يجوز ذلك في (أن) نحو : ما ذكر من قوله: زيدًا أنْ تضربَ خيرٌ لك ، هذا هو بيان ما حكاه شيخنا - رحمه الله - عن أبي عثمان ، ... ومذهب صاحب الكتاب أوضح وأجرى على السنن المنقاد^(٢).

هذا كلامه ، وأقول : يتجلى من خلال هذا النص أن المازني قد اختار مذهب الخليل في القول بأن الأصل في (لن) هو (لا أن) ثم خففت بحذف الهمزة ، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين ، ودافع المازني عن

(١) انظر رأيه في الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠٥٠ - ١٠٥١ .



الخليل ، وردَّ ما احتجَّ به عليه سيبويه من أنه لو كانت (لن) حرفاً مركباً لما جاز أن يتقدّم معمول معمولها عليها ، ردّه المازني بأن ذلك لا يلزم الخليل ؛ لأن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكمٌ لم يكن له من قبل كما في (لو) عندما رُكبت مع (لا) فصارت حرف امتناع لوجود، بعد أن كانت حرف امتناع لامتناع .

وما دافع به المازني عن الخليل تبناً وقال به جماعة من النحويين ، منهم الرضي^(١) والأنباري^(٢) .

فالرضي بعد أن ساق ما احتجَّ به سيبويه قال : " وللخليل أن يقول : لا مانع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً ؛ إذ هو وضعٌ مستأنفٌ " (٣) .

كما ذكر الأنباري ما احتجَّ به سيبويه ثم علّق قائلاً : " ويمكن أن يُعتذر عن الخليل بأن يُقال : إنَّ الحروف إذا رُكبت تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كانت عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، فيقال : زيداً هلاً ضربت ، فذلك هنا " (٤) .

ولستُ مع المازني فيما ذهب إليه ، لأن ما ذهب إليه من اختيار مذهب الخليل في القول بتركيب (لن) دعوى تحتاج إلى دليل من كلام العرب ،

(١) انظر شرح الكافية ٤ / ٣٩ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٣٢٩ .

(٣) شرح الكافية ٤ / ٣٩ .

(٤) أسرار العربية ص ٣٢٩ .



أما وأنه لم يوجد دليل مسموع من كلام العرب ، فلا يجوز القول به ، وبخاصة أن سيبويه قد حكى عن العرب : زيذاً لن أضرب ، فتقدم معمول معمولها عليها ، فدلّ على بساطتها .

أما ما دافع به المازني عن الخليل فيمكن رده بأن (لو) وإن تغيّر معناها بالتركيب مع (لا) فإن حكمها من حيث التقديم والتأخير لم يتغيّر^(١)، فكذا كان ينبغي في (لن) ألا يتغيّر حكمها في التقديم والتأخير ، أما وقد ورد عن العرب تقديم معمول معمولها فإن هذا يبطل القول بتركيبها .

فالمراجع عندي في هذه المسألة هو قول سيبويه ومن تبعه من أن (لن) حرف بسيط غير مركب ؛ لأن التركيب فرعٌ ، عن البساطة ، فلا ينبغي القول به في (لن) إلاّ بدليل قاطعٍ من كلام العرب ؛ والله دَرُّ ابن الخشاب حيث قال بعد أن ساق الآراء في (لن) : " والأصل في الحروف أن لا يُحكم عليها بالتركيب ، لأن التركيب وغيره من ضروب التغيير تَصَرَّفُ ، وباب التصرف الأفعال ، والأسماء محمولةٌ عليها فيه ، ومتى أمكن حملُ الكلمة - على الإطلاق اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفاً - على الأفراد الذي هو الأصل ، لم تُحمَل على التركيب الذي هو فرعٌ وثانٍ فاعرفه " (٢) .

والله أعلم

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢ / ٣٣ .

(٢) المرتجل ص ٢٠٢ ، وقارن بما في شرح ابن يعيش على المفصل ٧ / ١ .



الاشتغال

الاشتغال هو : أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك

الاسم

أو في سببيه ، نحو : زيدًا ضربته ، وزيدًا ضربتُ غلامه^(١).

وهذا الاسم المشغول عنه إما أن يكون منصوبًا - وهو الغالب - وإما أن يكون مرفوعًا ، ونصبه إمّا واجب ، وإما جائز جوازًا راجحًا أو مرجوحًا أو مُسْتَوْيًّا^(٢).

وقد اختلف النحويون في ناصبه ، فذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه فعلٌ مُضْمَرٌ وجوبًا ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسّر والمفسّر ، فإذا قلت : زيدًا ضربته ، فإن التقدير ضربتُ زيدًا ضربته .

وذهب الكوفيون إلى أن ناصبه هو الفعل المذكور بعده ، وأن هذا الفعل قد عمل في الضمير وفي الاسم معًا ، فإذا قلت : زيدًا ضربته ، كان الفعل (ضرب) ناصبًا لـ (زيد) وللهاء^(٣).

وما ذهب إليه الكوفيون ردّه ابن يعيش وأفسده بقوله : " وهو قول فاسد؛ لأن ما ذكره وإن كان من جهة المعنى صحيحًا ، فإنه فاسدٌ من جهة اللفظ ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غَيْرَانِ من جهة اللفظ ، وهذه صناعة لفظية ، وفي

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٣٢ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٧٢ ، وابن الناظم على الألفية ص ٢٣٧ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢ / ٣ ، وابن عقيل على الألفية ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .



اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديّه إلى ضميره واشتغاله به ، فلم يجز أن يتعدّى إلى آخر^(١).

ومن مواضع وجوب نصب الاسم المشغول عنه ، وقوعه بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، كأدوات الشرط نحو : (إِنْ وَحَيْثُمَا) فتقول : إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتَ أَكْرَمَكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّهُ فَأَكْرَمَهُ ، فيجب نصب (زَيْدًا) في المثالين وفيما أشبههما .

يقول سيبويه : " وتقول في الخبر وغيره : إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تَضْرِبْ ، تنصب (زَيْدًا) ، لأن الفعل أن يلي (إِنْ) أولى ، كما كان ذلك في حروف الاستفهام وهي أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يُبنى فيها الاسم على مبتدأ^(٢) .

وهذا أيضاً ما نصَّ عليه أبو علي الشلوبين حيث قال : " وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الاسم حرفٌ لا يليه إلا الفعل ، فالنصب ، كإِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ^(٣) .

ومن هذا القبيل قول الشاعر :

لا تجزي إن منفاً أهلكته . : فإذا هلكت فعند ذلك فاجزي^(٤)

(١) شرح ابن يعيش ٢ / ٣١ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٤ .

(٣) التوطئة ص ٢٢١ .

(٤) البيت من الكامل ، وقائله النمر بن تولب ، شاعر صحابي ، وموجود في ديوانه ص ٥٨ ، ٧٢ ، والكتاب ١ / ١٣٤ ، والمقتضب ٢ / ٧٤ ، والتوطئة ص ٢٢١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٦٠ ، والكامل ٣ / ٣٠٠ ، والأمالى الشجرية ١ / ٣٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٣٨ ، والتذييل ٣ / ٢٠ ، والمغني ١ / ١٦٦ ، وشرح شواهد للسيوطي ص ٤٧٢ ، وابن عقيل ١ / ١٧٤ ،



فإن قوله (منفسًا) منصوبٌ بفعل محذوفٍ تقديره : إن أهلكث منفسًا أهلكته .

هذا هو المشهور في هذا البيت ، إلا أنه قد روي برفع (منفس) ، وقد اختلف النحويون في تخريجه ، فأما البصريون فلا يُسَلِّمون أصلاً برواية الرفع، قالوا : وإن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الاسم بعد أداة الشرط ؛ لأن هذا غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوفٍ مطاوعٍ للفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك منفسٌ أهلكته .

يقول ابن يعيش بعد ساق رواية النصب : " ولو رُفِعَ على تقدير : (إن هلك منفسٌ) لجاز ؛ لأنه إذا أهلكه فقد هلك " (١) .

أما الكوفيون - وهم من رَوَوْا هذا البيت بالرفع - فإنهم يُعربون (منفس) مبتدأ ، وجملة أهلكته خبره " .

يقول ابن عقيل : " وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها - يعني بعد أداة الشرط - فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر :

==

والأشموني ٢ / ٧٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٩٢ ، والخزانة ١ / ١٥٢ .
والشاهد قوله : إن منفسٌ أهلكته ، حيث روى (منفس) بالنصب على إضمار فعل موافق للظاهر ، والتقدير : إن أهلكت منفسًا أهلكته ، كما روى بالرفع على إضمار فعل مطاوعٍ والتقدير : إن هلك منفسٌ .
(١) شرح ابن يعيش ٢ / ٣٨ .



لا تجزعي إن منفساً أهلكته .: فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي (١)

غير أن بعض الكوفيين قد خرَّج رواية الرفع (منفسٌ) بأنها على الفاعلية لفعل محذوف ، كما ذهب إليه البصريون ، وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله : "فإن كان ذلك الاسم - يعني الوقع بعد أداة الشرط - مرفوعاً ، فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمَر يُفسِّره ذلك الفعل الظاهر ، ولا يجوز كونه مبتدأ ؛ لامتناع : إن زيداً لقيته ، إلا على ما حكى الكوفيون في الشاذ :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته .: فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

وهو أيضاً عندهم ليس مبتدأ ، بل هو مرفوعٌ بمقدَّرٍ يُفسِّره الفعل الناصب ، أي: إن هلك ، أو أهلك (٢) .

رأي المازني

يقول الجرجاني في سياق حديثه عن وقوع الاسم بعد أداة الشرط : "فإن شغلت الفعل فقلت : إن زيداً تضربه أضرب ، كان النصبُ بفعلٍ مضمَرٍ نحو : إن تضرب زيداً تضربه ، وعلى ذلك بيت الكتاب :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته .: فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فـ (منفساً) منصوب بفعل مضمَر ، ولو قلت : إن زيداً تضربه ، لم يجز لأمرين ، أحدهما : أنك إذا رفعتَه لم يكن قبله إضمارُ فعلٍ ، وكنت قد ابتدأت الاسم بعد (إن) ، و(إن) لا يقع بعده إلا الفعل مظهرًا أو مضمراً .

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٣٣ ، والبيت سبق تخريجه .

(٢) شرح الكافية ٤ / ٩٣ .



والثاني: أنك إذا رفعت زيدًا بالابتداء كان جزم تضربته محالاً ؛ لأجل أن الفعل الواقع في موضع خبر المتبداً لا يكون إلا مرفوعاً ، من حيث إنه قائم مقام الاسم.

فإن قلت : (إن زيداً ضربته) لم يجز لوجه واحد ، وهو أنك تبتدئ الاسم بعد (أن) ، ولهذا قال أبو عثمان^(١) : إن رواية من روى : إن منفساً أهلكته ، بالرفع خطأ ؛ وذلك أنك إذا رفعت كان الظاهر الابتداء ، وذلك لا يجوز ، ومما يُقَطَّعُ به أن أحدًا لا يقول : إن زيداً تضربه ، برفع زيد والفعل ، ولو كان الاسم يُبتدأ بعد (إن) كما قد يُبتدأ بعد همزة الاستفهام لوجب أن يجوز هذا كما يجوز : أزيداً تضربه ، وإذا كان كذلك علمت أن الاسم المبتدأ لا يقع بعد (إن) وإذا تقرر هذا كان قولهم: إن زيداً خَرَجَ ، على تقدير : إن خرج زيداً خرج^(٢) .

هذا كلامه ، وأقول : يتضح من خلال هذا النص أن المازني قد أخذ بمذهب جمهور البصريين ؛ حيث أوجب النصب في الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، وأن نصبه بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده ، ولهذا خطأ رواية الرفع في قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته

وهي رواية الكوفيين كما سبق .

ولست مع المازني في تخطئة هذه الرواية ، فإن غيره من النحويين لم

(١) انظر رأيه في الانتصار لابن ولاد ص ٦٦ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٢١ .



يُخْطئوا رواية الرفع ، وإنما ذكروا لها تخريجاً يتسق مع القاعدة ، حتى لا تدخل أداة الشرط على الأسماء فتخرج عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ، فأبو عليّ الشلوبين بعد أن ذكر أن النصب واجبٌ في نحو : إن زيداً ضربته ضَرْبَكَ ، قال : " وإن ارتفع فعلى الفعل لا على الابتداء ، نحو رواية من روى .

لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته

بالرفع ، والنصب هو الوجه ، وهذا قليل^(١) .

أما ابن مالك ففي سياق حديثه عن النصب بالفعل المحذوف قال : "إن كان للفعل المشتغل مطاوعٌ جاز أن يُضمَر ويُرفع به السابق ، كقول لبيد :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب . : لعلك تهديك القرون الأوائل^(٢)

فأنت فاعل تنتفع مضمراً ، وجاز إضماره لأنه مطاوعٌ ينفع ، والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه وروى قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته . : فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

بنصب المنفس على إضمار الموافق ، وبرفعه على إضمار المطاوع ،

(١) التوطئة ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) البيت من الطويل ، للبيد ، وموجود في ديوانه ص ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٣ ، والتذييل والتكميل ٣ / ١٩ ، وأمالي السهيلي ص ٤٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤ / ١٦٦٢ ، والتصريح ١ / ١٠٥ ، والأشموني ٢ / ٧٥ ، والخزانة ١ / ٣٣٩ .

والشاهد قوله (فإن أنت لم ينفعك) حيث رفع (أنت) بالفاعلية لفعل مضمَر مطاوع للظاهر ، والتقدير فإن لم تنتفع أنت بعلمك لم ينفعك علمك .



وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : وقد يضم مطاوع للسابق فيرفع السابق^(١).

ويكون التقدير : إن هلك ، لأن (هلك) مطاوع لأهلك ، أو يكون التقدير : أهلك منفس ، بالبناء للمجهول^(٢).

إن فرواية الرفع ليست خطأ كما ذكر المازني ، وإنما تُخَرَّجُ التخرِجُ اللائق ، بحيث لا تنخرم القاعدة ، فيقدر فعلٌ رافعٌ لاسم ، وهذا الفعل قد يكون مطاوعاً للمذكور كما صرح ابن مالك ، وإن كان ابن ولاد قد ردَّ هذا التأويل وقبحه معللاً ذلك بأنه أضم ما يرفع ، وفسره بما ينصب ، وإنما يُضمَرُ مثلُ ما يُظهر ؛ ليكون ما ظهر مُفسِّراً لما أُضمِرَ^(٣).

والله أعلم

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ٩٣ .

(٣) انظر الانتصار لابن ولاد ص ٦٨ .



الفصل الثاني

آراء المازني الصرفية

علة عدم صرف (جَمْع)

من العلة المانعة من الصرف (العدل) ، وهو : أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظٍ آخر ، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره^(١).

أو هو : اشتقاق اسمٍ من اسمٍ على طريق التغيير له ، نحو : اشتقاق عُمَرَ من عامر^(٢).

ولا يكون العدل في المعنى ، وإنما يكون في اللفظ ؛ فلذلك كان سبباً لأنَّه فرُعٌ على المعدول عنه ، فَعُمَرَ معدولٌ عن عامر عَلَمًا أَيضًا ، إِلَّا أَنَّهُم عَدَّلُوا عن لفظِ عامر إلى عُمَرَ ، فالمعنى والحروف الأصلية باقية ، والأبنية مختلفة^(٣).

والعدل يكون في الصفات وفي الأسماء .

فالعدل في الصفات يكون في الأعداد نحو : مثنى وثلاث ورُبَاع ، فإنه معدول عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فَعُدِلَ عن لفظ ثلاثة إلى ثلاث ، وهكذا .

وأما العدل في الأسماء فمنه ما جاء على (فُعَل) نحو : عُمَرَ وَرُقَرَ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ .

(٣) انظر المتبع في شرح اللعكبري ٥٧٩/٢ .



وَقُتْمَ وَجُمَعَ .

فإذا انضمَّ إلى العدلِ عِلَّةٌ أخرى مُنِعَ الاسم من الصرف .

وقد اختلف النحويون في (جُمَعَ) عن أي شيء قد عُذِلَ؟ وفي العلة الأخرى المانعة من الصرف مع العدل، وجاء خلافهم كما يلي:

أولاً: ذهب فريقٌ من العلماء إلى أن (فُعَلَ) معدول عن (فَعْلَاوات) (جُمَعَ) معدول عن جَمَعَاوات، لأنَّ جمعاء مؤنث أجمع، فلما جُمِعَ المذكر بالواو والنون فقيلاً: أجمعون، فكذاك حقُّ مؤنث أن يُجمع بالألف، والتاء، فلما جاءوا به على (فُعَلَ) عَلِمَ أَنَّهُ معدول عما هو القياس فيه، وهو جمعاءات^(١).

ثانياً: ذهب آخرون إلى أنه معدول عن (فَعَالِي) مثل: صحراء وصَحَارِي، (جُمَعَ) معدول عن: جَمَاعِي، ونُسب هذا الرأي إلى أبي عليِّ الفارسي^(٢).

ثالثاً: ذهب فريقٌ ثالثٌ إلى أن (فُعَلَ) معدولٌ عن (فُعَلَ)، ف (جُمَعَ) معدول عن (جُمَعَ) نحو: أَسْوَدَ وَسُودَ، وَأَحْمَرَ وَحُمْرَ؛ لأنَّ (جُمَعَ) إنمَّا هو جمع (جَمَعَاءَ)، وقياس فعلاء الذي مذكروه أفعال أن يُجمع على (فُعَلَ)^(٣)، ونُسب هذا الرأي إلى المازني، ولننظر رأيه من خلال المقتصد،

(١) انظر شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٥ .

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٧/١، وشرح الكافية للرضي ١١٩/١ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١١٩/١ .



قال الجرجاني: (اعلم أن أبا عثمان ذهب إلى أن قولهم : جَمَعَ وكَتَعَ معدول عن : جَمَعَ وكَتَعَ ، بزنة حُمُر وضُفُر ، والذي عَرَّه قولهم : أجمع وجمعاء ، كما يقولون : أحمر وحمراء ، فلما رأى أجمع مساوياً لأحمر في مجيء فَعَلَاء لمؤنث ، ظنَّ أنه على حُكْم أحمر ، فقضى بأن قولهم : مررت بالنسوة جُمِعَ ، الأصل فيه جُمِعَ كَحُمُر ، وليس هذا بمستقيم...^(١) .

ومن خلال هذا النص يتضح لنا أن المازني ذهب إلى أن جَمَعَ معدول عن (جُمِعَ) ، وأنه حملة على أَحْمَر وحُمُر .

وأقول : إن ما ذهب إليه المازني هو مذهب كثير من النحويين .

يقول الرضي : (وأما (جَمَعَ) ومثله أخواته من : كَتَعَ وبُصِعَ وبُتِعَ ، فالأكثر على أنه معدول عن (جُمِعَ) ؛ لأنه جَمَعَ جمعاء ، وقياس جمع فَعَلَاء أَفْعَل : فُعَل ، كحمراء وحُمُر)^(٢) .

وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً حيث قال : (وسألته - يعني الخليل - عن جَمَعَ وكَتَعَ ، فقال : هما معرفة بمنزلة : كَلِّهَم ، وهما معدولتان عن جَمَعَ جمعاء ، وجَمَعَ كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة)^(٣) .

وإلى الرأي نفسه ذهب العكبري حيث قال في سياق حديثه عن جَمَعَ : (وإنما لم ينصرف جَمَعَ لأن فيه العدل والتعريف ، فالعدل عن (جَمَعَ) ؛ لأن واحده أجمع وجمعاء ، فينبغي أن يكون على جَمَعَ ، مثل : حُمُر ، ولكنه

(١) المقتصد في شرح التكملة ٦٦١/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١١٩/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٣ .



فُتِحَتْ ميمه وصَيْر ك (عمر) (١) .

وأما خلافهم في العلة الأخرى المانعة للصرف مع العدل فقد جاء على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه وشيخه الخليل وجماعة من النحويين إلى أن (جُمِعَ) ونحوه معرفة بالإضافة المنوية فيه ، فإذا قيل : جاءت النساء جُمِعَ ، فالتقدير : جُمِعُهُنَّ ، فهو معرفة بغير قرينة لفظية^(٢).

ثانياً : ذهب جماعة من النحويين إلى أن (جُمِعَ) ونحوه : فيه العلمية أو شبه العلمية ، ونسب هذا الرأي إلى ابن مالك^(٣)، وابن عصفور^(٤).
قال ابن مالك في التسهيل : (والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية في (فُعِلَ) توكيداً)^(٥).

ويوضح ابن عصفور هذا الرأي بقوله : (وأما جُمِعَ فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتصريف العلمية ، لأن جُمِعَ لا يُنصَرِّفُ أن يكون علماً ؛ لأنه جُمِعَ والجمع لا تكون أعلاماً)^(٦).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٢٤ ، وشرح الكافية ١/١١٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢١٥ .

(٣) انظر التسهيل ص ٢٢٢ .

(٤) انظر شرح الجمل ١/٢٧٣ .

(٥) التسهيل ص ٢٢٢ .

(٦) انظر شرح الجمل ١/٢٧٣ .



ثالثاً : ذهب بعض النحويين إلى أن (جَمَعَ) ونحوه فيه التعريف الوضعيّ كالأعلام ؛ لأنّه قد وُضِعَ تأكيداً للمعارف بلا علامة تعريف ، والمؤكّد لا يكون إلا معرفة^(١).

يقول العكبري في سياق حديثه عن التعريف في (جَمَعَ) : < وأما التعريف فبوضعه توكيداً للمعرفة صار كالأعلام ، وليس فيه أداة للتعريف >^(٢).

وخلاصة القول أن النحويين قد اختلفوا في العدل في (جَمَعَ) فذهب بعضهم إلى أنّه معدول عن جمعاوات ، وبعضهم قال هو معدول عن جماعي كصحارى ، وبعض آخر ذهب إلى أنّه معدول عن (جَمَعَ) وهو مذهب المازني كما تقدم ، وهو ما أرجحه وأميل إليه ؛ لأنّه يتمشى مع القياس في جَمَعَ أَفْعَل الذي مؤنثه فعلاء ، نحو أسود وسود ، وأحمر وحُمُر ، كما اختلفوا في العلة الأخرى المانعة من الصرف مع العدل ، فبعضهم قال إنه معرفة بالإضافة المنوية فيه ، وهو مذهب سيبويه والخليل كما تقدم ، وبعضهم قال إنه معرفة بالوضع ، وآخرون ذهبوا إلى أن فيه شبه العلمية ، والراجح عندي هو مذهب سيبويه والخليل ، وعليه فالمانع من الصرف في (جَمَعَ) ونحوه ، هو التصريف والعدل عن (جَمَعَ) ،

والله أعلم

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/١٢٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٨ .



تثنية ما آخره ألف التأنيث الممدودة

الممدود هو : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو كساء .

والهمزة في آخر الممدود على أربعة أضرب، لأنها إما مبدلة من ألف التأنيث نحو : حمراء ، أو مزيدة للإلحاق نحو : علباء ، وإما منقلبة عن أصل (واو أو ياء) نحو : كساء ورداء ، وإما أصلية نحو : قراء^(١) .

والذي يعيننا هنا هو ما آخره ألف التأنيث الممدودة ، وهي مبدلة من حرف زائد هو ألف التأنيث المقصورة وإنما قلبت همزة لاجتماعها مع ألف المد قبلها^(٢)، وهذه الهمزة اتفق النحويون على أنها قلب واوا عند التثنية فيقال : حمراوان وصحراوان .

يقول سيبويه : (فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث ، فإنك إذا تثنَّيته أبدلت واوا كما تفعل ذلك في قولك : خُنْفَسَاوِي ، وكذلك إذا جمعته بالتاء)^(٣) .

وهذا عين ما نصَّ عليه المبرد حيث قال : (فإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلا بالواو ، نحو قولك : حمراوان ، وخنفساوان ،

(١) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ١٥٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٣ .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) الكتاب ١٩١/٣ .



وصحراوان ، ورأيتُ خنفساوين وصحراوين^(١).

وإنما قلبوها في التثنية ولم يبقوها على حالها كراهة توالي الأمثال لأنها حينئذ تكون بين ألفين ، والهمزة تشبه الألف ، وهذا ما وضعه ابن مالك حيث قال: (الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألفٍ كره بقاؤها في التثنية؛ لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات ، فتوَقِّي ذلك ببدلٍ مناسب ، وهو إمَّا واو وإمَّا ياء ، فكانت الواو أولى ؛ لأنها أبعد شبيهاً من الألف ، وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف ، والياء مثلها في مقارنة الألف ، فتركت وتعيّنت الواو)^(٢).

وهذا القلب يكاد يكون مجمعاً عليه ، حتى قال أبو عُمر الجرمي : كل العرب تقول حمرأوان^(٣).

إلا أن الكسائي أجاز في هذه الهمزة أن تبقى عند التثنية همزة كما هي، فيقال : صحراءان وحمرأان^(٤)، ونُسب هذا الرأي أيضاً للكوفيين^(٥).

كما نُسب إلى المازني جواز قلبها ياء ، فيقال : حمرأيان ، نسبه إليه أبو عليّ الفارسي في التكملة ولم يعلّق عليه الجرجاني في الشرح، وهذا نص كلامهما .

(١) المقتضب ٣/٣٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٣ .

(٣) انظر التكملة ص ٢٤٢ ، وابن يعيش ٤/١٥١ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٤/١٥١ .

(٥) انظر الارتشاف ١/٢٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/١٣٦٩ .



رأي المازني

في سياق حديث الفارس عن أنواع الهمزة في آخر الممدود وحكم كل نوع عند التثنية قال : (... والمنقلبة عن الحرف الزائد الذي لم يلحق الأصل نحو: حمراء وصفراء وطرفاء وصحراء وبروكاء وجلولاء وعاشوراء وقاصعاء ، فالهمزة في هذه الأسماء منقلبة عن ألف التانيث التي في نحو: حُبلى ، لَمَّا وقعت قبلها ألف زائدة ، انقلبت ألف التانيث همزة ، فهذه الهمزة يلزمها بدل الواو ، تقول : حَمْرَوان وصفراوان وصحراوان وقاصعاوان ، قال أبو عُمر : كل العرب تقول : حمراوان ، وحكى محمد بن يزيد عن أبي عثمان المازني^(١) : حمريان)^(٢).

وقال الجرجاني في شرح هذا النص : (اعلم أن هذه الهمزة في هذه الأمثلة الممدودة على أربع مراتب ، فالمرتبة الأولى للهمزة الأصلية نحو : قَرَاء ... والمرتبة الرابعة لهمزة (حمراء) لأجل أنَّها منقلبة عن حرف زائد هو ألف التانيث في نحو (حُبلى) ولاحظَّ لها في الأصلية ، فهي مقصورة على القلب نحو : حمراوان ، ولا تقول : حمراء)^(٣).

هذا ما صرَّحاً به ، وأقول :

إنَّ ما نسبته أبو عليّ الفارسي إلى المازني أشار إليه بعض النحويين تصريحاً كالرضي ، فبعد أن نكر أنَّ هذه الهمزة تقلب واوًا عند التثنية ، أرفف

(١) انظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٥١/٤ .

(٢) التكملة ص ٢٤١-٢٤٢ ، والمقتصد في شرح التكملة ١/٣٦٤-٣٦٥ .

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١/٣٦٨-٣٦٩ .



قائلاً : (وربما صححت فقيلاً : حمراء ان ، وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حَمْرَيان) (١).

وبعضهم أشار إليه دون نسبة كابن مالك حيث قال : (وبعض العرب يبقى الهمزة ، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها ، وكلاهما نادر) (٢).

فالمجمع عليه في هذه المسألة هو قلب هذه الهمزة واوًا ، وأما ما ذكره المازني من قلبها ياء ، وما حكاه الكسائي والكوفيون من إقرارها همزة كما هي، فإن هذا ينذر كما ذكر ابن مالك ، بل عدّه بعضهم شاذًا كابن عصفور حيث قال : (وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واوًا وألحقت العلامتين نحو : حمراء ، فتقول : حمراوان في الرفع ، وحمراوين في النصب والخفض ، وقد يجوز إقرارها فتقول: حمراء ان وحمراءَين، وذلك شاذ) (٣).

وقد صرح ابن مالك بأن المقيس عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واوًا كصحراوين ، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه (٤).

وخلاصة القول : أن همزة التأنيث الممدودة تقلب واو عند التثنية فيقال : صحراوان وحمراوان ، وصحراوين وحمراوين في النصب والجر ، وهذا ما عليه جمهور النحويين ، ولم يذكر سيبويه سواه .

أما ما حكاه الكسائي عن العرب ونُسب إلى الكوفيين من جواز إقرارها

(١) شرح الكافية ٣/٣٥٤ .

(٢) شرح التسهيل ١/٩٣ .

(٣) شرح الجمل ١/١٤٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٩٣ .



همزة ، وما أجازها المازني من جواز قلبها ياء ، فإنه من القليل النادر الذي
لا يقاس عليه ولا تُبنى عليه القواعد ،

والله أعلم



تسكين عين (فعل) جمعاً

من أوزان جموع الكثرة (فعل) بضمّتين ، وهو إمّا صحيح العين نحو :
كُتِبَ ورُسِلَ ، وإمّا معتلها نحو : نُورٌ جمع نَوَارٌ ، وَعَوْنٌ جمع عَوَانٌ ،
وسُورٌ جمع سِوَارٌ ، وَغَيْرُ جمع غَيْرٌ ، وَيُبِيضُ جمع بَيُوضٌ .

فأما الصحيح فيجوز فيه التثقيب والتخفيف ، فيقال : رُسِلَ ورُسِلَ ،
وكُتِبَ وكُتِبَ ، وكذلك المعتل الوسط بالياء ، حكمه في هذا حكم الصحيح ؛
لأنّ الضمة على الياء أخفُّ منها على الواو ، فيقال : غَيْرٌ في جمع غَيْرٌ
، وَيُبِيضُ في جمع بَيُوضٌ ، وَغَيْرٌ في جمع عِيَانٌ^(١) .

وأما المعتل العين بالواو فقد اختلف النحويون فيه على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (فعل) المعتل الوسط
بالواو

لا يجوز فيه في سعة الكلام إلا التسكين ، فيقال : نُورٌ جمع نَوَارٌ ، وَعَوْنٌ
جمع عَوَانٌ ، وسُورٌ جمع سِوَارٌ وهكذا ، أمّا في الضرورة فيجوز التحريك
نحو : سُورٌ وسُوكٌ ، قالوا : لأنّه إذا كان الصحيح نحو : كُتِبَ ورُسِلَ قد
خُفِّفَ بالتسكين ، فإنّ تسكين المعتل وتخفيفه أولى ؛ وذلك لثقل اجتماع
الضمتين مع الواو .

يقول سيبويه : (فأما (فعل) فإن الواو تسكن لاجتماع الضمتين والواو ،
فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في (أدُورٌ وقَوُولٌ) ، وذلك
قولهم : عَوَانٌ وَعَوْنٌ ، ونَوَارٌ ونُورٌ ، وقَوُولٌ وقَوْمٌ قَوْلٌ ، وألزموا هذا

(١) انظر الكناش ٢/٢٧٣ ، والممتع ٢/٤٦٧ ، والهمع ٢/١٧٦ .



الإسكان إذ كانوا يُسكنون غير المعتل نحو : (رُسِل) وأشباه ذلك ؛ ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة ، حيث كان مثالها يُسَكَّن للاستئصال ، ويجوز تثقيله في الشعر^(١).

ثانياً : ذهب الفراء إلى جواز التثقيب في (فُعَل) المعتل العين بالواو في الاختيار وسعة الكلام ، قال : وَرُبَّمَا قَالُوا : عُوْنٌ كُرْسِلٍ ، فرقاً بين جمع العَوَان والعانة^(٢).

وقد اختار عالمنا المازني مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، حيث حكى جواز التحريك في الشعر فقط ، ولننظر رأيه :

رأي المازني

قال الجرجاني في المقتصد : (وَحُكِيَ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ كُلَّ (فُعَل) فِي الْكَلَامِ فَتَثْقِيلُهُ جَائِزٌ إِلَّا مَا كَانَ صِفَةً نَحْوُ : حُمْرٌ ، أَوْ مَعْتَلِّ الْعَيْنِ نَحْوُ : سُوقٌ ، وَمَقْصُودُهُ : أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَحَالَ السَّعَةِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، فَالْصِّفَةُ نَحْوُ مَا أَنْشَدْتُ^(٣) ، وَالْمَعْتَلُّ نَحْوُ : مَا حَكَى

(١) الكتاب ٣٥٩/٤ بتصرف .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/١٩٩ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٨٦ ، والهمع ١٧٦/٢ .

(٣) يشير إلى ما أنشده من قول طرفة بن العبد :

أَيُّهَا الْفَتْيَانُ فِي مَجْلِسِنَا .: جَرَّدُوا مِنْهَا وَرَادًا وَشَقْرُ

حيث حَرَكَ الْقَافَ فِي (شَبْعْر) وَهُوَ عَلَى وَزْنِ (فُعَل) صِفَةٌ : وَانظُرِ الْمُقْتَصِدَ ٩٧٤/٢ .



شيخنا من أن أبا عثمان ^(١)، قال : أنشدني أبو زيد النحوي :

أَغْرَ الثَّنَائِيَا أَهَمَّ اللُّثَا . : تِ تَمْنَعُهُ سُوكَ الإِسْمِلِ ^(٢) .
وأنشد أيضاً :

وفي الأكَفِّ اللامعات سُورُ ^(٣)

فالتحريك في سُوكِ وسُورٍ للشعر، وفي الاختيار سُوكِ وسُورٍ، بالإسكان؛

(١) قال المازني في المنصف : _ وقد يجوز تثقيله ، يعني (فُعْل) في الشعر ؛
لأنهم قد يضاعفون في الشعر ما لا يُضاعف في الكلام ، كما قال الشاعر :

وفي الأكَفِّ اللامعات سُورُ

وأنشدنا أبو زيد قال : أنشدني الخليل بن أحمد :

أَغْرَ الثَّنَائِيَا أَهَمَّ اللُّثَا . : تِ تَمْنَعُهُ سُوكَ الإِسْمِلِ

المنصف ٣٣٨/١ .

(٢) البيت من بحر المتقارب ، قائله عبد الرحمن بن حَسَّان ، وهو موجود في
ديوانه ص ٤٨ ، والمنصف ٣٣٨/١ ، والمقتضب ١١٣/١ ، وابن يعيش ٨٤/١٠ ،
، وشرح شواهد الشافية ص ١٢٢ ، وتوضيح المقاصد للمراذبي ١٣٨٦/٣ ،
والأشموني ١٣٠/٤ ، والممتع ٤٦٧/٢ .

والشاهد قوله (سُوكَ) حيث حَرَّكَ الواو بالضم لضرورة الشعر .

(٣) عجز بيت من الكامل لعدي بن زيد ، والبيت بتمامه :

عن مبرقات البرين وتبدو في الأكَفِّ اللامعات سُورُ

وموجود في ديوانه ص ١٢٧ ، والكتاب ٣٥٩/٤ ، والمقتضب ١١٣/١ ، والمنصف
٣٨٨/١ ، وابن يعيش ٤٤/٥ ، والمقرب ص ٤٥٩ ، وشرح الشافية للرضي
١٢٧/٢ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والممتع ٤٦٧/٢ .

والشاهد قوله (سُورُ) حيث حَرَّكَ الواو بالضم للضرورة ، وهذا غير جائز في
السعة على مذهب البصريين .



لنقل الضمة على حرف اللين (١).

وبالتأمل في النص السابق يتبين أن المازني قد اختار مذهب سيبيويه وجمهور البصريين حيث أجاز تحريك عين (فعل) في ضرورة الشعر كما في قول الشاعر :

تمنحه سُوكِ الإسفل

وقول الآخر :

وفي الألف اللامعات سُور

وقد اختار هذا الرأي أيضاً ورجحه جماعة من النحويين ، منهم ابن عصفور^(٢)، والرضي^(٣)، وابن يعيش^(٤).

يقول ابن عصفور في سياق حديثه عن الجمع : (فإن كان على (فعل) من الواو، فإنه يخالف الصحيح في التزام إسكان عينه ، فتقول في جمع نَوَار : نُورٌ ، وَعَوَان : عُونٌ ، وَسِوَار : سُورٌ ، بالإسكان ليس إلّا ... ولا يجوز تحريك العين من (فعل) المعتل العين إلّا في ضرورة)^(٥).

أمّا الرضي ففي معرض حديثه عن (فعل) جمعاً قال : (والأجوف الواويّ منه مُسَكَّنُ العين ، كَأَخْوَنَةٌ وَخُونٌ ، وَأَبُونَةٌ وَبُونٌ ، استثقلت

(١) المقتصد ٩٧٦/٢ - ٩٧٨ .

(٢) انظر الممتع ٤٤٦/٢ - ٤٤٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ١٢٧/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ٤٤/٥ .

(٥) الممتع ٤٤٦/٢ - ٤٤٧ .



الضمّة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيرده إلى أصله من الضم، قال :

عن مبرقاتٍ بالبرين وتب — دو بالأكف اللامعات سُور^(١)

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش ، غير أنّه نسب الإسكان إلى بني تميم ، قال : فإن كان من ذوات الواو من نحو : خوان ورؤاق ، كُسِر في القلة على أفعلته تكسيره في الصحيح ، نحو : أروقة وأخونة ، وتقول في الكثير : حُونٌ ورُوقٌ ، فإن اضطر الشاعر ردَّ الأصل ، قال عديّ :

وفي الأكف اللامعات سُور^(٢)

وما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ، واختاره المازني وجماعة من النحويين من أن (فُعَل) جمعاً إذا كان معتلاً الوسط بالواو فإنه يُسَكَّن وسطه إلا أن يضطر شاعر ، فيحركه في ضرورة الشعر ، هو الرأي الراجح من وجهة نظري ؛ وذلك لأنّه نوعٌ من التخفيف ، حيث إن اجتماع الضمتين والواو فيه من الثقل ما فيه ، وقد جرت عادة العرب على أنهم يجنحون إلى التخفيف كلّما أمكنهم ذلك ، وإذا كانوا قد خففوا الصحيح نحو : رُسُلٌ وكُتُبٌ ، فقالوا : رُسُلٌ وكُتُبٌ ، فتخفيفهم المعتل العين بالواو - وهي ثقيلة بالإضافة إلى الضمتين - أولى ، ما لم يضطر شاعر إلى إقامة وزن فيجنح إلى التثقل ، أمّا في الاختيار فالراجح هو التسكين .

والله أعلم

(١) شرح الشافية ١٢٧/٢ ، والبيت سبق تخريجه .

(٢) شرح المفصل ٤٤/٥ .



الوقف على ألف المقصور المنون

الوقف هو : قطع الكلمة عمًا بعدها لفظًا أو تقديرًا^(١).

والاسم الموقوف عليه إمّا صحيح نحو : محمدٌ ، وهذا يوقف عليه بالسكون ، وإمّا معتل (مقصورًا أو منقوصًا) ، فالمقصور وهو ما آخره ألف لازمة إمّا أن يكون منونًا ، وإمّا أن يكون غير منون ، وحديثنا هنا عن المقصور المنون ، نحو : عصًا ورحىً ، وهذا النوع يوقف عليه بالألف ، فتقول : هذه عصًا ، ورأيت عصًا ، وأمسكتُ بعصًا .

ولا خلاف بين النحويين في هذا ، وإنما اختلفوا في هذه الألف ، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه^(٢) وتبعه جماعة من النحويين : إلى أنّ الألف في حال الرفع والجر هي لام الكلمة ، والألف المبدلة من التنوين محذوفة ، وفي النصب بدلٌ من التنوين ، والألف الأصلية (لام الكلمة) محذوفة ، والذي دعاهم إلى هذا أنهم قاسوا المعتل على الصحيح ، والألف تبدل من التنوين في الصحيح في حال النصب نحو : رأيتُ محمدًا ، أمّا في الرفع والجر فإن التنوين يحذف فتقول : هذا محمدٌ ، ومررتُ بـمحمدٍ .

(١) انظر الكناش في فني النحو الصرف ١٥٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٨٧/٤ .



وقد اختار هذا الرأي ورجّحه جماعة من النحويين منهم أبو عليّ الفارسي^(١)، وابن عصفور^(٢)، وابن يعيش^(٣).

فالفارسيّ في التكملة يقول : (الألف إذا كانت في آخر اسمٍ فلا تخلو من أن تكون آخر اسمٍ متمكن أو اسم مبني ، فالمتمكن نحو : رَحَى وعَصَا ومُنْتَى ومُعَلَى ، فالوقوف على هذه الأسماء في الأحوال الثلاثة بالألف ... إلّا أنّ الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدلاً من التنوين ، وفي الجرّ والرفع هي التي تكون حرف الإعراب)^(٤).

أمّا ابن عصفور فقد ذكر الخلاف في هذه المسألة ثم أردف قائلاً : (ومذهب سيبويه هو الصحيح ، ومما يؤيد ذلك كون المقصور يُمَالٌ في حال الرفع والخفض، ولا يُمَالٌ في حال النصب ، ومجيء الألف قافيةً في الرفع والخفض ، ولا تكون قافيةً في حال النصب إلّا قليلاً جدّاً على لغة من قال : رأيت زيداً)^(٥).

ثانياً : ذهب الكسائي وأبو عمرو بن العلاء وجماعة^(٦) ، إلى أن الألف الموقوف عليها هي الألف الأصلية التي هي لام الكلمة ، أمّا المبدلة من التنوين فإنها محذوفة في جميع الأحوال ، واحتجوا لصحة هذا المذهب بأن هذه

(١) انظر التكملة ص ٢١٥ .

(٢) انظر الممتع ٤٠٧/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل ٧٦/٩ .

(٤) التكملة ص ٢١٥ .

(٥) الممتع ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ (بتصرف) .

(٦) انظر المرتجل لابن الخشاب ص ٤٧ ، وتوضيح المقاصد للمراي ١٤٧٠/٣ .



الألف قد وقعت رويًا في قول الشاعر :

ورُبَّ ضيفٍ طَرَقَ الحَيِّ سُرَى . : صادف زادًا وحديثًا ما اشتهى^(١)

فألف (سُرَى) هي الروى ، والألف المبدلة من التنوين في النصب إذا وقعت عليها لا تكون رويًا^(٢).

ثالثًا : ذهب المازني وجماعة من النحويين إلى أن هذه الألف مبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة ، وهذا تفصيل كلامه من خلال ما نسبه إليه الجرجاني .

رأي المازني

في سياق حديث الجرجاني عن الوقف على ألف الاسم المقصور المنون قال: (وأما الألف في الاسم المنون نحو : عصًا ورعى ففيه خلاف ، فصاحب الكتاب^(٣) يقيسه على الصحيح فيقول في مرث بعصًا ، وهذه عصًا : إنَّ

(١) رجز ، قائله الشماخ ، واسمه معقل بن ضرار ، وهو في ديوانه ص ٤٦٤ ،
والمقتصد في شرح التكملة ٢٨٨/١ ، والمرتلج ص ٤٨ ، والأمالي الشجرية
٢٠٥/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٩ ، والبحر المحيط ٧/٢ ، وتوضيح المقاصد
للمرادي ١٤٧١/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/٢ ، ومجمع الأمثال ٣/٢ ،
والخزانة ١٨٠/٢ .

والشاهد قوله : (سُرَى) ، فإن ألفه وقع لئنا ، فدلّ على أنه لام الفعل ؛ لأنَّ
الألف المبدلة من التنوين لا تقع رويًا .

(٢) انظر المرتلج لابن الخشاب ص ٤٨ .

(٣) المراد به أبو علي الفارسي ، والكتاب هو التكملة ، وهذا ديدن الجرجاني في
شرح التكملة .



التنوين حَذَفَ حَذْفًا ، وإن الألف لام الفعل ... وأبو عثمان^(١) يقول : إن الألف بدل من التنوين في كل حالٍ ، كما يكون في قولك : رأيت زيدًا ... وحجة أبي عثمان أننا رأيناهم خَصُّوا الإبدال بحال النصب في الصحيح ؛ لأنه يفضي إلى الألف الذي هو أخفُّ الحروف ، وقصدوا بالإبدال أن لا يسقط التنوين الذي هو عَمُّ التمكن رأسًا ، ولم يُبدلوا في الرفع والجرِّ لثقل الواو والياء ، وحصول اللبس في قولك : بِرَيْدِي ، كما ذكرنا ، وذلك غير موجود هنا ؛ لأن ما قبل التنوين في (عَصَا) مفتوحٌ في كلِّ حالٍ ، فإبداله ألفًا لا يجلب ثقلًا ، ولا يورث لبسًا ... ومذهب أبي عثمان لا يمكن ردهُ أيضًا ، ويؤكد أنه غرضهم في إبدال الألف من التنوين أن لا يزول عَمُّ التمكن من الكلمة رأسًا ، فإذا قدروا على ذلك كان الواجب أن يُبدل منه^(٢).

هذا كلامه ، وأقول : إن ما ذهب إليه المازني من أن أَلْفَ المقصور المنون عند الوقف مبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة كلام طيبٌ لأنَّ الغرض من إبدال الألف من التنوين كما قال الجرجاني المحافظة على التنوين الذي هو عَمُّ التمكن ، فإذا قدروا أن يبدلوا منه ولم يحذفوه كان أولى ، إلا أنه يُضعف هذا الرأي وقوع الألف رويًا في قول الشاعر :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى . : صادف زادًا وحديثًا ما اشتهى^(٣)

حيث وقع ألف (سُرَى) رويًا ، فلو كان مبدلاً من التنوين كما ذهب إليه المازني لما جاز وقوعه رويًا ؛ رويًا ؛ لأن الألف المبدلة من التنوين

(١) انظر رأيه في المرتجل ص ٤٩ ، والممتع ٤٠٦/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٩ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢٨٦/١ - ٢٨٨ .

(٣) البيت سبق تخريجه .



لا تقع رويًا في اللغة الشائعة ، كما أنها تُمالُ في حال النصب كما في قوله تعالى : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى »^(١) ، وإمالة ألف التنوين قليلة^(٢).

ويُضعِفُ مذهب الكسائي ومن معه أن التنوين زائدٌ لمعنى ، فإبقاؤه أولى من إبقاء حرفٍ أصليٍّ كما في قاضي وداعٍ ونحوهما ، ومما يؤكد هذا أنهم إذا وصلوا قالوا : هذه عَصًا مُعَوَّجَةٌ ، فحذفوا الألف الأصلية وأبقوا التنوين ، فكذاك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية ، ويكون الثابت ما هو عوض من التنوين^(٣).

فالراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من أن ألف المقصور المنون في الوقف في حال النصب هي الألف المبدلة من التنوين ، والأصلية محذوفة ، وأما في حالتي الرفع والجرّ فبالقياس على الصحيح تكون الألف هي الأصلية ، والمحذوفة هي المبدلة من التنوين ، وهو مذهب معظم النحويين كما ذكر المرادي^(٤) ، ولأنه مذهب وسط كما أشار إلى ذلك ابن الخشاب حيث قال بعد أن عرض مذهب المازني والكسائي : (وذهب سيبويه وبقية النحويين إلى مذهب وسط بين هذين المذهبين وهو أن الألف في هذا الاسم في حال الوقف في الرفع والجرّ هي الأصلية ، وفي النصب هي المبدلة من التنوين ، والأصلية

(١) من الآية (١٢٥) من سورة البقرة .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٢٨٤ ، والمرتلج ص ٤٨ .

(٣) انظر الممتع ٢/ ٤٠٧ .

(٤) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٣/ ١٤٧١ .



محدوفة للقاء هذه المبدلة من التنوين ، والذي دعاهم إلى هذا أنهم قاسوا
المعتل هنا على الصحيح فأجروه مجراه (١).

والله أعلم

(١) المرتجل ص ٤٩ - ٥٠ .



اسم الجمع

ورد عن العرب بعض الألفاظ تدل على الجمع وليست جمعًا ، ومن هذه الألفاظ نوعٌ أطلق عليه علماء النحو والتصريف مصطلح اسم الجمع ، وعرفوه بأنه : ما دلّ على أكثر من اثنين ، ولم يُفَرِّق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء ، ولم يكن على وزن خاصٍ بالجمع ولا غالبٍ فيه ، نحو : قَوْمٌ ورهطٌ ورَكْبٌ وصحبٌ (١).

يقول ابن السراج : (إذا أردت أن تعرف ما يكون اسمًا للجمع ، فهو الذي ليس له بابٌ يُكسَّر فيه) (٢).

أمّا الرضي ففي سياق حديثه عن اسم الجمع قال : (وإنما يُعْرَفُ هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد ، ولا يكون من أبنية الجمع المذكورة ، ولا يُفيد إلا معنى الجمع) (٣).

وحكمه أنّه يُعَامَلُ في اللفظ معاملة المفرد ، فَيُصَغَّرُ ويُثَنَّبُ إليه على لفظه ، ويعود عليه الضمير مذكّرًا نحو : هذا رُكَيْبٌ ، والرَّكْبُ صَحْبُهُ .

فالفرق بين الجمع واسم الجمع من جهة اللفظ فحسب ، إذ الجمع لا يُصَغَّرُ ، وإنما يُصَغَّرُ مفرده ، ويؤنث ضميره ، أمّا اسم الجمع فلفظه يُعَامَلُ معاملة المفرد ، فَيُصَغَّرُ على لفظه ، ويعودُ عليه ضمير الواحد المذكر

(١) انظر الأشموني ١٥٥/٤ ، وابن الناظم على الألفية ص ٤٤ ، والهمع ١٨٤/٢ .

(٢) الأصول ٤٣٠/٢ .

(٣) شرح الشافية ٢٠٤/٢ .



غالباً^(١).

وينقسم اسم الجمع قسمين :

الأول : ما ليس له مفرد من لفظه نحو : قوم ورهط وأهل وذود^(٢)، فهذه كلها أسماء جموع وليس لها مفرد من لفظها .

والثاني : ما كان له من لفظه ما يشير إلى مفرده ، وله أوزان ، منها :

١- (فَعْل) نحو: خَادِمٌ وَخَدَمٌ ، وَضَائِنٌ وَضَائِنٌ ، وَمَاعِزٌ وَمَعَزٌ ، وَأَدِيمٌ^(٣) وَأُدَمٌ .

٢- (فَعِل) - بكسر العين - نحو : ظَرَبَانٌ وَظَرِبٌ .

٣- (فَعُل) نحو : عَبْدٌ وَعَبْدٌ ، وَسَمْرَةٌ وَسَمْرٌ .

٤- (فُعَلَةٌ) نحو : صَاحِبٌ وَصُحْبَةٌ ، وَفَارَةٌ وَفُرْهَةٌ ، وَظَنْرٌ وَظُورَةٌ .

٥- (فَاعِل) نحو : بَقْرٌ وَبَاقِرٌ ، وَجَمَلٌ وَجَامِلٌ .

٦- (مفعولاء) نحو : شَيْخٌ وَمَشْيُوخَاءٌ ، وَعَيْرٌ وَمَعْيُورَاءٌ .

فهذه الأوزان لم تأت على أوزان الجموع ، ولها مفرد من لفظها يدل عليها، ولذلك اصطلح العلماء على تسميتها بـ (اسم الجمع)^(٤).

(١) انظر التبيان في تصريف الأسماء د/ أحمد حسن كحيل ص ١٥٣ .

(٢) الذود : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر .

(٣) الأديم : الجلد المدبوغ .

(٤) يُنظر في هذه الأوزان : الكتاب ٣/٦٢٤ ، ٦٢٥ ، وشرح الشافية ٢/٢٠٣ ،

وارتشاف الضرب ١/٢١٩ ، ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٧ .



وقد يأتي اسم الجمع على وزن من أوزان الجمع ، فذلك نحو : ماعز ومَعِيز، وقاطن وقَطِين ، وَضْرَسٍ وَضْرَيْس ، وَكَلْبٍ وَكَلَيْب ، أي على (فَعِيل) ، وهو وزن خاص بالجمع نحو : حمار وَحَمِير ، فما الذي يُمَيِّزُه - حينئذٍ - عن الجمع ؟

ويجيب السهيلي على هذا بأن ما كان هذا شأنه (لو كان جمعاً له واحدٌ من لفظه لَجَرَى على قياسِ واحدٍ كسائر الجموع ، وهذا يَخْتَلَفُ واحده ، فَحَجِيجٌ واحده (حَاجٌّ) وعبيد واحده (عَبْدٌ) وبقيير واحده (بقرة) ، ومَعِيز واحده (ماعِزٌ) إلى غير ذلك^(١) .

هذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين .

وذهب الأخفش إلى أن جميع أسماء الجموع التي لها آحادٌ من تركيبها، كجامل وباقر، وَرَكْبٌ وَزود - الخ - جموع تكسير^(٢)، مخالفاً بذلك مذهب سيبويه^(٣)، والجمهور .

وذهب الفراء إلى أن كُلَّ ما له واحدٌ من لفظه سواء أكان اسم جمعٍ نحو: باقر وَرَكْب، أم اسم جنس كَتَمْرٍ وَرُومٍ ، فهو جمعٌ^(٤).

ومن خلال ما جاء في المقتصد نجد أن المازني قد اختار مذهب الجمهور ، ولننظر رأيه :

(١) الروض الأنف للسهيلي ١/١٧١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٦٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٦٢٥ .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٦٧ .



رأي المازني

جاء في المقتصد : (باب ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجمع كقوم وذود ، إلا أنه من لفظ واحد ، وذلك قولهم : ركبَّ وركبَّ ، ورجلٌ ورجلٌ ، فليس الركبُّ بتكسير ركب ، يدلُّ على ذلك قولهم في تحقيره : رُكِبَ ورجيلٌ ، ولا يقولون : رُويكِبون ، ألا ترى أن أبا زيد أنشد :

وَأَيْنَ رُكِبٌ وَاضْعُونَ رِحَالَهُمْ .: إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْبَاسٍ بِأَسْوَدِ (١)

وأنشد أبو عثمان (٢) عن الأصمعي :

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا .: أَخْضَى رُكِبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (٣) (٤).

(١) البيت من الطويل ، لعبد القيس بن خفاف ، شاعر جاهلي ، وموجود في : نوادر أبي زيد ص ١١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٥ ، وحواشي ابن بري ص ٥٦٣ .

والشاهد : قوله (رُكِبَ) حيث صغره على لفظه فدل على أنه اسم جمع وليس جمع تكسير .

(٢) انظر رأيه في المنصف ١٠١/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٥ .

(٣) رجز قائله أحيحة بن الجلاح بن الحريش ، وموجود في : ديوانه ص ٨٣ ، والأغاني ٤٨/١٥ ، والاقتضاب ٩٨/٢ ، والمنصف ١٠١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٢/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٨/١ ، واللسان (رجل) .

والشاهد فيه قوله (رُكِبًا أَوْ رُجَيْلًا) حيث صغر رُكِبًا ورجلاً على لفظيهما فدل على أنهما اسما جمع وليس جمع تكسير ، لأنهما لو كانا كذلك لقليل : رُويكِبون وروجِيلون .

(٤) المقتصد في شرح التكملة ٩٣٣/٢ .



من خلال هذا النص يتبين أن المازني قد اختار مذهب سيبويه والجمهور ، حيث أنشد قول الشاعر :

أخى رُكَيْبًا أو رُجَيْلًا عَادِيَا

بتصغير (رُكَب) على رُكَيْب ، وَرَجُلٌ على رُجَيْل ، أي تصغيرهما على لفظهما ، فلو كان هذان اللفظان جَمْعَيْنِ لما صُغِرَا على لفظيهما ، ولأشار المازني إلى ذلك ، وقد استدل سيبويه على أَنَّ نحو هذه الأسماء أسماء جموعٍ وليست جمعًا بتذكيرها ، ومجيء التصغير على لفظها ، وأنها على وزن ليس من أوزان الجموع ، قال في سياق حديثه عن ذود وركب وصحب : < ومثل ذلك الجامل والباقر لم يُكْسَر عليهما جَمَلٌ ولا بَقَرَةٌ ، والدليل عليه التذكير والتحقيق، وأن فاعلاً لا يُكْسَر عليه شيءٌ ، فبهذا اسْتُدِلَّ على هذه الأشياء ، وهذا النَّحْوُ في كلامهم كثير > (١).

كما زاد ابن عصفور الأمر وضوحًا حيث ذكر الخلاف الوارد في هذه المسألة ، واختار مذهب سيبويه مستدلًا على ذلك بما رواه المازني ، وذلك قوله : (وأما (فَعَلٌ) في جمع فاعل نحو : طائر وطَيْرٌ ، وراكب وركَبٌ فاختلف النحويون فيه ، فمنهم من جعله جمع تكسير وهو الأخفش ومن ذهب إلى مذهبه ، ومنهم من جعله اسم جمعٍ ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، بدليل قوله :

بَنَيْتُهُ بَعْصَبَةً مِنْ مَالِيَا .: أَخَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا (٢)

(١) الكتاب ٦٢٥/٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢ ، والبيت سبق تخريجه .



وإلى الرأي نفسه ذهب الرضي ، حيث صرَّح بأن الفرق بين الجمع وبين اسم الجمع إنّما هو في اللفظ ؛ لأنّ لفظ اسم الجمع مفرد، بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على ذلك جواز تذكير ضميره ، وأيضاً تصغيره على لفظه^(١) وساق الرضي البيت السابق الذي رواه المازني ، وهذا الرأي هو ما أرجحه وأميل إليه ، لأنّ الجموع لها أوزانٌ خاصّةٌ تأتي عليها ، وهذه الأسماء لم تأتِ على أوزان الجموع، وإن أتى شيء منها على وزن خاص بالجمع ، فلا يُعدُّ جمعاً أيضاً كما قال السهيلي ؛ لأنّ مفرده لا يكون على وزن واحد، كما سبق في صدر المسألة ، أمّا الجمع فإن مفرده يكون على وزن واحد نحو : عَلمٌ وأعلام، وقَلَمٌ وأقلام وصَنَمٌ وأصنام .. الخ ، كما أن ورود هذه الأسماء عن العرب مصغرة على لفظها كما روى المازني وعود الضمير عليها مذكراً يدل على أنّها أسماء جموع ، وليست جموعاً ،

والله أعلم

(١) انظر شرح الشافية ٢٠٢/٢ .



زيادة الميم حشواً

حروف الزيادة هي المجموعة في قولهم : (أمانٌ وتسهيلاً) ، ومن هذه الحروف (الميم) ، ولزيادتها شروط هي :

١- أن تكون متصدرَةً .

٢- أن يكون بعدها ثلاثة أحرف أصول فقط .

٣- ألا تلزم في الاشتقاق ^(١) .

وشبهوها في الزيادة بالهمزة ، يقول ابن يعيش : < أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة ، موضع زيادتها أن تقع في أوّل بنات الثلاثة ، والجامع بينهما أن الهمزة من أوّل مخارج الحلق ممّا يلي الصدر ، والميم من الشفتين وهو أوّل المخارج من الآخر ، فجُعِلت زيادتهما أولاً ليتناسب مخرجاهما وموضع زيادتهما > ^(٢) .

والميم لا تزداد إلا في الأسماء ، فتزداد في اسم المفعول من الثلاثي نحو : مضروب ، وفي اسم الزمان نحو : مؤعِد ، وفي اسم المكان نحو : مَعْرِض ، وفي اسم الفاعل من الرباعي نحو : مُكْرِم ، والذي يدل على زيادتها في جميع ما سبق الاشتقاق ؛ لأنّ : مضرب من الضرب ، وموعِد من الوعد ، ومَعْرِض من العرض ، ومكْرِم من الكرم .

يقول الجاربردي : (فإذا وقعت - يعني الميم- أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول حُكِمَ بزيادتها ، وقد زيدت زيادةً مطردةً في اسم الفاعل واسم

(١) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٣٦١/٢ .

(٢) شرح الملوكي ص ١٥٠ .



المفعول وفي المصدر واسم الزمان والمكان والآلة ، عُرف ذلك بالاشتقاق^(١).

فإن لم تقع الميم في أول الكلمة بأن وقعت حشواً أو آخرًا ، فهي أصلية ، إلا فيما أبهم أو أشكل ، فإن دلّ دليل على الزيادة فهي زائدة ، وإلا فهي أصلية ، لأن موضع زيادتها كما أسلفنا أن تكون متصدرة ، وهذا ما أكده ابن يعيش حيث قال : (ولا تزد الميم حشواً ولا آخرًا إلا على ندره وقله ، فإذا مرّ بك شيء من ذلك فلا تقض بزيادتها إلا بثبت من الاشتقاق لقله ما جاء من ذلك فيما وضح أمره)^(٢).

ومن الألفاظ المشكلة الواردة عن العرب لفظ (دُلامص) ، وهذا اللفظ قد اختلف العلماء في ميمه ، هل هي أصلية أم زائدة ؟ وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً: ذهب الخليل إلى أن الميم في (دُلامص) زائدة وليست أصلية ، فوزنها عنده (فُعالم) ، والدليل على ذلك الاشتقاق ، فإن العرب قد قالوا : يَزَعُ دِلَاصٌ^(٣) ودليصٌ ، فسقوط الميم من (دليص ودلاص) دليلٌ على زيادتها في دُلامص^(٤).

ثانياً : ذهب المازني إلى أن الميم في (دلامص) أصلية وليست زائدة؛

(١) شرح الجاربردي على الشافية ٢٩/١ ، وانظر الكناش ٢٠٨/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٥٣/٩ .

(٣) درع دلاص : أي بَرَّاق وكذلك دُلامص .

(٤) انظر المقتصد للجرجاني ١٢٣٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٣/٩ ، وشرح الملوكي ص





لأن دلامص من الرباعي (دَلْمَص) وليست من الثلاثي ، ودلامص بمعنى دليص ، وليس هذا مشتق من ذاك ، كما أن (لَأْ لَأ) منسوب إلى معنى اللؤلؤ وليس مشتقاً منه ، وكما أن سَبَطْرًا معناه : السَّبِط ، وليس منه^(١) ، ولننظر رأي المازني من خلال المقتصد: قال الجرجاني : «وأما زيادة الميم حشواً فلا يكون إلا بثبت، فمن ذلك قولهم: دِرْعٌ دُلَامِصٌ ، وزنه فُعَامِلٌ ... وقال أبو عثمان : يجوز أن يكون الميم أصلاً ويكون دُلَامِصٌ فُعَالِلاً ، فيوافق دليصاً في المعنى وفي بعض حروفه ، ولا يكون من تركيبه ، كما أن سَبَطْرًا أو دِمَثْرًا في معنى سَبِطٍ وِدَمِثٍ ، وفيهما حروف هذين ، وليسا مشتقين من تركيب : دَمِثٍ وَسَبِطٍ ، بل سَبَطْرٌ رُبَاعِيٌّ مثل حَبَجْرٍ ، وَسَبِطٌ ثلاثيٌّ»^(٢).

هذا كلامه ، وأقول :

إن موطن زيادة الميم أن تقع في صدر الكلمة ويصحبها ثلاثة أصول فقط ، وما عدا ذلك فإنه ينبغي الحكم بأصالتها، إلا ما أشكل وأبهم نحو (دُلَامِص) وكما يفهم من النص السابق فإن النحويين فيه على قولين ، حيث ذهب الخليل إلى زيادة الميم ، مستدلاً على ذلك بالاشتقاق ، وتبعه تلميذه سيبويه، وذهب المازني إلى أصالة الميم ، وأن دلامص من الرباعي ، وليس مشتقاً من الثلاثي .

يقول سيبويه : (فأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا

(١) المراجع السابقة ، وانظر المنصف ١٥١/١ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١٢٢٦/٢ - ١٢٣٧ ، وقارن بما في المنصف

. ١٥١/١



تُزاد إلا بثبت لقلتها وهي غير أولى زائدة ، وأمّا ما هي ثبتت فيه فذلامص؛
لأنّه من التدليس^(١).

وقد اختار مذهب الخليل ورجحه جماعة من النحويين ، منهم ابن
جني^(٢)، وابن عصفور^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وأبو حيان^(٥)، فقد عرض ابن
جني للمذهبين وأدلتهما ثم علّق قائلاً : (ومذهب الخليل في هذا أكشف
وأوجه من مذهب أبي عثمان)^(٦).

كما عرّض ابن يعيش للمذهبين ، واختار مذهب الخليل ، وعقّب على
مذهب المازني بقوله : (ومعنى هذا الكلام أنّه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى
لفظ رباعيّ ، وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف ، فليس أحدهما من الآخر
يقيناً ، نحو سبط وسبطر ، ودمتّ ودمثر ، ألا ترى أن الراء ليست من
حروف الزيادة ، فجاز أن تكون فيما أبهم أمره كذلك ، وهذا وإن كان
محتملاً إلا أنّه احتمالٌ مرجوحٌ نقلته وكثرة الاشتقاق وتشعبه)^(٧).

والراجح عندي هو مذهب الخليل ومن تبعه ؛ لأن سقوط الميم في بعض
تصارييف الكلمة دليلٌ على زيادتها ؛ لأن الأصلي لا يسقط في أيّ تصريف

(١) الكتاب ٣٢٥/٤ .

(٢) انظر المنصف ١٥٢/١ .

(٣) انظر الممتع ٢٣٩/١ - ٢٤٠ .

(٤) انظر الملوكي ص ١٥٠، وشرح المفصل ١٥٣/٩ .

(٥) انظر الارتشاف ٩٧/١ .

(٦) المنصف ١٥٢/١ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٩ .



للكلمة ، أمّا ما ذهب إليه شَيْخُنَا المازني فإنه وإن كان سائغاً مقبولاً من جهة قلة زيادة الميم حشواً إلا أن فيه غموضاً كما ذكر ابن جني ، ومذهب الخليل أوضح وأوجه ، كما ذكر صاحب المقتصد^(١).

والله أعلم

(١) انظر المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١٢٣٧ .



الواو في (حيوان) أصل أم منقلبة عن ياء

إبدال الواو من غيرها إما مقيس مطرد، وإما غير مقيس ، فالمقيس إبدالها من ثلاثة أحرف هي : الألف والياء والهمزة ، نحو : ضَوَيْرِب ، ومُوقِن ، ومُومين ، فالأولى تصغير ضارب ، والثانية أصلها مُيقِن ، والثالثة أصلها مُؤمن .

فتبدل قياسًا من الياء إذا سكنت وانضم ما قبلها نحو : مُوسر ومُوقِن .
وأما إبدالها من الياء على غير قياس فقد ورد في بعض الأعلام نحو: حَيَوَة ، فإن أصله (حَيَّة) ، لكنهم قلبوا الياء الثانية واوًا شذوذًا ؛ لأنَّه ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو^(١).

ومن ذلك أيضًا (حَيَوَان) غير أن النحويين مختلفون في أصل هذه الكلمة على مذهبين :

الأول : ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الواو في (حيوان) منقلبة عن (ياء) كراهة اجتماع المثليين ، وإذا كانوا قد عدلوا عن الياء إلى ما هو أثقل منها وهو الواو ، فإنَّ ذلك حتى يختلف الحرفان فتخف الكلمة ، ويؤيد ذلك أنهم لم يشتقوا من هذا اللفظ فعلاً ، فقد أشار سيبويه إلى أنَّه ليس في الكلام مثل (حَيَوُوتُ) ممَّا عينه ياء ولامه واو ، وعلل ذلك بأنهم كرهوا مجيء الواو ساكنة وقبلها الياء^(٢).

وقال في (حيوان) : (وأما قولهم : حيوان ، فإنهم كرهوا أن تكون

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف ص ٢٦٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣٩٩/٤ ، وشرح الملوكي ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .



الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان ، كما أبدلوا في (رَحَوَى) ، حيث كرهوا الياءات ، فصارت الأولى على الأصل^(١).

الثاني : ذهب المازني إلى أن الواو في (حيوان) أصلٌ ، إذ لا موجب لانقلابها عن شيء ، وإنما هذا مثل قولهم : فاظ الميت يفيظ فيظًا وفَوْظًا ، وهذا ما أشار إليه الجرجاني في المقتصد، ولننظر رأي المازني من خلال المقتصد :

رأي المازني

ورد في المقتصد ما نصه : (وذهب أبو عثمان إلى أن الحيوان مصدرٌ فِعْلٌ لم يُستعمل ، فكما قالوا : فاظت نفسه فيظًا وفَوْظًا ، فكأنَّ فَوْظًا مصدر فاظ يَفُوظُ وإن لم يُستعمل ، كذلك يكون (حيوان) مصدر فعل غير (حَيِّثٌ) لم يخرج إلى الاستعمال)^(٢).

هذا نصُّ كلامه ، ومنه يتبين أن المازني ذهب إلى أن الواو في (حيوان) أصلٌ وليست منقلبة عن ياء كما ذهب الخليل ، وإنما هي مصدر فعل يُستعمل .

وقد أيد هذا القول ابن يعيش حيث قال : < وقال أبو عثمان : الواو في (حيوان) أصل غير منقلبة، وإن لم يُستعمل منه فعل، وقاسه على فاظ الميت

(١) الكتاب ٤/٤٠٩ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، وانظر المنصف ٢/٢٨٤ ،



فيظاً وفوظاً... وهو قول سديدٌ > (١).

أما قول الخليل فقد رجّحه وقال به جماعة من العلماء ، منهم الفارسي^(٢) ، والجرجاني^(٣) ، وابن جنبي^(٤) ، وابن عصفور^(٥) ، فأبو عليّ الفارسي قد ألمح إلى أنّه لم يرد عن العرب ما عينه ياء واللام واو في اسم ولا فعل ، ثم أزدف قائلاً: (وأما (حَيَوَة) للاسم العلم ، و(حيوان) فالواو فيه بدل - يعني من الياء - وقد جاء عكس هذا كثيراً^(٦) .

أما عبد القاهر الجرجاني ففي معرض حديثه عن قلب الواو ياء شذوذاً قال: (وكذا (الحيوان) الأصل : الحَيَّان ، وأبدل الياء واواً كما قالوا في جبيت الخراج : جباوة ، وأصحابنا يقولون في هذا النحو : إنه بدل على غير قياس ، ويعنون أنّه لا يطرد ... ثم إنّ في قلب الياء واواً أمراً لا يكون في جباوة ، وذلك أنهم قصدوا أن يكون هذا فعلاً بتحرك العين نحو : حَيَّان على وزن الطَوْفَان والنَّزَوَان ، فلم يمكن الإدغام ، واستثقل اجتماع ياءين متحركتين فأبدل من أحدهما الواو ليختلف اللفظ فيكتسي بعضهم الخفة والأنس في الذوق)^(٧) .

(١) شرح الملوكي ص ٢٦٤ .

(٢) انظر المسائل الحليبات ص ٩ .

(٣) انظر المقتصد في شرح التكملة ١٣٤٦/٢ .

(٤) انظر المنصف ٢٨٥/٢ .

(٥) انظر الممتع ٥٦٩/٢ .

(٦) المسائل الحليبات ص ٩ .

(٧) المقتصد في شرح التكملة ١٣٤٦/٢ .



وهذا عَيْنٌ ما ذهب إليه ابن عصفور حيث قال : (فأما أن يكون العين ياء واللام واوًا نحو (حَيَوْتُ) فلا يُحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل ، فأما (الحيوان وحيوة) فشاذان ، والأصل فيهما : (حَيَّان) و(حَيَّة) ، فأبدلوا من إحدى الياءين واوًا)^(١).

وهذا ما أرجحه وأميل إليه ، أمّا ما ذهب إليه المازني فيردّه أنّه قد ثبت إبدالهم الياء واوًا كما في (حَيَّة وحيوان) وإن كان شاذًا ، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو ، وأيضًا فإن (الحيوان) من الحياة ، ومعنى الحياة موجود في (الحيا) بمعنى المطر ، فإن الله يُحيي به الأرض والنبات ، كما قال تعالى : «وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا»^(٢)، وقد قالوا في تثنيته : حَيَّان بالياء لا غير^(٣)، فثبت أن الواو في (حيوان) بدل من ياء ، وبطل ما ذهب إليه المازني .

ولنختم بما ذكره ابن جني ، حيث قال بعد أن ذكر المذهبين : (القول في هذا ما قاله الخليل ، وتشبيهه أبي عثمان (الحيوان) في أنّه لم يشتق منه فعل بـ(فَوَظٍ) ليس بمستقيم ، (وَفَيْظٌ وَفَوْظٌ) لغتان كما ترى)^(٤).

والله أعلم

(١) الممتع ٥٦٩/٢ .

(٢) من الآية (١١) من سورة ق .

(٣) انظر الممتع ٥٦٩/٢ .

(٤) المنصف ٢٨٥/٢ .



أصل الألف في (حاحيت وعاعيت وهاهيت)

اتفق النحويون على أن (حاحيت وعاعيت وهاهيت)^(١)، على وزن (فَعَلَّتْ) ، فالألف في هذه الأفعال منقلبة عن أصل، لكنهم اختلفوا في أصل هذه الألف ، هل هو الياء أو الواو ؟ وجاء خلافهم كما يلي :

أولاً : ذهب الخليل إلى أن الألف في (حاحيت) وأخويه^(٢)، منقلبة عن أصل هو (الياء) ، وأن الأصل فيها : حَاحِيْتُ وَعِيعِيْتُ وَهَيْهِيْتُ ، والذي يدل على أن الألف منقلبة عن ياء أنه لم يجيء على أصله قط ، ولو كان منقلباً عن واو لجا على أصله ، كما جاء قوقيت^(٣) وضوضيت^(٤) ، فإنه لم يقل أحدٌ فيهما : قاقيتُ ، ولا ضاضيتُ ، فلما جاءت (حاحيت وعاعيت وهاهيت) على غير أصلها جعلها الخليل بدلاً من الياء ؛ لأنه لم يُسمع شيءٌ من هذا الباب جاء على أصله^(٥).

يقول سيبويه : (وكذلك : حاحيت وعاعيت وهاهيت ، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء ، فصارت كأنها هي)^(٦).

(١) حاحيت وعاعيت وهاهيت : صيوتٌ بالغم إذا قلت : حاي ، وعاي وهاي .
(انظر المنصف ٧٧/٣) .

(٢) قال ابن جني في المنصف : < ولم يجيء من هذا القبيل فيما ذكروا إلا هذه الثلاثة الأطراف ، ووزنها فَعَلَّتْ > . المنصف ١٧٠/٢ .

(٣) قوقت الدجاجة : صاحت .

(٤) وضوضيت : من الجلبة والضوضاء .

(٥) انظر الممتع ٥٩٢/٢ ، والمنصف ١٦٩/٢ .

(٦) الكتاب ٣٩٣/٤ .



فالعلة من إبدال الياء ألفاً عند سيبويه هي شبهها بها .

ثانياً : ذهب أبو عثمان المازني إلى أن أصل الألف في (حاحيث) وأخويه إنما هو الواو، وأما صَوُضِيْتُ وَقَوَّقِيْتُ فإنما جاء على أصله ، بخلاف باب (حاحيث) فلم يجيء على أصله منه شيء ، ولننظر رأيه من خلال المقتصد .

رأي المازني

قال الجرجاني في المقتصد : (وذهب أبو عثمان إلى أن الألف بدلٌ من الواو، وأن حَاحِيْتُ أصلها حَوَّحِيْتُ كَصَوُضِيْتُ ، ودعاهُ إلى ذلك أنه لم يُسْمَع حَيَحِيْتُ مستعملاً بالياء ، فرأى الحمل على ما سَمِعَ وَوَجِدَ أولى من الحمل على ما لم يُسْمَع^(١) .

ومن خلال هذا النص يتضح أن المازني ذهب إلى أن أصل الألف في (حَاحِيْتُ) وأخويه إنما هو الواو ، وأنه قاسه على ضوضيْتُ ؛ حيث إنَّ ضوضيْتُ وبابه مسموع ، أمَّا حَيَحِيْتُ فغير مسموع .

وأقول : إنَّ (صاحيْتُ وعاعيْتُ وهَاهِيْتُ) الألف فيها مبدلة من أصل وهو الياء كما ذهب إليه الخليل ، والأصل فيها : حَيَحِيْتُ وَعِيَعِيْتُ وَهَيَهِيْتُ ، فهي من مضاعف الياء ، وإنما قلبوا الياء ألفاً لشبهها بها ، وقد اختار هذا الرأي ورجَّحه جماعة من النحويين منهم ابن جني^(٢)، وابن

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٥٦٧/٢ ، وانظر المنصف ١٧٠/٢ .

(٢) انظر المنصف ١٧١/٢ .



عصفور^(١)، والجرجاني^(٢).

فابن جني بعد أن عرض المذهبين عَقَبَ قائلاً : (وقول الخليل في هذا أقيس ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو ، وقد أبدلت منها في نحو : طَائِيٍّ وحَارِيٍّ ، يريدون : طَيِّبٍ وحَيَّرِيٍّ ، وليس هنا ما يوجب القلب لولا القرب ؛ ولأنه لم نَسْمَعْ شيئاً من ذوات الياء جاء على أصله ، ولأنهم كرهوا تكرار الياءين)^(٣).

أما ابن عصفور فقد ذكر المذهبين ودليل كل مذهب ، ثم أَرَدَفَ ذلك بقوله : (والأول- يعني مذهب الخليل- أقيس وأحسن ؛ لأن فيه محسناً لقلب الياء ألقاً ، وليس في مذهب المازني ما يُحَسِّنُ القلب)^(٤).

وإلى الرأي نفسه ذهب عبد القاهر الجرجاني حيث ذكر المذهبين واختار مذهب الخليل وقَوَّاهُ بعدة أدلة ، وذلك قوله : (والأقوى ما ذهب إليه الخليل، وذلك أنهم إذا كانوا قد أبدلوا حرف اللين من الحروف الصحيحة رغبة في إزالة التضعيف ، نحو : دَهْدِيْتُ في : دَهْدَهْتُ ، ومثل لا أملاه ، في : لا أمَّه ، ودينار في : دِنَار ... فأن تُبَدَّلَ الألف من الياء في : حَيْحَيْتُ ليزول اجتماع الياءين أولى ، وأيضاً فإنَّ الياء قد تُقَلَّبُ ألقاً في مواضع ليس فيها تضعيف نحو : حَارِيٍّ وطَائِيٍّ ، في النسب إلى طِيٍّ والحيرة ؛ لأنها قريبة من الألف قُرْباً ليس للواو ، فليس ببدع أن يكون في

(١) انظر الممتع ٥٩٢/٢ .

(٢) انظر المقتصد ١٥٦٧/٢ .

(٣) المنصف ١٧١/٢ .

(٤) الممتع ٥٩٢/٢ - ٥٩٣ .



هذا الموضوع بدلاً منها) .

وخلاصة القول : أن الألف في (حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ وَهَاهَيْتُ) منقلبة عن أصل هو الياء ، وذلك لِقُرْبِهَا مِنْهَا ، فأصل هذه الأفعال : حَيْحَيْتُ وَعَيْعَيْتُ وَهَيْهَيْتُ ، وأيضاً لكرهية تكرار الياء وبينهما حرف لين ضعيف ، فقلبوا الياء ألفاً ، وهذا هو مذهب الخليل ، وهو ما أرجحه وأميل إليه ، على أن أبا عثمان المازني نفسه قال في التصريف بعد أن عرض رأيه ورأي الخليل : (وقول الخليل مذهبٌ ؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق)^(١).

قال ابن جني شارحاً وموضحاً : (وقوله - يعني المازني- : وقول الخليل مذهبٌ ... رجوعٌ إلى تقوية مذهب الخليل ، يقول : فجاءت ذوات الواو مخالفةً لذوات الياء في هذا الموضع ، فلم يُنطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو)^(٢).

والله أعلم

(١) المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ١٧٠/٢ .

(٢) السابق ١٧١/٢ .



حكم همز (معائش)

من المواضع التي تقلب فيها الياء والواو همزة وجوباً أن يقع أحدهما بعد ألف الجمع الأقصى (مفاعل) بشرط أن يكون مدّاً زائداً في المفرد ، وذلك نحو : عجوز وحلوبة وقصيدة وصحيفة ، تقول في جمعها الجمع الأقصى : عجائز وحلائب وقصائد وصحائف ، والأصل فيها : عجاوز وحلاوب وقصايد وصحايف ، وقعت الواو والياء بعد ألف مفاعل (الجمع الأقصى) وقد كانتا في المفرد مدّتين زائدتين ، فوجب قلبهما همزة (١).

وإنما قلبت المدة (الواو أو الياء) في هذا الموضع همزة ؛ لاجتماعها ساكنة مع ألف الجمع ، ولا يمكن حذفها لفوات الجمع ، ولو حذفت المدة - الواو أو الياء - لتغيّر بناء (مفاعل) لأنّه لا بد أن يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ، فوجب تحريك المدة بقلبها همزة (٢).

ويفهم من الشرط السابق أنّه إذا وقع حرف العلة - الواو أو الياء - بعد ألف الجمع ولم يكن مدّاً في المفرد ، أو كان مدّاً أصلياً ، امتنع قلبه همزة ، ووجب تصحيحه نحو : قَسُورَة ، ومثُوبَة ومَصِيف ، تقول في جمعها الجمع الأقصى : قساور ومثاوب ومصايف ، بتصحيح كل من الواو والياء ؛ لأنها ليست مدة في الأولى ، ولأصالتها في الأخرين .

غير أنّه قد روى الهمزة في (معائش) من قوله تعالى : « وَلَقَدْ

(١) انظر الكناش ٢/٢٨٤ ، والممتع ١/٣٤٠ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٣/١٠٢ ، وابن الناظم على الألفية ص ٨٣٩ ، والأشموني ٤/٨٩ .



مَكَّنَكُم فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ»^(١) عن بعض القراء وهو نافع ابن أبي نعيم^(٢)، وهنا ثارت نائرة النحويين وفي مقدمتهم أبو عثمان المازني ، فَخَطَّأُوا هذه القراءة ، وَرَمَوْا صاحبها باللحن ، ولننظر رأي المازني في المقتصد :

رأي المازني

قال الجرجاني في المقتصد : (وأما (معايش) فلا يجوز فيه الهمز ... وقال أبو عثمان^(٣) لما يروى عن نافع من همز (معائش) : وكان لا يدري ما العربية^(٤)).

ومن خلال النصِّ يَتَّضِحُ أن المازني لم يعتدَّ بهذه القراءة ، وإنما أتتْهُمَ صاحبها بأنه كان لا يدري ما العربية .

وقد تبع النحويون المازنيَّ على هذا الرأي ، فخطَّأوا هذه القراءة ،

(١) الأعراف ، الآية (١٠) .

(٢) انظر قراءته في السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٨ ، ومعاني القراءات للأزهري ص ١٧٦ ، والبحر المحيط ٤/٢٧١ ، قال ابن مجاهد : < قوله (معايش) كلهم قرأ معايش بغير همز ، وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة ، قال أبو بكر ، وهو غلط > السبعة ص ٢٧٨ .

(٣) في المنصف : < قال أبو عثمان : فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا > .

المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ١/٣٠٧ .

(٤) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٤٤٦ - ١٤٤٧ .



واتهموا صاحبها بأنه لم يدر ما العربية .

فالمبرد في تعليقه على هذه القراءة قال : < فأما قراءة من قرأ (معائش) فْهَمَزَ، فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعَيْمٍ ، ولم يكن له علم بالعربية>^(١).

وجعلها الأخفش رديئة حيث قال عند تعرضه لهذه القراءة : < وقد همزه بعض القراء ، وهو رديء ؛ لأنها ليست بزائدة ، وإنما يُهْمَزُ ما كان على مثال (مفاعل) إذا جاءت الياء زائدة في الواحد >^(٢).

كما جعلها النحاسُ لحنًا لا يجوز فقال : (والهمز لحنٌ لا يجوز ؛ لأن الواحدة : مَعِيشَةٌ ، أصلها : (مَعِيشَةٌ) فزيدت ألف الجمع وهي ساكنة ، والياء ساكنة ، فلا بُدَّ من تحريكِ ، فحرّكت الياء بما كان يجب لها في الواحد)>^(٣).

وعَلَّقَ الزجاج على قراءة الهمز (معائش) بقوله : (ولا أُجِبُّ القراءة بالهمز، إذ كان أكثر الناس إنما يقرأون بترك الهمز ، ولو كان مما يُهمز لجاز تحقيقه وترك همزه ، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز ، وهو كتاب الله - عَزَّ وَجَلَّ- الذي ينبغي أن يُمال فيه إلى ما عليه الأكثر؛ لأنَّ القراءة سُنَّةٌ ، فالأولى فيها الاتباع ، والأولى اتِّباع الأكثر)>^(٤).

أما الفراء فقد جعل (معائش) مما لا يُهمز ، إلا أنه أردف قائلاً : (وربما

(١) المقتضب ٢٦١/١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٢٩٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢١ .



همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهَّمون أنَّها (فَعِيلَة) ، لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ، كما جمعوا (مسيل الماء) : أُمْسِلَة ، شَبَّه به (فعيل) ، وهو (مفعل) ، وقد همزت العرب المصائب ، وواحدتها (مُصِيبَة) شَبَّهت بـ(فَعِيلَة) ، لكثرتها في الكلام (١).

ويلاحظ أن الفراء يخرج القراءة بالهمزة على استعمال عربي صحيح .

أما أبو حيان فعلى الرغم من أنه حكم بأن هذه القراءة على غير القياس إلا أنه جعلها مما يجب قبوله وعدم رده لأنه مروى عن الثقات من أمثال نافع وابن عامر والأعمش والأعرج ، قال : (ولسنا متعديين بأقوال نحاة البصرة) (٢).

ثم دافع عن نقلت عنهم هذه القراءة بعبارات تدل على مدى خيئته وسعة أفقه ، وذلك قوله : (وقد جاء به - أي بالهمز - نقل القراء الثقات ابن عامر ، وهو عربي ، صراح ، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ، والأعرج وهو من كبار قراء التابعين ، وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد ، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان ، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يُجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ، وكثير من هؤلاء النحاة يُسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك) (٣).

(١) معاني القرآن للفراء ٣٧٧/١ .

(٢) البحر المحيط ٢٧١/٤ .

(٣) البحر المحيط ٢٧١/٤ .



وأنا أميل إلى ما ذهب إليه أبو حيان من قبول هذه القراءة (معائش) بالهمز، وإن كانت على غير القياس؛ لأنها مروية عن ثقات عدول، وتتوافر فيها شروط القراءة الصحيحة^(١).

أمّا ما ذهب إليه المازني ومن تبعه من اتهام نافع بن أبي نعيم بأنه كان لا يدري ما العربية، فإن هذا غير مقبول من شيخنا المازني، كيف وقد أخذ القراءة عن سبعين من التابعين، كما صرح أبو حيان، إذن فالقراءة مقبولة وإن كانت على غير القياس، فإن العرب كانوا يهملون أحياناً ما لا حظّ له في الهمز، نحو: رثأت المرأة زوجها، وحلأت السويق، ولبأت بالحج، فلا عجب من همز هذه الكلمة (معائش) خصوصاً وأنها قد رويت عن ثقات عدول،

والله أعلم

(١) شروط القراءة الصحيحة: صحة السند، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، وموافقة العربية ولو بوجه.

انظر الحجة لابن خالويه، ص ٦١، وطبقات القراء ٢/٤٧، ولطائف الإشارات ٤٢/١.



قلب الواو والياء همزة

من مواضع قلب الواو والياء همزة وجوباً أن تقع إحداهما متطرفة إثر ألف زائدة ، نحو : سماء وبناء ، فإن الأصل فيهما : سماؤ وبنائي ، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بينهما حاجزٌ إلا الألف ، وهي حاجز غير حصين، والواو والياء في محل التغيير - أعني في الطرف- فقلبتا ألفاً ، فاجتمع ساكنان، الألف المبدلة من الياء أو الواو، مع الألف الزائدة ، فحركت الأخيرة فانقلبت همزة فصارت : كساء ورداء^(١) .

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التانيث ، فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بُنيت عليها ، أو أنّها لم تُبنَ عليها .

فإن بُنيت الكلمة على تاء التانيث ، بقيت الواو والياء على أصلهما وصحّت ولم تُغيّرَا ، وذلك نحو : رماية ونهاية وشقاوة ، فإن التاء في هذه الكلمات ونحوها لقصد الواضع أن تقع على فعالة أو فعالة^(٢) .

وإن لم تُبنَ الكلمة على تاء التانيث وكانت التاء في حكم كلمة أخرى منضمة إلى التي قبلها ، فإن حرف العلة (الواو أو الياء) يكون قد وقع طرفاً فيجب قلبه همزة ، وذلك نحو : عباءة^(٣)، وصلاة^(٤)، وعظاءة^(٥)،

(١) انظر الممتع ٣٢٦/١ ، وشرح الشافية ١٧٣/٣ - ١٧٤ ، وشرح الملوكي ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) انظر المقتصد في شرح التكملة ١٥٢٣/٢ ، والممتع ٣٢٧/١ .

(٣) العبءة : نوع من الثياب فيه خطوط سوداء ، (اللسان ، مادة عَبَأٌ) .

(٤) الصلاة : مدقُّ الطيب ، (اللسان ، مادة صَلَّى) .

(٥) العظاءة : دُوَيْبَةٌ أكبر من الوَرْعَةِ ، (اللسان ، مادة عَطَى) .



فإن التاء لحقت الكلمة بعد الإعلال ، وإنما لحقت للفرق بين الجمع والمفرد ، فهي نحو : تمرة وتمر ، فما فيه التاء مفرد ، وما ليست فيه التاء جمع ، أو هو ما يطلق عليه اسم الجنس الجمعي ، فعباءة مفرد وعباء جمع ، وصلاة مفرد وصلاة جمع ، وعظاءة مفرد ، وعظاءة جمع^(١).

يقول سيبويه في باب ما يخرج على الأرض إذا لم يكن حرف إعراب : (وذلك قولك: الشقاوة والإداوة والإتاوة والنقاوة والنهاية ، قويت حيث لم تكن حرف إعراب ، كما قويت الواو في قَمَحْدُوة ، وذلك قولهم : أبوة وأخوة ، لَا يُغَيَّران ... وسألته - يعني الخليل - عن قولهم : صلاة وعباءة وعظاءة فقال : إنما جاء بالواحد على قولهم : صلاةً وغطاءً وعباءة ، كما قالوا : مَسْنِيَّةٌ ومرضيَّةٌ ، حيث جاءتا على مرضيٍّ ومسنيٍّ)^(٢).

ويوضح الجرجاني كلام الخليل السابق بقوله : _ وإذا تأملنا ما قال الخليل كان ردُّ العباءة إلى العباء حملاً للفرع على الأصل ، بيانه أن هذا من باب تمرة وتمر ، أعني ما تفرق التاء بين جمعه وواحد ، وقد عرفتك أن الجمع في هذا الباب أصل والواحد فرعٌ ؛ لأن الاسم وُضِعَ أولاً للجنس فقيل : التمر والشعير على العموم ، بمنزلة قولك : هذا الجنس وهذا الجنس ، ثم أريد إخراج الواحد منه ، فقيل : تمرة وشعيرة ، فمنزلة التمرة من التمر منزلة البعض من الكل ... وإذا كان كذلك عاد قول الخليل إلى

(١) انظر الكناش ٢ / ٢٩٣ ، والممتع ١ / ٣٢٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٧ .



ما هو المؤلف من ردّ الفرع إلى الأصل) (١).

فالواو والياء إذا كانا متطرفين تطرفاً حقيقياً ، بمعنى أنه لم يقع بعدهما شيءٌ، أو وقع بعدهما تاء التأنيث وكانت الكلمة غير مبنية عليها أصلاً ، وجب قلبهما همزة ، كما في : كساء ورداء وعباءة وصلاة وعظاءة ، إلا أنه قد ورد عن بعض العرب أنهم قالوا : صلاية وعباية وعظاية ، فلم يقبلوا مع أن القياس يقتضي وجوب القلب ، وقد اختلف النحويون في تخريج هذه الأمثلة ونحوها ،

رأي المازني

قال الجرجاني في المقتصد : (فأما إذا وقع - يعني الواو أو الياء - في الطرف الصحيح، نحو : الكساء والصلاة والقلنسي ، فليس إلا الإعلال، فأما ما أنشده أبو عثمان (٢)، من قول الشاعر :

إذا ما المرء صمَّ فلا يُنادى . : وأودى سمَّه إنا ندايا

ولا عب بالعتي بني بنيه . : كفعل الهرُّ تحترشُ العظايا (٣)

(١) المقتصد ١٥١٧/٢ .

(٢) في المنصف : < قال أبو عثمان : وأما قول الشاعر :

ولا عب بالعتي بني بنيه . : كفعل الهرُّ تحترشُ العظايا

فإنَّ الشاعر شَرَّبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال عطاية وصلاية وما أشبهه ، وهذا مما يُحفظ أيضاً، ولولا أنه أخبرنا به من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه ، ولجعلناه همزاً > . المنصف ١٥٥/٢ .

(٣) البيتان من الوافر لعمر بن ربيعة بن كعب ، وقيل لقنبة بن سعد بن غيلان بن مضر ، وهما في : المختلف والمؤتلف ص ٢١٣ ، والأصول ٤٦٩/٣ ، وضرورة



فليس مما يُعْتَدُّ به ، وإنما هو من الشاذ النادر (١).

ويُفهم من هذا النص أن كلمة (العظايا) فيما رواه أبو عثمان المازني جاءت على سبيل الشذوذ ، وقياسها (العظاءة) ؛ لأنَّه - كما ذهب الخليل - حمل عظاءة على عَظَاء ، أي حمل المفرد على الجمع ، والجمع مُعَلِّ بقلب حرف العلة همزة ، وقد خُرج هذا البيت على عدة أوجه ، **أحدها** : أن يكون قد أُبدل تاء التأنيث ألفاً ، كأنه قال : العظاية ، ثم أُبدل التاء ألفاً فقال : العظايا (٢).

الثاني : أن يكون قد نزل ألف الإطلاق منزلة تاء التأنيث وبنى الكلمة عليها ، فصارت الألف لازمة ، وتكون الياء قد وَقَعَتْ حشوًّا ، فلا تُهمز (٣).

الثالث : ذكره ابن جني حيث قال : (ويُمكن أن يكون (العظايا) جمع عظاية مكسراً ... ويؤكد ذكره لـ (بنيه) فهذا دليل الجمع فاعرفه (٤).

==

الشعر ص ١٤٠ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، وسر الصناعة ١٦٥/١ ، والمنصف

١٥٥/٢ ، والمخصص ١٧/١٥ ، والمحتسب ٧٧/١ .

والشاهد قوله (العظايا) حيث شبه الشاعر ألف الإطلاق بتاء التأنيث التي

بُنيت عليها الكلمة فصحح الياء ، والقياس إعلالها بالقلب همزة .

(١) المقتصد ١٥٢٦/٢ .

(٢) انظر المنصف ١٥٥/٢ ، والمقتصد ١٥٢٦/٢ .

(٣) المرجعان السابقان ، وانظر أيضاً الكناش ٢٩٤/٢ .

(٤) المنصف ١٥٥/٢ .



وختلاصة القول : أن الواو أو الياء إذا وقعت متطرفة إثر ألف زائدة فإنها تقلب همزة وجوباً ، نحو : كساء ورداء ، والتحقق أنهما تقلبان ألفاً أولاً ثم همزة كما تقدم بيانه في صدر المسألة ، فإن وقعت تاء التانيث بعدها ، وبنيت الكلمة عليها نحو : النهاية والرماية والشقاوة ، فإن الواو أو الياء تصحح ولا تُقلب ، لعدم التطرف ، أمّا إذا لم تُبن الكلمة على التاء ، أي لم تكن التاء لازمة كما في : عباءة وصلاة وعظاءة ، فإنها تقلب همزة وجوباً ، إلا عند بعض العرب فإنهم يصححون الواو أو الياء ولا يقلبونها همزة ، وإنما يقولون : عظاية وصلاية وعباية ، أي أنهم يعدون التاء لازمة بنيت الكلمة عليها ، وتكون الواو أو الياء قد وقعت حشواً فلا تُعلّ ، وأما البيت الذي رواه المازني :

كفعل الهرّ تترش العظايا

فإنه شاذ عن القاعدة ، ويُخرَج على أحد الأوجه السابقة ، وأزجحها أن تكون (العظايا) جمع تكسير لـ (عظاية) ، كما ذهب إليه ابن جني .

والله أعلم



الإدغام

الإدغام لغة : الإدخال .

واصطلاحاً : رفع اللسان بالحرفين دفعةً واحدةً بعد إدخال أحدهما في الآخر نحو : قَتَلَ وَقَتَّلَ وَعَلَّمَ وَعَلَّمَ (١).

وعرّفه سيبويه بقوله : (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه) (٢).

كما عرّفه ابن يعيش بقوله : (الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله متحرّكٍ من غير أن تفصل بينهما ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرفٍ واحدٍ يرتفع اللسان عنهما رفعةً واحدةً) (٣).

والغرض منه التخفيف ؛ لأنه قد نُقِلَ عليهم التكرير والعود إلى الحرف بعد النطق به؛ لأن هذا يشبه مشي المقيد .

وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها : واجب ، وذلك إذا سكن الحرف الأول وتحرك الثاني ، نحو : عَلَّمَ وَقَتَّلَ ، وَعَلَّمَ وَقَتَّلَ ، فالإدغام واجب وحاصل بالضرورة حتى ولو لم يكن مقصوداً نحو : لم يَرُحْ حاتم ، ولم أقل لك ، لأنّ الأول منهما سكن للجازم وليس للإدغام ، فَوُجِدَ شرط الإدغام بحكم الاتفاق من غير قصدٍ

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/١٦٣، والتوضيح ٢/٣٩٨ .

(٢) الكتاب ٤/٤٣٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١ .



فوجب الإدغام (١).

والثاني : ممتنع ، وذلك إذا تحرك أول المثلين وسكن الثاني نحو :
ظَلَلْتُ ، فَإِنَّ الإدغام هنا ممتنع ؛ لأنَّه إذا تحرك الأول امتنع الإدغام .

والثالث : جائزٌ ، وهو إذا تحرَّك المثلان معًا ، نحو : حَيِّي ، وَعَيِّي ،
وَاسْتَنْتَرَّ ، فإنه يجوز الفكُّ كما سبق ، ويجوز الإدغام فيقال : حَيَّ وَعَيَّ
وَسْتَرَّ (٢).

وقد وردت عن العرب بعض الألفاظ اختلف النحاة في حكم إدغامها ،
فأوجبه بعضهم وأجازه آخرون ، ومن هذه الألفاظ : (تَحِيَّة) فقد أوجب
الجمهور فيها الإدغام ، بينما أجاز المازني فيها الفك والإدغام معًا .

رأي المازني

قال الجرجاني في سياق حديثه عن مصدر الفعل الرباعي المعتل اللام :
<فإذا جئت إلى المعتل اللام اختص به التفعلة ، نحو : رَبِّي تَرْبِيَةٌ ...
فَتَحِيَّة (تَفْعِلَةٌ) ، وأصلها : تَحْيِيَّة ، كَتَكْرِمَةٌ ، وحركة اللام فيها بمنزلة
حركة لام أُحْيِيَّة في أَنَّها من جهة التاء ، فالظاهر يوجب إجازة الأمرين
فيه ، البيان (٣) والإدغام : تَحِيَّةٌ وَتَحْيِيَّةٌ ، كَأَحْيِيَّةٍ وَأُحْيِيَّةٍ ، وقد أجاز ذلك
أبو عثمان (٤)، لكنه لا يكاد يوجد في السماع ، كما يوجد في أُحْيِيَّةٍ ،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١ .

(٢) بعد نقل حركة أول التاءين إلى السين قبلها .

(٣) يعني الإظهار أو الفك .

(٤) قال المازني في المنصف : < والإظهار عندي جائز ، والإدغام أكثر ، وجاز

==



والصحيح أن الإدغام يلزم تحية^(١).

هذا كلامه ، ومن خلاله يتبين أن المازني قد أجاز الفك والإدغام في (تحية) وخالفه الجرجاني ذاكراً أن الصحيح في هذه الكلمة وجوب الإدغام. وأقول : إن الغرض من الإدغام إنما هو التخفيف ، لأن النطق بالحرفين حرفاً واحداً مشدداً أخف من النطق بكل واحدٍ منهما منفصلاً عن صاحبه ، ويؤكد هذا ما صرح به ابن يعيش حيث قال : (واجتماع المثلين عندهم مكروه ؛ لأنهم يستثقلون أن يُميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ؛ لما في ذلك من الكلفة على اللسان ، وقد شبه الخليل ذلك بمشي المقيد^(٢)).

ويكون الإدغام أو التخفيف لازماً إذا تحرك الحرفان وكانا حرفي علة ، كأن يكونا ياءين نحو : تحية ، فإن أصلها : تحية ، على وزن (تفعلة) وقد تحرك المثلان (الياءان) وهما في موضع العين واللام ، فالإدغام أو التخفيف هنا مطلوب ، بل هو واجب كما ذهب إليه الجمهور .

يقول أبو حيان : (أكثر النحويين على أنه لم يجز التضعيف في تحية ، ولا فيما هو بمنزلتها ، وقال أبو عثمان : يجوز ذلك ، ويعني بالتضعيف

==

الإظهار كما جاز في جميع = حياء حين قلت : أحيية > المنصف

. ١٩٥/٢

(١) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٥٨٣ - ١٥٨٤ .

(٢) شرح الملوكي ص ٤٥١ .



إظهار الياءين^(١).

أمّا ما ذهب إليه المازني من جواز الفكّ في تحيّة ، فيقال فيها : تحيّة ، فإنه قاسه على قولهم في جمع (حياء) : أحيّة ، وهذا ضعيف لأن بين الكلمتين فرقاً ، وهذا ما وضحه ابن جني في ردّه على المازني حيث قال : (وهذا الذي ذهب إليه - يعني المازني - ضعيف ، وأنا أذكر الفصل بين تحيّة وأحيّة ، وذلك أن أحيّة جمعٌ ، والجمع فرعٌ على الواحد ، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت : (حياء) زال ما كرهته من اجتماع الياءين ، وليس كذلك تحيّة ؛ لأنها مصدر ، والمصدر أصلٌ لا فرعٌ ، وليس يمكنك فيها ما يُمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد ، ألا ترى أن تحيّة ليس ثانياً عن أوّل ، كما أن الجمع ثانٍ على الواحد ، فالإدغام فيها لا يجوز غيره^(٢) .

كما ضَعَفَ الجرجاني ما ذهب إليه المازني ، وأضاف فرقاً آخر بين (تحيّة) و (أحيّة) هذا الفرق يقوّي وجوب الإدغام في تحيّة ، وجوازه في أحيّة وذلك قوله : (وقالوا : تحيّة فأدغموا ، ولم يكد يوجد فيها الإظهار ؛ لأنّ بينها وبين أحيّة فرقاً بيّناً ، وذلك أن تاء (تفعلة) بدل من ياء (تفعيل) كما كان تاء إقامة وإعادة عَوْضاً من ألف أفعال ، وتاء أحيّة ليس بعوض من شيء ، وإنما هو حرفٌ بنيت عليه الكلمة ، وكلّما كان التاء ألزم وأدخل في الكلمة كانت الحركة المتعلقة وجودها به أقوى وأبعد من كونها عارضة ، والإدغام يزداد قوته ووجوبه بحسب ازدياد تمكن الحركة

(١) الارتشاف ١/١٦٧ .

(٢) المنصف في شرح تصريف المازني ٢/١٩٦ .



إذ هو موجبها^(١).

كما أشار أبو حَيَّان إلى الخلاف الوارد في هذه الكلمة ، وألمح إلى مذهب المازني ، واختار ما ذهب إليه الجمهور من وجوب الإدغام ، معللاً ذلك بأن الياء الثانية غير متطرفة لأن تاء التأنيث بعدها عوضٌ فهي لازمة^(٢).

وخلاصة القول أن كلمة (تحية) أصلها تحيية ، وأوجب الجمهور فيها الإدغام، ولم يُسمع فيها الفك ، وأجازه المازني قياساً على أحيية جمع حياء ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من وجوب الإدغام ؛ لأن بين تحية وأحيية فرقاً من جهة أن الأولى مصدر ، والمصدر أصل ، أما الثانية (أحيية) فإنها جمع ، والجمع فرعٌ على الأصل وهو المفرد ، كما أن بينهما فرقاً آخر وهو أن التاء في تحية (تفعلة) عوض عن الياء في (تفعيل) ، أمّا التاء في (أحيية) فإنها ليست عوضاً عن شيء ، وإنما هي حرفٌ بُني عليه الكلمة كما أشار الجرجاني، وهو ما أرجحه وأميل إليه، أمّا ما ذهب إليه المازني فإنه يحتاج إلى سماعٍ وهو غير موجود في هذه الكلمة .

والله أعلم

(١) المقتصد في شرح التكملة ٢/١٥٨٢ - ١٥٨٤ (بتصرف) .

(٢) انظر الارتشاف ١/١٦٧ .



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبتوفيقه وحوله وقوته وفضله
نصل إلى الغايات .

وبعد هذه السياحة في آراء المازني نستطيع أن نوجز أهم النتائج التي
توصل إليها البحث ، وهي :

- يُعدُّ كتاب المقتصد أحد أهم المراجع الأصلية التي حوت آراء العلماء
السابقين، وبخاصة آراء المازني ، لذا فهو مصدر مهم لا يستغني
عنه الباحثون والدارسون .

- مثَّلت آراء المازني منبعًا ثرًا للعلماء بعده ، وبخاصة آراؤه الصرفية ؛ لما
فيها من دقَّة وما لها من قدرٍ وتأثيرٍ في حياة اللغة العربية والمحافظة
على قواعدها.

- الإمام المازني واحدٌ من أعلام النحو الذين خطَّأوا بعض القراء ،
واتهموهم باللحن، إذا خالفت قراءتهم أصلا من الأصول التي وضعها
النحويون^(١).

- اعتمد الإمام المازني على السماع كثيرًا ، وعوَّل عليه وجعله في
الصدارة عند إبداء الرأي أو تأسيس القاعدة^(٢).

- اهتم المازني أيضًا بالقياس كثيرًا ، فقياس ما لم يُسمع على ما سُمع من

(١) انظر مثلاً مسألة همز كلمة معاش ص ٧٩ من البحث .

(٢) انظر على سبيل المثال صفحات : ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٦ من البحث .



كلام العرب^(١).

- كان المازني أحياناً يجتهد في بعض الآراء دون وجود سماعٍ يدعمه ،
وإن كان هذا قليلاً^(٢).

- اهتم الشيخ أبو عليّ الفارسي بآراء المازني اهتماماً شديداً في كتابه ،
وتبعه تلميذه الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، فاهتم هو الآخر بآراء
المازني ، واعتمدها في تقوية دعائم شرحه ، وفي الردّ على من
يخالفه في الرأي .

وَعَايِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،

د/ محمد مصطفى المرسي الطيب

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

(١) انظر على سبيل المثال صفحات : ١٨ ، ٥٢ ، ٦٣ من البحث .

(٢) انظر مثلاً صفحات : ٤٠ ، ٥٦ ، ٧٥ من البحث .



فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقمها	الآية
البقرة	١٠٢	«وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ»
البقرة	١٢٥	«وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»
النساء	١٧٦	«فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ»
الأعراف	١٠	«وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ...»
التوبة	٢	«غَيْرَ مُعْجِزِي اللَّهِ»
التوبة	٢٥	«وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ»
هود	٥٠	«مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ»
يوسف	٣٢	«وَلَيْكُونَا مِنَ الضَّاعِرِينَ»
الحج	٢٢	«وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ»
العنكبوت	٤٥	«وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ»
الصافات	٣٨	«إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ»
الصافات	١٠٢	«يَتَأَبَّتْ أَعْمَلُ مَا تُؤْمَرُ...»
ق	١١	«وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا»
العلق	١٥	«لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ»



فهرس الأشعار والأرجاز

البيت
- كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ .: يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
- يَسُرُّ لِمَرْءٍ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي .: وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
- مَعَاذَ إِلَهِهِ أَنْ تَكُونَ كَظْبِيَّةٍ .: وَلَا دُمِيَّةٍ وَلَا عَقِيلَةَ رَبِّ رَبِّ
- وَآيْنَ رُكَيْبٌ وَاضْعُونَ رِحَالَهُمْ .: إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا
- بِلَادٌ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا .: إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادٌ
- أَيْسَى أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتَمَا .: بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالغَدْرِ
أنا أبو النجم وشعري شعري
- عَنِ مَبْرَقَاتِ بِالْبُرَيْنِ وَتَسْبٍ .: دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٍ
- أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا .: تَمِيمًا بِجَوْفِ النَّامِ أَمْ مِتْسَاكِرُ
- أَعْلَاقُهُ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا .: أَفْنَانَ رَأْسِكَ كَالشَّفَامِ الْمُخْلِسِ
- وَمَسَامِيحُ بِمَا ضَنَّ بِهِ .: حَابِسُو الْأَنْفُسَ عَنِ سُوءِ الطَّمَعِ
- لَا تَجْزَعِي إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكْتُهُ .: فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
- الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا .: يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفٌ
- أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا .: سَلَبَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا
- فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ .: وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
- فَإِنَّ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ .: لِعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
- أَغْرَ الشَّنَائِيَا أَحَمَّ اللَّشَا .: تَ تَمْنَحُهُ سُوكُ الْإِسْحَلِ
- يَقُولُونَ ارْتَحِلْ قَتِّلْ قَرِيئًا .: وَهُمْ مُتَكَنِّفُوا الْبَيْتَ الْحَرَامَا
- وَإِنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مَجَاشَعًا .: بِأَبَائِي الشَّمَّ الْكِرَامِ الْخَضَارِمِ
الفارجي الأمير المبهم



- إنَّ المَنَايَا يَطْلُفُ .: من على الأنايس الآمينا
- بَاعِدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرها .: حُرَّاسُ أبوابِ على قصورها
- ورُبَّ ضيفٍ طَرَقَ الحيَّ سَرَى .: صادف زادا وحدينا ما اشتهى
- بَنَيْتَهُ بِعُصْبَةٍ من مَالِيَا .: أخشى رُكَيْبَا أو رُجَيْبَا عَادِيَا
- إِذَا مَا المرءُ صَمَّ فلا يُنادَى .: وأودى سَمَعَهُ إنا نَدَايَا
- ولا عَبَّ بالعشيِّ بني بَنِيهِ .: كَفَعَلَ الهَرَّ تَحْتَرِشُ العظايا

* * *



ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب/أبو حيّان / تد/ مصطفى النماس / مطبعة المدني /
الخانجي القاهرة / الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب / الكيشي/ تد/ عبد الله الحسيني البركاتي ،
ومحسن الصيمري / منشورات جامعة أم القرى / الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ.
- أسرار العربية / ابن الأنباري/ تد / محمد بهجت البيطار / مطبعة الزقي /
دمشق / الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٧٥ م .
- إصلاح المنطق / ابن السكيت / تد / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام
هارون/ دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون .
- الأصول في النحو / ابن السراج / تح/ عبد الحسين الفتلي / مؤسسة
الرسالة / بيروت / الطبعة الثالثة ٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس/ تد / زهير غازي زاهد / عالم الكتب
/ بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٨٩ م .
- الأمالي الشجرية / ابن الشجري/ دار المعرفة / بيروت / بدون .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي / تد / محمد أبو الفضل إبراهيم/
دار الكتب المصرية / الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد / ابن ولاد/ تح / زهير عبدالمحسن
سلطان ، الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤١٦ هـ -
١٩٩٦ م .



- الإنصاف في حل مسائل الخلاف / الأنباري / تد / محمد محي الدين
عبدالحמיד / دار الطلائع .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام / تد / محمد محي الدين
عبدالحמיד / منشورات المكتبة العصرية / صيدا / بيروت .
- البحر المحيط / أبو حيان / دار الفكر العربي / بيروت / لبنان / الطبعة
الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- بغية الوعاة / السيوطي / تد / محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية /
دار الفكر العربي / بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- البيان في إعراب القرآن / الأنباري / تد / طه عبد الحميد ومصطفى السقا
/ الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- تاج اللغة وصحاح العربية / الجوهري / تد / أحمد عبدالغفور عطا / دار
العلم للملايين / بيروت / بدون .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تد / محمد كامل بركات / دار
الكتاب العربي للطباعة / القاهرة ١٣٨٧ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد / ناظر الجيش / تحقيق عليّ محمد
فاخر وآخرين / الطبعة الأولى / دار السلام / القاهرة ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك / المرادي / تد / عبدالرحمن سليمان /
الطبعة الأولى / دار الفكر العربي / بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- التوطئة / أبو عليّ الشلوبين / تد / يوسف أحمد المطوع / دار التراث
العربي / القاهرة .



- الجنى الداني في حروف المعاني / المرادي / تح / فخر الدين قباوة ،
ومحمد نديم فاضل / الطبعة الأولى / دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان
١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل / تح / يوسف حمد البقاعي /
الطبعة الأولى / دار الفكر / ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- حاشية يس على التصريح / المطبعة الأزهرية / مصر / الطبعة الثانية
١٣٢٥هـ .
- الحجة في القراءات السبع / الفارسي / تح / كامل مصطفى الهنداوي /
دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه / تح / عبدالعال سالم مكرم /
مؤسسة الرسالة / الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبدالقادر البغدادي / تح /
عبدالسلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية
١٩٨٩م .
- ديوان حسان بن ثابت / تح / عبده مهنا / دار الكتب العلمية / بيروت /
لبنان / الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ديوان طفيل الغنوي / تح / حسان فلاح / دار صادر / بيروت / الطبعة
الأولى ١٩٩٧م .
- ديوان عدي بن زيد / تح / محمد جبار المعبيد / وزارة الثقافة الإسلامية /
بغداد / ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .



- ديوان الفرزدق/ شرح علي فاغور / دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ديوان لبيد / تحـ/ حمدون طماس/ دار المعرفة/ بيروت/ ط الأولى/ ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- ديوان النمر بن توبل / تحـ/ محمد نبيل طريقي / دار صادر / بيروت / الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/المالقي /تحـ / أحمد محمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية / دمشق / بدون .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / الألويسي / تحـ / طه عبدالرؤوف سعد / دار الغد العربي / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٨٧م .
- الروض الأنف / السهيلي / دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت / لبنان / ١٤٠٥هـ / ١٩٨٩م .
- السبعة في القراءات / ابن مجاهد / تحـ / شوقي ضيف / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الثانية / بدون .
- سر صناعة الإعراب / ابن جني/ تحـ / حسن هنداوي / دار القلم / دمشق / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- سير أعلام النبلاء / الذهبي / تحـ / شعيب الأرنؤوط وآخرين / مؤسسة الرسالة / بيروت / لبنان .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / ابن العماد الحنبلي / دار الفكر / بيروت .



- شرح أبيات كتاب سيبويه / النحاس / تد / زهير غازي زاهد / عالم الكتب / مكتبة النهضة / بغداد / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- شرح الأشموني على الألفية / الأشموني / دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه / القاهرة / بدون .
- شرح ابن عقيل على الألفية / تد / محمد محي الدين عبد الحميد / دار التراث / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٩٨٠ م .
- شرح ابن الناظم على الألفية / تد / عبد الحميد السيد ، ومحمد عبد الحميد / دار الجيل / بيروت .
- شرح التسهيل / ابن مالك / تد / عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون / دار هجر للطباعة / الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- شرح الجمل / ابن عصفور / تد / صاحب أبو جناح / مؤسسة دار الكتاب العربي / بغداد / ١٤٠٢ هـ .
- شرح الشافية / الرضي / تد / محمد الزفزاف وآخرين / عالم الكتب / بيروت .
- شرح شذور الذهب / ابن هشام الأنصاري / تد / محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة / القاهرة .
- شرح شواهد المغني / السيوطي / مراجعة الشيخ محمد محمود الشنقيطي / المطبعة البهية بمصر / بدون .
- شرح الكافية / الرضي / تد / يوسف عمر / مطبوعات جامعة قاربيونس / ليبيا / الطبعة الثانية / ١٩٩٦ م .



- شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت .
- ضرائر الشعر / ابن عصفور / تح / السيد إبراهيم محمد / دار العلم للملايين / بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٨٤ م .
- الكتاب / سيبويه / تح / عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / الطبعة الثالثة / ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، بالإضافة إلى طبعة بولاق ١٣١٦ هـ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / الزمخشري / تح / عبد الرزاق المهدي / دار إحياء التراث العربي .
- الكُنَّاش في فني النحو والصرف / أبو الفداء الأيوبي / تح / رياض الحوَّام / المكتبة العصرية / بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب / العكبري / تح / غازي مختار طليمات / دار الفكر المعاصر / بيروت / لبنان / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- لسان العرب / ابن منظور / تح / عبدالله الكبير وآخرين / دار المعارف / القاهرة / الطبعة الأولى .
- مجالس ثعلب / تح / عبدالسلام هارون / دار المعارف المصرية / الطبعة الثانية / ١٩٦٠ م .
- المتبع في شرح للمع / ابن جني / تح / عبدالحميد الزوي / مطبوعات جامعة قاريونس / ليبيا / الطبعة الأولى / ١٩٩٤ م .
- المحتسب في القراءات الشاذة / ابن جني / تح / عليّ النجدي ناصف ، وعبدالفتاح شلبي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .



- المرتجل في شرح الجمل / ابن الخشاب/ تح/ علي حيدر / مكتبة مجمع اللغة العربية / دمشق / سورية / الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- المسائل البغداديات / أبو عليّ الفارسي/ تح/ صلاح الدين السنكاوي / مطبعة / العاني / بغداد / بدون .
- معاني القرآن/ الأخفش/ تح/ هدى قراعة / مكتبة الخانجي/ القاهرة / الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- معاني القرآن/ الفراء/ تح/ محمد الطيب وآخرين/ دار السلام للطباعة والنشر/ القاهرة / الطبعة الأولى ٢٠١٤م .
- معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج/ تح/ عبد الجليل شلبي/ عالم الكتب / بيروت/ لبنان / الطبعة الثالثة / ١٩٨٩م .
- المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني/ تح/ كاظم بحر المرجان ، بغداد / الطبعة الأولى ١٩٨٢م .
- المقتضب/ المبرد/ تح/ محمد عبد الخالق عزيمة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٩٩هـ .
- المقرب ومعه مثل المقرب/ ابن عصفور/ تح/ أحمد عبد الستار الجوادي، وعبد الله الجبوري / مطبعة العاني / بغداد .
- الممتع/ ابن عصفور/ تح/ فخر الدين قباوة / دار المعرفة / بيروت/ لبنان / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- المنصف على تصريف المازني/ ابن جني/ تح/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي .



- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / أبو حيّان / تح/ عليّ محمّد فاخر وآخرين/ دار الطباعة المحمدية / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٣٥هـ / ٢٠١٣م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة/ ابن تغري بردي / دار الكتب المصرية/ الطبعة الأولى / بدون .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / ابن الأنباري/ تح/ محمّد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة المدني / ١٣٨٦هـ .
- همع الهوامع / السيوطي/ دار المعرفة / بيروت .
- وفيات الأعيان/ أحمد بن خلكان / تح/ محمّد محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة / القاهرة / الطبعة الأولى ١٩٣١م .



محتويات البحث

الموضوع
المقدمة .
التمهيد .
الفصل الأول : (آراء المازني النحوية) .
- الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) .
- مجيء خبر (كان) عين الاسم (في الظاهر) .
- حذف نون المضاف في الإضافة اللفظية .
- (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية .
- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بين القياس والسماع .
- مجيء (أل) عوضاً عن الهمزة .
- حكم المنادى المقترن بـ (أل) .
- لن الناصبة للمضارع بين البساطة والتركيب .
- الاشتغال .
الفصل الثاني (آراء المازني الصرفية) .
- علة عدم صرف (جُمع) .
- تثنية ما آخره ألف التأنيث الممدودة .
- تسكين عين (فُعَل) جمعاً .
- الوقف على ألف المقصور المنون .
- اسم الجمع .
- زيادة الميم حشواً .



- الواو في (حيوان) أصل أم منقلبة عن ياء .
- أصل الألف في (حَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ وَهَاهِيْتُ) .
- حكم همز (معائش) .
- قلب الواو والياء همزة .
- الإدغام .
- الخاتمة .
- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأشعار والأرجاز .
- ثبت المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

* * *

